

كلية الاقتصاد

النقود والمصارف

السنة الثالثة
د . مازن ديب

القسم الأول

43

العام الدراسي 2024 \ 2025

الفصل الأول

نشأة النقود

المبحث الأول

تشكل النقود عبر التاريخ

تشير الحثيات التاريخية ، إلى أن الأصل اللغوي Etymologie لكلمة النقود مستمد من التعبير اللاتيني moneta ، والمقتبس من الفعل moneo الذي يقصد به الإنذار أو الرأي^(١) . وهو اللقب الممنوح للإله جونون ذي القدرة على التبصر . وكانت كلمة النقود منقوشة على حجر الشاهد لـ " جونون " ، حيث فسّر أنه جرى سك أو طبع بعض أنواع النقود في هذا المعبد^(٢) .

ويعتبر " المعبد الأحمر " أقدم منشأة مصرفية في " أوروك " ، الذي يعود للعهد البابلي خلال الفترة ٣٤٠٠ - ٣٢٠٠ ق.م^(٣) . وفي قوانين حمورابي البابلي ، الذي حكم خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩١٣ ق.م ، وجدت أقدم التشريعات المتعلقة بالنقود والضرائب ، وتجنب الربا . وابتداءً من القرن الخامس قبل الميلاد عرفت اليونان صغار المقرضين والمبادلين . كما عرفت المدن اليونانية في القرن الرابع قبل الميلاد ، المصارف العامة ، مستخدمة الشيك بشكله الأولي ، لأول مرة في التاريخ^(٤) . وفي روما عرفت النشاط المصرفي ، الذي تم على الأغلب من قبل اليهود . واستمر هذا النشاط خلال الإمبراطورية حتى انهيارها .

لقد كان المصرفي في البداية كاهناً Prêtre ، وفي العصور البابلية مالكا عقاريا ، ولدى اليهود عامل ضرائب ، وفي روما احتل مركز الضابط القضائي ، ومن ثم مراقبا للشرطة الخ ، وفي عصور لاحقة صائغا ، حيث كان الصائغ مصرفيا بطبيعته . وفي العصور الوسطى كان المصرفي ربويا ومبادلا للنقود ، ومن هنا ظهرت وظيفة المصارف Les banques .

ويشير بعض الكتاب إلى أنه لا يعرف بالضبط تاريخ ظهور النقود في حياة البشرية ، فعلماء الاجتماع أعادوها إلى الشعائر الدينية ، وتقاليد القبائل

(1) H.Guilton et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, 6 édition, Dalloz, paris, p.6 .

(2) Gilles jacoud, 1994, la monnaie dans l' économie, Nathan, paris, p. 12.

(3) Ibid, p 4.

(4) Raymond Barre, 1970, Economie politique, Tome 2, PUF, Paris, P.153 .

البداية^(١). حيث لعبت الأشياء المستخدمة دور النقود، والتي منها تلك السلع التي تمتعت بتلبية الحاجات العامة Les besoins généraux ، والتي بمبادلتها بسلعة أخرى تلبي حاجة في حال توفر الرغبة وهكذا استخدمت المواشي في اليونان وروما ، والرز في اليابان ، والشاي في الصين ، والأقمشة القطنية في أفريقيا ، والأسماك في أيسلندة وبسرعة احتلت المعادن مكانة مرموقة بين السلع ، حيث استخدم الحديد في إسبارطة والبرونز في روما ومن ثم النحاس فالفضة فالذهب آخر الأمر ، إلى أن حلت محلها النقود الورقية والكتائبية ... وحصر أحد الباحثين /١٧٢/ مادة استخدمت كأداة للقيام بوظيفة النقود عبر التاريخ^(٢).

لقد ظهرت النقود المعدنية في القرن السابع قبل الميلاد ، ففي عام ٦٨٧ ق.م قام ملك ليديا بسك الوحدات النقدية من خليطة من الذهب والفضة والكروم ، محددا قيمتها رسمياً وطبع البصمات عليها ، مما اعتبرت سابقة لا مثيل لها قياساً بعصرها . فالنقود المكتشفة اليوم تحمل ختم الدولة الليدية ، مما يوحي بضمانة الدولة لها . ومن ثم تطورت النقود المعدنية وفق ما سنراه تفصيلاً فيما بعد .

إلا أن كل ما سبق لا يعتبر كافياً للإجابة على التساؤل الأساسي المتضمن ماهية النقود ، مما يدفعنا إلى صياغة السؤال بحيث ينصب على الخدمات التي تقدمها النقود ، والأشكال التي ترتديها ، وكيفية قياسها ، في وقت لم يكن مفهوم القيمة متلبوراً بعد ، حيث يجب الانتظار إلى أرسطو / ٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م / ، ليظهر المفهوم الأولي للقيمة ، ولكي تتطور النقود مع تطور مفهوم القيمة ، وكى تصبح ، أي النقود ، مقياساً و معياراً للقيمة فيما بعد ، ولتقدم إضافات تقنية جديدة للعلوم الاقتصادية ، وهذا ما يقودنا إلى الفكرة التي اعتمدت عليها في إصدار النقود ، وتعتبر تسمية الفرنك الفرنسي متركزاً تاريخياً للتسميات التي منحت للنقود عبر التاريخ النقدي^(٣) . ومن ثم تطورت النقود المعدنية شيئاً فشيئاً مع الزمن ، إلى أن توحدت في القرن السادس عشر ، فغيرها أصبحت واحداً القياس نتجه نحو القيمة الاسمية فاقدة قيمتها كمادة أو كمعن .

بالإضافة إلى فقدان قيمتها الاعتبارية الدينية والاتجاه نحو العلمانية ، حيث حل المعتقد الاجتماعي محل الاعتبار التي كان النقديون يمنحونها لبعض أنواع

(1) Michel Ielart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, nouvelles édition Latines, Paris, P. 7 .

(2) R. Barre, 1970, économie politique, op, cit, P.153 .

(3) G. jacoud, 1994, La monnaie dans l'économie, op, cit, P.14 .

* لقد ظهر الفرنك الفرنسي لأول مرة عام ١٣٦٠ م . وأطلقت التسمية تيمناً بفك أسر ملك فرنسا ، جان الثاني من آل بوربون ، مقابل فدوة من المال دفعت لبريطانيا عام ١٣٥٦ م . وأثر هذه الواقعة ، أصدرت عملة ذهبية أسموها " الفرنك " ، وتعني حر بلغة عصره ، وجددت التسمية من قبل الثوار في عام ١٧٩٦ م . واستمرت لتاريخ ظهور العملة الأوروبية الموحدة ، عام ١٩٩٩ م .

النقود ، كمنحة القداسة للذهب البراق الجميل ، إلى أن أصبحت النقود انتمائية ... الخ .

وتظهر بعض الشواخص التاريخية Les jalons historiques ، أن كمية النقود كانت منبثقة عن قيمة الأشياء ، أي من الندرة . بحيث أن كل شيء نادر ، فهو ثمين . ولم تخرج النقود عن هذه الفكرة المثالية لردح طويل من الزمن ، ضامنة في بذورها تأثير الكمية على القيمة ، وقد أشار إليها المفكرون الإغريق بشكل غير مباشر دون استخدام تعبير الكمية كآرسطو وزينوفون ^(١) .

ولم يتفق الاقتصاديون على طبيعة النقود ووظائفها وقيمتها ، مكتفين فقط ، بالاتفاق ، بأن طبيعة النقود غير معروفة بدقة . وهذا الغموض أدى إلى الإجماع فيما بينهم ، على أن النقود هي ما تفعله النقود ، وأنها نقيتها لأن الآخرين يقبلون بها .

ومن الجدير بالذكر ، أن روما قد اعتمدت في عام ١٢٦٢ م ، أسلوب النقد الحسابي ، بخلق الليرة التورية (نقد مسكوك في مدينة توريفرنسا) La livre tournoise ، وهي وحدة مجردة abstraite دون قيمة حقيقية ، تستخدم للقياس والتعبير عن القيمة . أي أنه نقد غير حقيقي يستخدم فقط ، في تحديد أسعار السلع وحساب الإيرادات والنفقات العامة والخاصة ^(٢) .

وقد سادت هذه الليرة بطريقة أوضح ، بعد تقسيمها إلى / ٢٠ / فلساً ، وهذا بدوره قسم إلى / ١٢ / درهماً ^(٣) . ولم تسك هذه الوحدة أبداً ، لأدائها وظيفة حسابية فقط .

لقد كانت الليرة التورية Tours تصدر من قبل العاهل ، بمرسوم ، الأمر الذي يعني ، أن الزيادة أو النقص كان يخضع للاعتبارات السياسية أو الشخصية ... ومع الزمن أصبحت تخضع للتعريفات الرسمية . ومع تطور النقود ، تطورت المصارف ، على يد اللومبارديين في البداية ، إلى أن ظهرت المصارف الحديثة في القرن الثاني عشر ، وظهور مصارف الودائع في القرن الرابع عشر ، ومعهما تطور التبادل التجاري . وهكذا تشكل الاقتصاد المصرفي ببطء شديد عبر التاريخ .

وفي فرنسا أنشأ " جان لاو " في عام ١٧١٦ م ، المصرف العام ، مع امتياز إصدار الأوراق النقدية لمدة / ٢٠ / عاماً ، وامتياز منح القروض ومبادلة العملات . ثم تطورت الأمور إلى أن تأسس مصرف فرنسا عام ١٨٠٠ م ، الذي أعيد تنظيمه على يد بوناپرت عام ١٨٠٦ م ^(٤) . وتلا كل ما سبق ، النقود الكتابية

(1) H.Guitton et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, 6 édition, op. cit., p. 3.

(2) G. Jacoud, 1994, La monnaie dans l'économie, op., cit., P.164.

* هذه الوحدة مشتقة من اسم المدينة الفرنسية تور Tours ، أما الليرة La livre فهي وحدة ثقل وفق الأنظمة القياسية القديمة .

(3) Thomas sauvez , 1959, précis d'économie politique, P. U . F. , paris , p.342.

(4) R. Barre, 1970, économie politique, op, cit, P.154 .

كأداة للائتمان ، باعتبارها شكلاً جديداً من النقود ، وأصبحت الوديعة والحساب الجاري ممتلكات كتابية ونقوداً حقيقية . حيث تحولت النقود عبر الزمن من شكلها المادي إلى وسائط غير مادية للمبادلة (١) .

وهناك سؤال يطرح نفسه ، هل سبقت النقود الائتمان عبر التاريخ ؟ أم أن الائتمان كان أسبق من النقود ؟ حيث اختلف الاقتصاديون حول الإجابة .

فحسب التقليديين أن النقود سبقت الائتمان ، فهي مادة ، والمادة دائماً أسبق من الوعي . إلا أن المهتمين برهنوا ، أن الائتمان كان السابق للنقود ، فالوثائق التي استخرجت من البحر الميت ، أوضحت هذا الأمر (٢) .

ويروى عن البابليين ، أنه لدى قيامهم بحملة عسكرية ، أقدم أحد الفرسان الرومان على استخدام القطع النحاسية بأسعار الفضة . وفي قرطاجة كانت القطع الفخارية تستخدم بمثابة نقود تمثيلية ، بالرغم من أن التطور الحقيقي للنقود الائتمانية جاء متأخراً ، مرتبطاً بظهور الرأسمالية كنظام اقتصادي متطور ، لكي نصل إلى القرن ١٩ ، لتظهر المؤسسات الائتمانية بصيغتها المالية والاقتصادية المعتادة ، وتتطور خلال القرن ٢٠ وفق ما سنراه في الصفحات القادمة .

إن النقود في يومنا هذا ، ليست سلعة ثابتة ، بل نوعاً من الأصول أو الثروة ، نبحث عنها ليس لذاتها ، لأن المنفعة الذاتية لوسيط نقدي فقدت أهميتها مع التطور الاقتصادي .

إننا نبحث عن النقود لإمكانية إنفاقها . أي كوسيلة دفع أو تبادل ، حيث يمكن للأفراد الاحتفاظ بمدخراتهم الحالية لتلبية احتياجاتهم في المستقبل ، وهذا الاحتفاظ يتم بشكل أصول مالية أو بشكل نقد سائل . وتفضل الأصول المالية على النقود السائلة لأنها تدر إيرادات ، مع تداركنا لحقيقة مفادها أن الطلب على النقود يعتمد على سعر الفائدة ، أو مما يسمى بنظام أسعار الفائدة . ولهذا يعتبر الاقتصاديون النقديون كاتجاه عام ، الأنواع التالية من الأصول نقوداً :

- الأوراق الصادرة عن المصارف بما فيها النقود الورقية القانونية .
- جميع المبالغ المدفوعة بكتابات بسيطة .
- السلع المتداولة كنقود .
- الشيكات والحسابات الجارية .
- النقود المصنوعة من مادة قيمتها أدنى من قوتها الشرائية كالنقود الورقية القانونية .
- أدوات الائتمان وحقوق السحب .

(1) Stéphan leven, 1971, Essai sur l'instabilité monétaire, Dunod, Paris, P. 11 .

(2) Henri guitton et Gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op, cit, P.3 .

وبالعودة إلى المجتمعات البدائية ، نلاحظ أن تقسيم العمل الأولي في أبسط صورته قد دعا إلى خلق نوع من المبادلات تطورت مع الزمن لتصل إلى المقايضة التي سنقوم بدراستها كإطلاق لعملية بدء الحاجة لوسيلة عامة تقوم بدور الوساطة . وسنرى أن اكتشاف عيوب المقايضة أدى إلى البحث عن وسيلة النقود ، وأن المقايضة بكل عيوبها كانت أفضل مما كان متبعاً قبل ظهورها ، فالنقود ساهمت في تبسيط الحياة الاقتصادية .

المبحث الثاني

المقايضة وعيوبها ^(١) Le troc

إن الحاجة إلى النقود لم تظهر في العصور البدائية، نظراً لقيام الإنسان بتلبية احتياجاته بالاكتفاء الذاتي l'autarchie فردياً أو عائلياً ، أو على مستوى القبيلة أو المجموعة المتعايشة . ومع ظهور تقسيم العمل وتكون فائض إنتاجي ، بدت الحاجة للاستفادة من منتجات الغير أو خدماته . وكانت الوسيلة الأولى التي فرضت نفسها بحكم الواقع ، هي مبادلة جزء من إنتاج الفرد مقابل ما ينتجه أو يقدمه الآخرون ، أي أن المبادلة كانت تتم عبر المقايضة . وفي مثل هذه الحالة تفقد الرغبة في تحقيق ربح من العملية التبادلية ، لانهصار التفكير في الحصول على السلعة أو الخدمة الموجودة لدى الآخر لإشباع حاجة إنسانية ملحة .

وبالنظر لتعذر تحقيق شروط المقايضة والصعوبات التي نتجت عنها ، فإنها انتهت بتقسيمها إلى عمليتين ، بعد ظهور النقود السلعية بطبيعة الحال ، وهي بيع مقابل النقود ، واستخدام الأخيرة في الشراء . ولكن التساؤل هنا ؟ ما هي صعوبات وعيوب المقايضة ؟ الأمر الذي سنجيب عليه فيما يلي بإيجاز :

١ - صعوبة إيجاد وسيط للتبادل :

إذا كانت المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة ، دون دخول وسيط فيما بينهما . فإن هذه الصيغة البسيطة أصبحت غير كافية لإتمام عملية المبادلة بعد زيادة عدد السلع والخدمات وعدد أفراد المجتمع ، وظهور التقسيم الأولي للعمل وفائض الإنتاج . فأصبح التعبير عن نسبة أو نسب التبادل يتطلب وحدة قياس للقيمة ، في وقت لم يكن مفهوم القيمة قد ظهر بعد . وبدت أهمية القيمة مختلطة مع قوتها الشرائية ، حيث سنرى في بحث النقود أن قيمتها في عملية التبادل هي قوتها الشرائية .

إذا ، كيف تحدد الكمية التي يتخلّى عنها كل طرف من عملية المقايضة ليحصل على حاجته ؟ فقد كان الزمن كفيلاً بحل هذه المعضلة ، بعد ظهور الأسلوب الحسابي أو الوحدات الحسابية التي سميت بالنقد المجرّد La monnaie abstraite ، فالحساب عملية ذهنية وسبب منطقي لظهور النقود .

(١) - ضمن هذا المبحث لن نتطرق إلى عملية تشكل الجماعات البشرية ونشأة المقايضة . لأن مهمتنا هي التواصل التاريخي للوصول إلى ما تؤدبه النقود من وظائف في الوقت الحاضر ، بالرغم من أن المقايضة قد عادت إلى الظهور مرة أخرى في المعاملات الدولية ، مستندة على النقود كمقياس للقيمة لتقدير قيم تعادل السلع والخدمات المتبادلة بين الدول ، وذلك للتغلب على صعوبات ندرة النقد الأجنبي والعجز للتسويقي ... الخ .

٢ - صعوبة إيجاد وحدة مقياس للقيمة :

وبغرض التوافق بين رغبات المتعاملين ، فإن تحديد الكمية التي يتخلّى عنها كل من الطرفين المتعاملين ، وتحديد نسبة التبادل ، عملية بالغة الصعوبة ، لتعدد نسب المبادلة وعدم الاستقرار وقوة المساومة بين الأطراف المتبادلة .

إن غياب مقياس مقبول لقيم السلع والخدمات ، خلق صعوبة في معرفة أو تحديد الأرباح والخسائر أو الثروات أو رؤوس الأموال ، الأمر الذي كان مانعاً للنشاط الاقتصادي بطبيعة الحال . مما دعا إلى التفكير في توفير وسيلة مناسبة تصلح لأن تنسب إليها القيم الأخرى في عملية تبادل السلع والخدمات .

وحسب رأي الباحثة^(١) ، إنه ، مع هذا النظام العيني من الصعب الانتقال إلى مراحل اقتصادية متقدمة تتطلب الحسابات الختامية وحساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر والأصول والخصوم ، ومن ثم التوصل إلى حسابات الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي .

ولهذا تمت الاستعانة تاريخياً ببعض السلع كوسيلة للتبادل ، حيث لعبت سلع كثيرة ومتنوعة دور الوسيط في المبادلات في عصور مختلفة ، كالحبوانات والتبغ والفرو والزيت والبرونز والنحاس والفضة ، وأخيراً الذهب ، مع ما رافقتها من محاذير . فالحبوانات غير قابلة للتجزئة إلى نقود صغيرة ، ولكن عندما تدخر فإنها تزداد بالتكاثر ، مكذبة نظرية أرسطو بوصفها بالنقود العقيمة . بينما قدم زيت الزيتون نقداً سائلاً قابلاً للتجزئة إلى أجزاء صغيرة . كما أن الحديد يصيبه الصدأ وقيمته ضعيفة ويحتاج إلى وسيلة لنقله . أما قيمة الماس فلا تتناسب مع حجمه أو وزنه ، وقديماً كانت قيمة أونصة الذهب كبيرة لندرته .

ويعتبر ماركس أن معدن الفضة قد حطم المقايضة باستخدامه نقداً ، وتجسيده النقد السلعي^(٢) . إلا أنه عندما يزداد عدد السلع في السوق ، تزداد معه نسب المبادلة لدرجة لا يمكن تطبيقها ، والتي يمكن حصرها بالعلاقة التالية :

$$ن = \frac{ن(ن-1)}{2} ، \text{ حيث } ع = \text{عدد النسب} ، ن = \text{عدد السلع} .$$

ومن الصعب تطبيق هذه الخيارات في مجتمع يزداد فيه عدد السلع والخدمات باستمرار ، مما دعا إلى البحث عن وسيلة للتبادل تنسب إليها قيم مختلف السلع والخدمات ، لتكون أساساً للتبادل ومقياساً للقيم بدلاً من المقايضة .

(١) - د. أحمد زهير شمس ، ٢٠٠٠ م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، جامعة حلب ، صفحة ٢٠ .

(2) Henri guiton et Gérard bramoulic, 1987, La monnaie, op., cit., P.33 .

٣- صعوبة توافق رغبات المتعاملين وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة :
يعتمد مبدأ المقايضة على التوافق الثنائي للمتعاملين ، وفق المقدرة والجودة والزمان والمكان وشروط الاستلام والتسليم ، وما يتطلبه بحث المتعاملين عن الأطراف المتعاقدة من جهد ووقت . فإنه يصبح من الصعب أن يهتدي الفرد الباحث عن حاجة إلى هدفه في مجتمع يتجه باستمرار نحو تزايد السلع والخدمات مع خلاف بالمواصفات . وإذا ما أضفنا إلى صعوبة توافق الرغبات ، عدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، أو استحالة التجزئة لبعضها ، لمقايستها بما تساويها من السلع الأخرى ، تظهر لنا الصعوبات الكبيرة المعترضة لاستمرار عملية المقايضة في ظل أوضاع تتجه نحو التقدم والتطور .

٤- صعوبة توفر وسيلة عامة لاختزان القيم :
إذا كانت المقايضة تتطلب توافقاً وتطابقاً بين الرغبات والحاجات وتوفر الفائض ، فإنه من الصعب توفير هذا التوافق والتطابق . وبهذا فإن المقايضة تتطلب سوقاً ضمن زمان ومكان معينين . لذلك تطرح مشكلة الاحتفاظ بالقيمة أو القوة الشرائية الكافية من السلعة إلى وقت الحاجة إليها ، بغية استعمالها أو استبدالها ، مع ما يرافق هذا الأسلوب في حفظ الثروة من محاذير ومساوئ ، نذكر منها ^(١) :

أ- تتطلب عملية تخزين الثروة على شكل سلع نفقات تخزين تنقل كاهل المخزن ، مع احتمال تعرض المخزون للتلف أو الفساد أو نقص القيمة . مما يشكل دافعاً إما إلى الاستهلاك في غير الوقت المناسب أو المبادلة بسلع أخرى لا لزوم لها ، أو التبادل بنسب تبادل غير مجزية .

ب- خطر ظهور سلع بديلة خلال فترة التخزين ، مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى هذه السلع ، أو يؤدي إلى فقدان جزء أو كامل قيمة السلع بمرور الزمن ، أو تغير في سلوك المستهلك .

٥- صعوبة توفر وحدة مناسبة للدفع الآجل :

إذا كانت المقايضة تتطلب التزاماً ، فإنها ، بهذا تقضي على حيز هام من الحياة الاقتصادية في المجتمعات . وهذا الحيز يقوم على الاقتراض وعقود الدفع الممتدة عبر فترة من الزمن ، فالدفعات الآجلة تحدد أثمان المنتجات وتسويقها وتسليمها في وقت لاحق .

إن التبادل ليس متوافقاً ، لأنه يتم عبر عمليتين منفصلتين عبر الزمن . أي بين الحاضر والمستقبل ، ولا يمكن للمقايضة أن تؤدي هذه الوظيفة ، فالدفعات الآجلة تتمثل بالامتلاك غداً عبر ما نملكه اليوم ، وهو أمر أوكل إلى النقود بعد ظهورها . وقد تطور مفهوم الدفعات الآجلة في الاقتصاديات المعاصرة

(١) - د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

ليشمل تكوين الأسعار الآجلة La formation des cours à terme والأسواق المستقبلية Les marchés futures والتوقعات الرشيدة لأسعار الصرف les prévisions rationnelles des cours du change . بالإضافة إلى الصعوبات التي يمكن أن تظهر في المستقبل حول النوعية أو الجودة أو المساس بالقيمة موضوع العقد .

مما سبق نستنتج ، أن المقايضة ، كانت الصورة الطبيعية للتبادل في مجتمع حاجاته بسيطة ، ويتوفر فيه عدد محدود من أنواع السلع والخدمات . فإنها من الصعوبة استمرارها في اقتصاد يتزايد فيه عدد السلع والخدمات باستمرار ، فقد خرجت المقايضة من حياة المجتمعات ، عدا حالات استثنائية كالحروب ، أو فقدان النقود لقيمتها كحالة ألمانيا بعد الحرب الأولى .

المبحث الثالث

طبيعة النقود

La nature de la monnaie

إن المجتمعات ، بغية التخلص من صعوبات وشروط المقايضة ، قد اختارت بعض السلع الواسعة الانتشار ، ذات القبول العام ، مفسحة المجال لفصل عمليتي البيع والشراء ، وقد رافق ذلك ، ظهور وحدة الحساب ، أي توفر مقياس لقيم السلع والخدمات الذي هو موضوع التبادل^(١) . ولطالما اجتمع لسلعة ما ، وظيقتا الوسيط في التبادل ومقياس القيم ، فإن الخصائص الأساسية للنقود قد توفرت لها . وأشار أرسطو إلى أن البحث كان ينصب دائما على السلع التي لا تتدهور قيمتها بعدم الاستعمال . أي السلع المحافظة على خواصها ، بتوفير الفائض الذي لا يفسد عبر الزمن أو بالتخزين^(٢) .

لقد تطورت النقود مع تطور المجتمعات البشرية ، وفق مراحل متداخلة مع بعضها البعض ، غير منفصلة الحلقات . فقد شاع مثلا ، استخدام النقود من معدنيين مختلفين في وقت واحد ، كاستعمال النقود الفضية جنبا إلى جنب مع النقود الذهبية ، ثم انقرضت الفضية وسادت الذهبية فترة طويلة من الزمن ، تعمل وسيطا في التبادل ومقياسا للقيمة ، وأداة للاذخار واختزان القيم .

وإذا أردنا أن نعرف النقود ، فإننا يمكن أن نعرض عددا كبيرا من التعريفات ، إلا أننا نكتفي بأهمها :

١- النقود : أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول ، وله قوة شرائية عامة ويستخدم وسيطا في التبادل ومقياسا للقيم^(٣) . ويلاحظ بأن هذا التعريف قد حصر جميع وظائف النقود ، عدا وظيفة مستودع أو مخزن القيمة . كما قد يكون المقصود بمقياس القيمة مخزنا لها في وقت واحد .

٢- النقود : هي الشيء الذي يلقي قبولا عاما في التداول ، ويستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم ومستودعا لها ، كما يستخدم وسيلة للمدفوعات الآجلة^(٤) . ويلاحظ بأن هذا التعريف ، قد أشار إلى جميع وظائف النقود ، لأنه مستخلص منها .

٣- النقود :

(1) André chaincau, 1974, Mécanismes et politiques monétaires, Puf, poitier, P.35 .

(2) Henri guilton et Gérard bramoullé, 1987, La monnaie, op., cit., P.15 .

(٣) د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠ م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٤) د. كمال شرف ود. هشام أبو عراج ، ١٩٩٣ - ١٩٩٤ م ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق .

ص ٢٤ .

هي سلعة للتبادل ، مقبولة بشكل عام ، ضمن مجموعة من وسائل الدفع ^(١) :
un bien d'échange généralement accepté au sein d'une communauté de paiement

ووفق هذا التعريف الموجز ، تعتبر النقود سلعة اقتصادية ذات منفعة ، تلبي حاجة ، وتخضع للمبدأ الاقتصادي الأساسي المتمثل بالندرة واختصار الكلفة فالنقود تحقق منفعة ، لأنها وسيط في التبادل الذي يوفر السلع التي تلبي حاجة ، وتسمح بالحصول على كل ما هو معروض . وبالتالي فالنقود حمالة الخيارات .

كما أن النقود تتمتع بالقبول العام الذي يتضمن ضمان ثقة المجتمع ، فهي مؤتمنة . فالذهب اعتبر النقد الأول الذي حاز على الثقة على المستويين الداخلي والخارجي . وأن فكرة وسيلة دفع داخل مجموعة من الخيارات ضمن مجتمع ، ذات صلة بموضوع الثقة والانتماء .

وهناك تعاريف متعددة ، كل واحد منها يأخذ جانباً أو وظيفة من وظائفها ، أو خاصة من خصائصها ، وتعرف النقود من خلالها .

(1) R. Barre, 1970, Economie politique, op., cit, P.323 .

المبحث الرابع أنواع النقود Les sortes de monnaies

وفق ما أشرنا إليه في المدخل التاريخي ، فإن النقود لم تكن نتيجة اختراع أحد الأفراد ، أو قرار من حاكم ، بل تطورت بالتراكم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات ، فكانت النقود السلعية هي البداية التي تدخلت بشكل حقيقي في المبادلات ، محطة المقايضة . وكانت السلع الأولى استهلاكية ، كونها موضع حاجة أفراد المجتمع بأكمله . وتحصر الخواص الرئيسية لهذه السلع في تجزئتها بسهولة ، وقبولها العام ، بصفتها ذات قيمة استعمالية في المجتمع وسهولة الحفظ وذات استهلاك عام . ولهذا اتجهت المجتمعات نحو البحث عن سلعة يتمكنون باستعمالها من القضاء على عيوب المقايضة .

ولذلك تنوعت السلع التي اتخذت نقوداً تبعاً لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والزمان والمكان والعادات والتقاليد ، وفق الأنواع التالية :

١- النقود السلعية : Les monnaies marchandises

وفقاً لهذه التسمية ، تعتبر كل سلعة نقداً ، وكل نقد هو بالضرورة سلعة ، فنقود الأثر إلى كانت سلعاً تلبي حاجة لدى الأفراد ، وتستخدم لتسهيل التبادل مجسدة القيمة ضمناً^(١) . وهذا يعني الانتقال من اقتصاديات المقايضة المباشرة إلى اقتصاديات التبادل ، على أساس قيمة سلعة محددة بمواصفات معيارية ، تلقى القبول العام من جميع أطراف المبادلات . وهكذا كانت السلع الاستهلاكية كالشاي في الصين والملح في الحبشة والخزف لدى الهنود ، مختارة من بين الكثير من السلع ذات الخواص الرئيسية العامة ، أو ذات الاستهلاك الجاري كالسلع الغذائية^(٢) . إلا أن النقود السلعية التي كانت خطوة متقدمة على المقايضة ، واستخدمت كمقياس للقيمة ، لم تستطع تجاوز جميع عيوب المقايضة وصعوباتها ، فواجهتها مشكلات عدة ، أهمها^(٣) :

أ- ارتفاع نفقات النقل والتخزين . لأن بعض النقود السلعية يتطلب شروطاً تخزينية خاصة من تهوية وحرارة ورطوبة ... الخ .

ب- عدم تجانس السلع المستخدمة كنقود ، من كبيرة وصغيرة في الحجم

ج- صعوبة تجزئة بعض النقود السلعية ، وعدم إمكانية تحقيق التكافؤ في التبادل .

(1) Henri guitton et gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., P.35 .

(2) R. Barré, 1970, économie politique, OP., cit., P.327 .

.. لقد اعتمدت بريطانيا ، على سبيل المثال ، الثقل النسبي لوحدة وزن " le penny " ، مكون من ٢٤ غم من القمح المدور الجاف داخل السفيلة .

(3) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

د- إمكانية تعرض بعض السلع الاستهلاكية ، وخاصة الغذائية ، للتلف والفساد بمرور الزمن .

ويلاحظ أن استخدام نظام النقود السلعية ، لم يتمكن من القضاء المبرم على عيوب المقايضة ، بل بقيت هناك عوائق أمام اتساع نطاق المبادلات ، مما دعا الأفراد إلى البحث عن وسيلة أخرى ، تقوم بوظيفة النقود وتعالج قصور النقود السلعية ، وشيئا فشيئا ظهرت المعادن ، واحتلت مكانة مهمة بين السلع .

فالمعادن سلع مفيدة ومتجانسة وذات ديمومة وثبات ، منتشرة بسرعة في المجتمعات ، حيث استخدمت إسبارة الحديد وروما البرونز ، مستمرة هكذا فترة تاريخية طويلة من حياة المجتمعات والشعوب إلى أن حلت محلها النقود الجديدة التي نعرفها اليوم .

٢- النقود المعدنية : Les monnaies métalliques

انتقلت النقود إلى مرحلة أخرى ، باستعمال المعادن نقودا ، وليس جميع المعادن ، بل تلك التي تستخلص قيمتها من المعدن الذي تحتويه . وهكذا فرضت الفضة نفسها ، ومن ثم الذهب ، نتيجة اتساع نطاق حجم التبادل التجاري وتطور التجارة الخارجية ، وقد فرض هذان المعدنان نفسيهما ، لندرتهما النسبية وغلاء سعرهما وعدم قابليتهما للفساد وعدم تعرضهما للأكسدة بملامسة الهواء ، ويمكن حفظهما دون أن تلحق بهما أضرار ، ويمكن إخضاعهما للتجزئة دون فقدان شيء منهما أو فقدان شيء من قيمتهما . إلا أن الإنتاج الغزير من الفضة قد قضى على ميزة الندرة ، بينما بقي الذهب محافظا على هذه الميزة .

ولهذا فإن هذه الصفات المتوفرة فيهما سهلت المعاملات التجارية والتخفيف من النفقات ، بالقياس إلى المقايضة ، المباشرة وغير المباشرة ، والنقود السلعية ، وتوفر عنصر القبول العام من جميع الأفراد في المجتمع .

لقد مرت النقود المعدنية بمرحلة نقود زنة La pesée وحسبة la Compte وعد La comptée ومسكوكة La frappée ، واتخذت الأخيرة الشكل الأساسي للنقود مجسدة الدولة التي أصدرته . لقد طبع قيصر روما صورته على الوحدة النقدية ، و " لويس Louis " رمز الملكية الفرنسية ، ومن ثم نابليون الذي لا يزال معتمدا . بالإضافة إلى مهر الوحدة النقدية بعلامة خاصة ترمز إلى السلطات المصدرة ، والاسم ووزن المعدن الصافي المحتوي داخل القطعة النقدية .

وقد قبل الأفراد شيئا فشيئا هذه القطع ، دون إكراه ، إلا أن التسمية والرموز والأختام ، تحيي أن العاهل أو الملك ، يمكن أن يفرض سلطته ، ويمنح القطع المعدنية النقدية قيمة اسمية أعلى من قيمتها كمعدن . وهذا الفصل بين القيمة الذاتية La valeur intrinsèque للقطعة النقدية والقيمة المعطاة لها من قبل السلطة النقدية ، يقودنا إلى الأسلوب المتبع اليوم في إصدار معظم القطع النقدية المصدرة

فهي مسكوكة من معدن ضعيف القيمة ، مكتسبة قيمة تشريعية قانونية من الدولة ، تؤهلها للقبول كأداة دفع ، إضافة إلى قيام الدولة بمراقبة التداول والانتقال لمنع التزوير الذي كان سهلاً^(١). وهذا الإجراء الأخير لا يزال متبعاً اليوم في النقود المساعدة المخصصة لإتمام الصفقات الصغيرة ، والتي تلعب دوراً كبيراً في إتمام المدفوعات .

ولكن السؤال المطروح ؟ هل تعتبر قيمة الوحدة النقدية بقيمة محتوياتها من معدن الذهب أو الفضة ، معياراً صحيحاً ؟ هذا صحيح برأي النقديين من القرن التاسع عشر ، وغير صحيح بالنسبة للنظريات النقدية الحديثة . فهذه النسبة أو العلاقة القانونية ، وهذا المحتوى من الذهب والفضة ، ما هما إلا سوى واجهة ، بل وهم اجتماعي يوجي به التاريخ النقدي منذ قرون^(٢). وقد كانت النقود المعدنية في البداية ، تصنع بأشكال متباينة من حيث الوزن والعيار ، مما أدى إلى ظهور صعاب كثيرة تمثلت أساساً في ضرورة اصطحاب الموازين وآلات الاختبار إلى الأماكن التي يتم فيها التبادل وإتمام الصفقات التجارية ، الأمر الذي دفع باتجاه نظام موحد للمسكوكات بعد استخدام الذهب والفضة نقوداً في التبادل . وهذا يعني سك المعادن وفق وزن ومعيار معين ، وإسناد الأمر لجهة واحدة خاصة ، دعيت فيما بعد بمؤسسة الإصدار ، تعمل تحت إشراف الحكومات منعاً للغش والتلاعب ، بعد أن كان الأمر متروكاً لجهات مختلفة . ومن حيث التصنيع أضيفت إلى المعادن النفسية ، معادن أخرى لتكسب النقود المسكوكة صلابة ، ويقل أو يصعب تأكلها بسبب الاستعمال . وهكذا أصبحت النقود المعدنية ذات نقوش واضحة وأرقام صحيحة وقيمة ثابتة وسهلة الحمل ، وصعبة التزوير والتلاعب^(٣).

ويمكننا تمييز ثلاث مراحل في تاريخ النقود المعدنية : مرحلة القواعد الموازية ، ومرحلة المعدن الثنائي من الذهب والفضة ومرحلة المعدن الوحيد من الذهب . ولا يفهم من هذا ، أن هذه المراحل منفصلة ، بل حدث أن تداخلت المراحل مع بعضها . فقد شاع مثلاً ، استخدام النقود الفضية إلى جانب النقود الذهبية ، فانقرضت الفضة مع الزمن وبقيت النقود الذهبية ، فترة طويلة من الزمن ، تستعمل وسيطاً في التبادل ومقياساً للقيمة وأداة للاذخار ومستودعاً للقيمة ، إلى أن حلت محلها النقود الورقية الإلزامية .

(1) Gilles jacoud, 1994, la monnaie dans l'économie. op. cit., P.17 .

(2) Henri guitton et gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., P.239 .

(٣) د. أحمد السنان ، ١٩٦٠م . مركز الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني : مطبعة جامعة دمشق . ص ٢٣ - ٢٤ . مشيراً إلى أن المعادن الثمانية أثبتت فائدة : لامتصاص الصدمة وعدم قابليتها للحرق وقابليتها للتجزئة وارتفاع القيمة والنزول والتصهر والسكر . ومن المعادن الثمانية البلاتين . فقد ضربت روسيا عام ١٨٢٨ نقوداً من البلاتين ، وغشلت التجربة لصعوبة التزوير وارتفاع نفقة السك . وعدم انتشار هذه الوحدة النقدية . بل عدم تداولها إلا في روسيا مما أدى بها إلى التوقف في عام ١٨٦٥م .

٣- النقود الورقية والنقود المصرفية :

Le papier monnaie et le billet de banque

إن جميع الأوراق المستخدمة كنقود لا تقوم على مبادئ الإصدار نفسها مما يتطلب التمييز بين الورقة النقدية Le papier-monnaie والورقة المصرفية Le billet de banque ، من حيث التعامل الإلزامي Le cours forcé ، ومن حيث إمكانية إبدالها لدى المصرف الذي أصدرها لدى إبرازها ، وهو موضوع بحثنا الأساسي :

١- النقود الورقية أو أوراق الدولة :

وتسمى أحياناً بالنقود غير القابلة للتحويل ، من حيث هي نقود ورقية تفرضها الدولة في التداول النقدي ، مانحة إياها قيمة اسمية مترافقة بالسعر القانوني le cours légal ملزماً للأفراد على قبولها في الدفع بالقيمة الإسمية المقترنة بالسعر الإلزامي الذي يقبل دون الاقتران بالاستبدال بالمعدن^(١) . ويمكن لهذه الورقة أن تصدر عن مصرف أو تصدر عن الدولة مباشرة . ففي فرنسا ، ورقة مصرف جان لاو عام ١٧٢٠م اعتبرت ذات سعر إلزامي ، كما خضعت ورقة مصرف فرنسا للإجراء نفسه خلال الفترات ١٨٤٨ - ١٨٥٠م ، ١٨٧٠ - ١٨٧٨م و ١٩١٤ - ١٩٢٨م فترة الإصلاح النقدي للسيد بوانكاريه^(٢) . وارتبط اسم هذه الورقة النقدية بالظروف الاستثنائية . ففي فرنسا أيام الثورة الفرنسية ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أيام الحرب الأهلية أو الانفصال ، وفي بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى . ويعتبرها البعض بمثابة التمهيد لانتشار الأوراق المصرفية القانونية موضوع البند التالي .

٢- النقود المصرفية والائتمانية :

تعتبر ظاهرة الائتمان قديمة ، بل وأقدم من النقود نفسها ، وفق ما أشرنا إليه في المدخل النقدي . والمصرفيون الرومان كانوا يصدرون وصولات استلام تمثل قيمة الوديعة المودعة في صناديقهم . وهذه الوصولات كانت تنتقل من يد لآخرى . وفيما بعد كان المصرفيون الإيطاليون والهولنديون وصاغة لندن يمارسون السلوك نفسه ، بمنح وصولات مجزأة يمكن تداولها بسهولة ، وقابلة للتظهير .

إلا أن كميات المعادن الثمينة كانت تعود لحاملي الوصولات ، دون فائدة ، وهذه الوصولات لم تكن تشكل نقوداً حقيقية برأي البعض ، لأن الثقة لم تحل محل المادة^(٣) . فالنقود الحقيقية يجب أن تبني على الثقة بدلاً من المادة ، كما هو الحال مع مصرف بريطانيا في عام ١٦٩٤م ، فالورقة الصادرة عن هذا المصرف كانت

(1) Michel Ielart, 1994, La monnaie dans l'économie, op., cit., P.22 .

(2) R. Barre, 1970, économie politique, op., cit., P.331 .

(3) Jean marchal, 1969, Monnaie et crédit, op., cit., P.142 .

متميزة تماماً عن إيصال الوديعة ، والإصدار هو وسيلة لزيادة المخزون النقدي لصالح الدولة ^(١).

وفي عام ١٦٠٩م ، اتخذت بادرة هامة من قبل مصرف امستردام ، تضمنت استبدال القطع المعدنية من أصول مختلفة ، بأوراق قابلة للتداول ، ومن ثم السندات المتداولة في وقت لاحق . والكثير من هذه القطع كانت متأكلة نتيجة الاستخدام المتزايد ، مما نتج عنها الكثير من المضايقات للتجار الأوروبيين . إلا أنهم بالنتيجة حملوا ما يملكون إلى المصرف لمبادلتها بتلك الأوراق التي كانت تختلف عن الشهادات الذهبية والفضية القديمة . إلا أن الرباط بقي مستمراً بين الورقة والمعدن ، فكلما طرحت ورقة في التداول كان يقابلها سحب كمية من المعدن . وهكذا فالورقة تمثل المعدن ، مما حدا ببعض الاقتصاديين على تسميتها بالنقود النائبة ^(٢) *La monnaie représentative* . وفي عام ١٦٥٦ تأسس مصرف السويد ، مصدراً للأوراق المالية وخصمها . فالنقود السويدية كانت نحاسية ثقيلة ، صعبة الحمل والنقل . مما نتج عن ذلك استفاضة مصرف السويد من ازدياد خصم الأوراق في عملياته ، بالإضافة إلى قيامه بطرح كميات زائدة من النقود الورقية ، أضيفت إلى النقود المعدنية المتداولة ، مع قيامها بنفس وظائف النقود التي نعرفها ^(٣) . واستقر الأمر للنقد الورقي واعتباره نقداً كالنقود المعدنية طارحاً موضوعاً جديداً يتعلق بكيفية إصدار هذه الأوراق وتنظيمها ، الأمر الذي سنبجته لدى تناولنا موضوع تنظيم إصدار النقود .

وفي مرحلة تالية ، ونتيجة لكثرة المعروض من النقود الورقية إلى المستوى الذي لا يمكن للمخزون المحلي من المعادن الثمينة أن يقابلها ، وعجز المصارف المركزية التي تأسست الواحدة تلو الأخرى ، عن الوفاء . الأمر الذي دفع الحكومات إلى إصدار القوانين الملزمة بقبول وتداول النقود الورقية ، دون حق التبديل بالمعدن ، وأطلقت عليها تسمية " النقود الإلزامية " ، غير القابلة للتحويل ، وأصبحت لها قوة إبراء غير محدودة بحكم القانون .

وهكذا جرى تداول النقود الورقية الجارية عن المصارف المركزية دون تغطية معدنية كاملة ، طالما أنها تحوز على الثقة والقبول العام . إلا أنه رافق تداول هذه النقود الورقية ، شعور من الحكومات المختلفة ، بالآثار الاقتصادية السيئة المحتملة ، من جراء الإصدار النقدي غير المغطى ، والتي يمكن أن تنعكس على المجتمع والنقود ذاتها ، فقامت بحصر عمليات الإصدار النقدي في هيئات مختصة ، بإشراف الحكومات . فكانت المصارف المركزية التي أوكلت إليها مهمة

(1) Michel Ielart, 1964, les fondements actuels de la monnaie, op., cit., P.24 .

(٢) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٥ .

(3) Jean marchal, 1969, Monnaie et crédit, Cujas, Paris, P.146 .

إصدار النقود ومراقبتها ، نقادياً للآثار السيئة التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد القومي وبحملة الأوراق النقدية .

وفي أيامنا هذه ، تجردت جميع أنواع النقود من محتواها المعدني ، وبقيت مشكلة التحويل تطرح نفسها ، لا بالنسبة للذهب ، بل بالنسبة للعملة الأخرى أيضاً ، وهو الأمر المتعلق بمسألة الصرف الدولي الذي سنعالجه لاحقاً . وأصبحت النقود محددة بالذهب لدى المؤسسات النقدية الدولية ، لتسهيل التبادل فيما بين الدول . أما قيمة الوحدة النقدية ، فأصبحت تعتمد على القوة الشرائية الحقيقية داخل الأسواق الوطنية ، وحالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات على المستوى الدولي .

٤- النقود المساعدة : Les monnaies dévisionnaires

وتسمى أيضاً بالنقود الداعمة ، وتعتبر بمثابة الميسرة ، حيث لا تتمتع القطع الحالية المستخدمة بالنبل السابق^(١) . وهي النقود التي تصدرها وزارة المالية كسلطة تنفيذية ، في بعض الدول ، بشكل قطع نقدية من معادن مختلفة كالبرونز والنيكل والفضة أحياناً ، إذا لم تكن القاعدة النقدية معدنية ، ويمكن أن تكون بشكل نقود ورقية ذات قيمة صغيرة .

وتقوم هذه النقود بمساعدة النقود في تسهيل المبادلات صغيرة القيمة . وبهذا فإنها لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة ، بل يستطيع الدائن أن يرفض قبولها في تسوية ديونه ، إذا تجاوز الدين حداً معيناً . ويمكن أن تنطبق عليها مرامي قانون غريشام^(٢) La loi de Gresham .

٥- النقود الخطية أو الكتابية : La monnaie scripturale

وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Scriptum التي تعني الكتابة أو التدوين^(٣) ، وتطلق عليها نقود الودائع ، وهي أحدث وأهم أنواع النقود ، وتشكل نسبة مرتفعة جداً من النقود المتداولة في البلدان الصناعية المتقدمة . وتتألف من المبالغ المدونة في حسابات تحت الطلب لدى المصارف والخزينة وصناديق توفير البريد .

إن هذه النقود يمكن اعتبارها بمثابة استحقاق على المؤسسة التي تدير الحساب ، بالأسلوب نفسه الذي يعتبر الورقة المصرفية القانونية بمثابة استحقاق على الهيئة التي أصدرتها . وتاريخياً ، كان يحق لحامل الورقة المصرفية تبديلها

(1) Henri guitton et gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., P.204.

(2) Denise Flouzat, 1995, économie contemporaine, tome 2, op.,cit, P.24 .

« هذا القانون اكتشفه السير توماس غريشام ، وزير الخزانة البريطانية في القرن السادس عشر ، بأنه لدى اتباع النظام الثنائي كالذهب والفضة بنسبة تبادل قانونية ، تتجه هذه النسبة للاختلاف في السوق الحرة التجارية ، نتيجة انخفاض قيمة الفضة . فيختفي الذهب من التداول لاتجاهه نحو الاكتناز أو إتمام الصفقات الخارجية ، وتبقى الفضة هي المتداولة ، مما دفعه إلى القول : بأن النقود الرديئة (الفضة) ، تطرد النقود الجيدة (الذهب) من التداول .

(3) Gilles jacoud, 1994, La monnaie dans l'économie, op, cit., P.31 .

بنقد معدني ، وهنا يحق لصاحب الوديعة تحريك حساباته ، فالودائع تحت الطلب أصبحت بمثابة ورقة نقدية كاملة .

وتمثل النقود الكتابية أو الخطية شكلاً من أشكال تطور النقود المتداولة . فمع ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وازدياد الدخل وانتشار العادات المصرفية ، اتجه الأفراد والفعاليات الاقتصادية Les agents économiques نحو إيداع أموالهم لدى المصارف التجارية ، من أجل استخدامها في إتمام الصفقات التجارية ، وذلك عبر قيام المودع بسحب جزء أو جميع ما أودعه للوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر ، الذي قد يكون لديه حساب في المصرف نفسه . حيث يكفي المصرف بتخفيض حساب الطرف الأول وزيادة حساب الطرف الثاني ، دون خروج النقود من المصرف والتأثير في مديونيته . كما يمكن للمصرف أن يقرض أحدهم من المبلغ أو المبالغ التي أودعها الآخرون .

فالمصارف لا تبدل بين النقود المصرفية والخطية ، بل تضيف إليها ⁽¹⁾ . ويعتبر الشيك وأمر التحويل وبطاقة الاعتماد من أهم أدوات تداول النقود الخطية أو الكتابية .

فالشيك من الناحية القانونية لا يعتبر نقداً في حد ذاته ، بل هو مجرد أداة أو وسيلة سماح بتحويل مبلغ من حساب لحساب آخر ، ولا يتمتع بقوة إبراء غير محدودة ، أي أن الدائن يستطيع أن يرفض الشيك للوفاء بالديون ولا يلزمه القانون بقبول الشيك .

أما أمر التحويل فهو يشبه الشيك كثيراً ، وهو أمر دفع فوري ، ويتضمن اقتطاع مبلغ ما من حساب الساحب وتسجيله لصالح المستفيد ، وهو يشكل رسالة أو خطاب بسيط موجه إلى مصرف المودع .

وبطاقة الاعتماد ، هي أمر دفع أو تحويل . وبضاف للأدوات السابقة اليوم إشعارات الاقتطاع وبطاقة الانتمان وبطاقة السفر وبطاقة استعمال اليوم الجاري .

لقد شعرت المصارف التجارية ، من خلال خبرتها ، أن معظم المودعين ، لا يقومون بسحب جميع أموالهم المودعة دفعة واحدة . ولهذا وجدت فائضاً من النقود في خزائنها ، يزيد عن السحوبات اليومية للمودعين ، حيث وجدت إمكانية لإقراضها للغير ، مقابل فائدة ، وذلك بإصدار تعهدات أو وعود بدفع نقود ورقية عند الطلب ، تزيد في قيمتها ، عما لديها من نقود فعلية ، بحيث لا تتجاوز تلك الوعود ، الحد الذي يجعلها غير قادرة على تلبية طلبات السحب اليومية . وهكذا يتم خلق النقود من قبل المصارف ، الأمر الذي سنقوم بدراسته لاحقاً .

(1) J. Marchal, 1969, monnaie et crédit, op., cit., P.161 .

وتعتبر هذه النقود مخلوقاً من المصارف التجارية وديوناً عليها ، واعترافاً بمديونيتها تجاه المودعين ^(١) . وتختلف عن الأنواع الأخرى من النقود التي أتينا على ذكرها ، بأنها ليس لها كيان مادي ملموس ، ولا تتمتع بالقبول العام في التداول ، ولا بقوة الإبراء غير المحدودة . فالقانون لا يلزم الأفراد على قبولها ، بل انتشرت نتيجة الثقة التي أولاها الأفراد للمؤسسات النقدية التي تتعامل بها .

ويستنتج مما سبق ، أنه نتيجة للقيود التي فرضتها الدول على إصدار النقود وحصرها في مؤسسات مختصة ، ودفعها الجهاز المصرفي إلى البحث عن وسيلة أخرى لإصدار النقود وزيادة كميتها ، فكان النقد الخطي أو الكتابي الذي أصبح كغيره من أنواع النقود ، يتمتع بقوة شرائية ، وأداة ادخار ، ويوفر الأمان ضد مخاطر الضياع ، والسرقة والهدر وسهولة الاستعمال . إلا أن هناك عيباً واحداً في هذا النوع من النقود وهو : أن فئة العامة من الناس ، والتي اعتادت على امتلاك النقود في حوزتها ، لا يتقبلون وجود نقودهم في مصارف بعيدة عن جيوبهم . كما أن تطور أنظمة المصارف مع الزمن أدى إلى فتح حسابات دون الإشارة إلى الاسم والاكتفاء برمز أو برقم ، وهو الأمر المتعلق بسرية الحسابات المصرفية التي نلتزم بها الكثير من دول العالم .

يبقى هناك وظيفة هامة جداً للنقود الخطية أو الكتابية ، وهي أن النقود في حوزة أصحابها تبقى معطلة ، بينما تقوم المصارف باستثمار معظم الودائع التي بحوزتها في استثمارات تفيد الاقتصاد الوطني .

- أشباه النقود ^(٢) : Les quasi-monnaies

إلى جانب النقود البحتة ، كالأوراق النقدية المصرفية والنقود المساعدة والكتابية . نلاحظ في الاقتصادات الحديثة تطور أشباه النقود ، التي تعني الأصول غير النقدية ، متضمنة الديون والتزامات المؤسسات المالية الخاصة والدولة . بالإضافة إلى الودائع لأجل في المصارف وودائع الادخار ، والودائع والحصص في صناديق الادخار ، والإقراض وعقود التأمين واذونات الخزينة .

إن جميع هذه الأصول يمكن تسيلها بسهولة ، أي تحويلها إلى نقود سائلة بسهولة وسرعة ، وتكلفة زهيدة ، إضافة إلى إمكانية الحصول على بعض الإيرادات أحياناً . فأشبه النقود تؤثر في مختلف أشكال النقود ، فيما يتعلق بالطلب الكلي على السلع والخدمات .

(١) - د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

(2) R. Barre, 1970, économie politique, op., cit., P., 335.

* ويشير الكاتب ، إلى أن هناك العديد من الباحثين يعتبرون أشباه النقود ، بمثابة نقود ، طالما أنها تؤدي الوظيفة نفسها .

ولهذا يمكن تصنيف أشباه النقود ، بالمدخرات من النقود في المصارف ، ثم السندات ، ثم الأسهم ، ثم الأصول القريبة منها في درجة السيولة ، فالأصول الأخرى التي لها درجة سيولة أقل فأقل ... الخ .

المبحث الخامس

تطور النظام النقدي السوري

وفق ما أشرنا إليه في المدخل التاريخي ، فإن التاريخ النقدي جزء وثيق الاتصال بمكونات التاريخ الأخرى ، تنعكس فيه مجمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بل والروحية . فالحياة الإنسانية متكاملة ، ويعطي تاريخنا النقدي أنموذجاً واضحاً لما سبق ، فقد انعكست عليه دائماً عوامل تطورها المختلفة . وسوف نقدم فيما يلي صورة مصغرة عن نظام النقد السوري وتطوره:

١ - النقد السوري خلال الفترة العثمانية :

لقد نشأت العلاقات الرأسمالية في الإمبراطورية العثمانية ، والتي منها سورية ، في نهاية القرن الثامن عشر ، وكانت البلاد خالية من المصارف ، عدا المصرف الزراعي الرسمي قليل الشأن . وبدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بدأت مرحلة انتشار المصارف ، والتي منها ، البنك العثماني الذي تأسس عام ١٨٥٦م ، وكان له فروع في دمشق وحلب وحمص وحماة والاسكندرون . وفي عام ١٨٦٣م أصبح اسمه " البنك الإمبراطوري العثماني " ، الذي تمتع بحصر حق إصدار الأوراق النقدية العثمانية ، والوسيط الرسمي الوحيد من أجل عقد القروض مع البلدان الأجنبية ، والمسؤول عن إدارة الدين العام ^(١) .

ومن الجدير ذكره ، أن هذا البنك امتنع عن إقراض الحكومة قبيل اندلاع الحرب الأولى ، لوجود مساهمين كبار من دول الحلفاء في حصص البنك ، ومعرفتهم بأن الدولة العثمانية سوف تتحالف مع ألمانيا إذا ما نشبت الحرب . وإثر دخول الحلفاء إلى سورية في عام ١٩١٨م ، أبطل التعامل بالنقود العثمانية ، وحل محلها الجنيه المصري والنقود الذهبية .

٢ - النقد السوري خلال فترة الانتداب :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتشكل أول حكومة سورية عام ١٩١٨م ، أعلن التعامل بالنقد الورقي المصري على أساس سعره الذهبي . بالإضافة إلى إجازة التعامل بالنقود الذهبية المختلفة والفضية العثمانية والإنكليزية والهندية والمصرية . وكان أول عمل قام به الجهاز المصرفي الفرنسي في سبيل السيطرة على الاقتصاد السوري ، هو إنشاء جهازه المصرفي السوري . ففي كانون الثاني

(١) - د. بدر الدين السباعي ، ١٩٦٧م ، أضواء على الراسمال الأجنبي في سورية (١٨٥٠ - ١٩٥٨م)
الجهامير ، دمشق ، صفحة ٢٣ .

من عام ١٩١٨م تأسس المصرف السوري . وفي تشرين الأول ١٩١٩م جرى تعيين الجنرال غورو مفوضاً سامياً لفرنسا في سورية ، وقد كان من شروط الإنذار الفرنسي ultimatum في ١٤ تموز ١٩٢٠م ، قبول التعامل بالأوراق المصدرة من قبل المصرف السوري الذي أخذ يصدر أوراقه بدءاً من أيار ١٩٢٠م^(١) . وفي ٩ آب ، وبعد أن تم الاحتلال ، أعلن سحب العملة المصرية من التداول ، والتعامل بأوراق المصرف السوري .

وبعد عقد معاهدة لوزان في ٢٣ تموز ١٩٢٣م ، أصبح اسم المصرف " مصرف سورية ولبنان الكبير " ، وبقي النقد مؤسساً على الفرنك الفرنسي بامتياز لمدة ١٥ سنة . وكانت تغطية النقد السوري عبارة عن سندات على الخزينة الفرنسية مودعة في مصرف فرنسا ، أو ودائع في الخزينة الفرنسية^(٢) . أما مصادر هذا الاحتياطي فقد تشكلت من بقايا المصرف الإمبراطوري العثماني ، وفرنكات فرنسية . وقد جرى تجزئة الليرة السورية إلى ٢٠ فرنكاً ، يمكن لحاملها استبدالها بشيك على باريس . وأيضاً قسمت الليرة الواحدة إلى مئة قرشاً^(٣) .

٣- مرحلة الاستقلال النقدي :

كانت مدة الامتياز لمصرف سورية ولبنان الكبير تنتهي في ٣١ آذار ١٩٣٩م ، إلا أن المفوض السامي أصدر قراراً في ٢٩ آذار ١٩٣٩م ، يقضي بتمديد الامتياز حتى ١٣ آذار ١٩٦٤م .

وعقدت حكومة فرنسا الحرة مع بريطانيا اتفاقاً مالياً يتضمن تخفيض الفرنك الفرنسي بالنسبة للجنة الإستراتيجي . فكان أن طالب الجانب السوري بفصل النقد السوري عن الفرنك الفرنسي في ٢٥ ك ١٩٤٤م . وبقيت الحكومات السورية المتعاقبة ، منذ ذلك التاريخ في جهد مستمر من أجل الخروج بالنقد السوري إلى وضع سليم مستقل .

لقد اشتركت سورية في عضوية صندوق النقد الدولي في نيسان ١٩٤٧م ، ووقعت اتفاقية تصفية حقوق بين فرنسا وسورية في ٨ شباط ١٩٤٩م . وبما أن اتفاق التصفية تضمن استقلال النقد السوري ، حيث أصدرت سورية مرسوماً في ١١ آذار ١٩٥٠م ، متضمناً قيام الدولة بإصدار النقد السوري ، واستكمل هذا

(١) - د. كمال شرف ، ود. هاشم أبو عراج ، ١٩٩٣-١٩٩٤م ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .

(٢) - د. أحمد السمان ، ١٩٦٠م ، موجز الاقتصاد السياسي ، مصدر سابق ، ص ٢٤١ .

(٣) - نفس المصدر السابق ، ص ٢٥٥ الهامش : إن كلمة قرش تسمية قديمة لبعض النقود ، ترجع في أصولها إلى العملة الفضية التي أصدرها القديس لويس باسم Turonus Grossus ، وكانت أتمونجاً لنقود أوربا ، التي كانت تسمى Grosso في إيطاليا و Gouroush في الدولة العثمانية . كما فضل الإنداب استخدام تسمية الليرة . وفقاً لما كان معمولاً في الدولة العثمانية ، بدلاً من الدينار تسمية الوحدة النقدية لحكومة الشريف (١٩١٨ - ١٩٢٠م) .

العمل ، بالمرسوم الصادر في عام ١٩٥٣ م والذي لا يزال ساري المفعول . وانتهى بالاكتمال في ١ آب ١٩٥٦ م ، بقيام مصرف سورية المركزي ، وتصفية الامتياز الممنوح لبنك سورية ولبنان الكبير باتفاق البلدين ^(١) . والذي سندرس تركيبه ومهامه ، مقتبساً من القانون رقم ٢٣ تاريخ ١٧ - ٣ - ٢٠٠٢ م ^(٢) .

٤- النظام النقدي السوري :

نقصد به الهيئات المسؤولة عن إصدار النقد وتداوله ، بالإضافة إلى خلق الائتمان والإشراف عليه . وهذه الهيئات هي :

١- مجلس النقد والتسليف :

يتألف مجلس النقد والتسليف من ١١ فرداً بمن فيهم الرئيس ، الذي هو حاكم مصرف سورية المركزي ، ومعاوني الحاكم وثلاثة خبراء في شؤون النقد والتسليف ، وممثلين عن هيئة تخطيط الدولة ووزارات الاقتصاد والمالية والزراعة والصناعة .

ويتولى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف وتنسيق فعاليتها ، لتحقيق الأهداف التالية :

- وضع السياسة النقدية وإدارتها ، وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني ، وسياسات التسليف وأسعار الفائدة والإدخار وأسعار الصرف .
- متابعة الجهاز المصرفي .
- تنظيم عمليات التسوية والمدفوعات .
- تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الخارجي للنقد السوري ، وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى .
- المحافظة على القوة الشرائية للنقد السوري .
- تنمية السوق النقدية والمالية ، بما تتسجم مع حاجات الاقتصاد الوطني .
- العمل على إنماء الدخل القومي .
- القيام بمهمة مشاور الحكومة المالي .

تلك هي ، المهام الرئيسية لمجلس النقد والتسليف ، بالإضافة إلى قيامه بوضع النظام الداخلي لمصرف سورية المركزي ، وتنظيم لائحة سنوية بالمصارف المسجلة في سجل المصارف ، ونشر بيان إجمالي دوري عن وضع المصارف الدائن والمدين وغيرها من الأمور والإجراءات والترتيبات التنظيمية .

(١) - د. أحمد السمان ، المصدر السابق مباشرة ، ص ٢٤٨ .

(٢) - نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية : الجزء الأول ، العدد ١٣ ، ١/٧٧٦ - ٢٤/٧٧٦ ، السنة ٢٠٠٢ م .

٢ - مصرف سورية المركزي :

مؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري ، تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد والتسليف . ويتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ويعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير ، ويتمتع بامتياز إصدار النقد لحساب الدولة ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية وخارجها .

لقد حدد رأسمال المصرف بعشرة مليارات ليرة سورية ، تكتتب الدولة بكامله . ويمكن للدولة أن تكلف المصرف بإصدار سندات الخزينة لأجل قصير أو متوسط أو طويل . كما يتولى إدارة مكتب القطع والقيام بالعمليات المصرفية العائدة للدولة أو لمؤسساتها . ويساهم في مفاوضات الاتفاقيات الدولية للمدفوعات والقطع والنقاص ، وبكلف بتنفيذها ، ويقصد جميع الاتفاقيات التطبيقية الضرورية لتنفيذ الاتفاقات المذكورة . ويقوم المصرف بالأعمال التالية :

- إجراء جميع عمليات الذهب والعملات الأجنبية .
- خصم السفاتج والسندات التجارية وشرائها والتخلي عنها ، ومنح القروض والسلف للنشاطات الاقتصادية المختلفة .
- خصم السندات التجارية ذات الأجل القصير التي تصدرها الدولة أو تكفلها .
- شراء السندات ذات الأجل المتوسط والطويل التي تصدرها الدولة أو تكفلها والتخلي عنها والقيام بعمليات نظام إعادة شراء السندات (الريبو) .
- منح القروض والسلف للدولة أو بكفالتها .
- يحصل على الاعتمادات من الخارج لقاء ضمانات أو من دونها ، وأن يمنح اعتمادات للخارج ويعيد خصم أوراقه أو يرهنها ، وضمان سلامة تنفيذ هذه الأوراق وعمليات الخصم والتسليف المتعلقة بها .
- إجراء جميع العمليات التي من شأنها تسهيل نقل النقود ، وله أن يؤسس ، أو أن يشترك في تأسيس مكاتب للتصفية أو للنقاص وإدارتها .
- وتآلف لجنة إدارة المصرف من الحاكم رئيساً ومن أربعة مديرين مشرفين وممثل عن العمال ، واثنين من المديرين نواباً للحاكم .

٣ - في مجال النقد وتغطيته :

- الوحدة القياسية للنقد السوري ، هي الليرة السورية ، وتنقسم إلى مائة قرش .

- لا يجوز إصدار أية قطعة نقدية ما لم يقابلها زيادة مساوية في موجودات المصرف التالية :

- الذهب .
- المطالبات بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل .
- المطالبات بالليرات السورية الناجمة عن عمليات تسليف جميع القطاعات الاقتصادية .

- السندات العامة .
 - يجب أن تكون نسبة التغطية من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل الموضوعين في التغطية ٤٠ ٪ على الأقل من مجموع عناصر التغطية . ويعتبر مجموع التزامات المصرف تحت الطلب مماثلة للأوراق النقدية المصدرة .
 - يعين مجلس النقد والتسليف أنواع العملات الأجنبية القابلة للتحويل الممكن قبولها في التغطية .
- ووفقاً لهذا القانون ، اعتبر أحكام قانون مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف معدلة حكماً ، وحلت محل جميع النصوص التشريعية المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم ٨٧ لعام ١٩٥٣ م ، الناظم لشؤون النقد والتسليف في حينه .

المبحث السادس وظائف النقود وخصائصها

Les fonctions de la monnaie et leurs caractéristiques

لقد أشرنا إلى أن المجتمعات البشرية مرت بمرحلة أولية تميزت بالافتقار الذاتي ، ثم مرحلة المجتمع البدائي الذي لا وجود للنقود فيه ، وتتم المبادلات عبر المقايضة ، وبعدها مرحلة استخدام السلع كوسيلة لإتمام المبادلات ، ثم المرحلة المعدنية التي انتهت بسيطرة الذهب لندرته ، وسهولة سكه ، وتقسيمه ، ونقله ، وعدم قابليته للتلف . وهذا الوضع المثالي جعله يسيطر على العمليات الاقتصادية ليومنا هذا . إلا أنه في مرحلة النقود السلعية كانت الخاصة المشتركة تتمثل في قيمتها الذاتية . بينما فقدت النقود هذه الصفة في مرحلة النقد الورقي ، الذي أصبح مرغوباً ليس لذاته ، بل من أجل إشباع حاجة .

ومع الزمن ، سيطرت النقود الكتابية على النقود الورقية المصرفية . ففي البلدان الصناعية المتقدمة ، لا تستخدم النقود إلا لتغطية بعض مصاريف الجيب ، مثل نفقات التنقل أو الوجبات اليومية ... الخ . وفي عصر الحاسوب L'ordinateur يمكن لذاكرة مركزية Terminal أن تقوم بتسجيل المعاملات بالهاتف ، أو بالإدخال التلقائي لبطاقة صعبة التزيف في الحاسوب .

في جميع الأحوال ، فإن المقايضة شكلت نقداً كبيراً بالمقارنة مع الأوضاع التي كان الإنسان يمارس فيها جميع الحرف دون أن ينجح في إحداها . ونظراً لصعوبات وعيوب المقايضة ، فإنها تركت المجال للنقود كوسيلة لمبادلة السلع والخدمات .

وحتى تؤدي هذه الوسيلة وظيفتها كاملة ، فإنها يجب أن تقوم بأداء عدد من الوظائف المرتبطة مع بعضها البعض ، والتي يمكننا حصرها وإيضاحها ، فيما يلي :

أولاً- وظائف النقود :

١- النقود وحدة حساب ومقياس للقيمة :

La monnaie, est une unité de compte et mesure des valeurs :

إن مبادلة سلعتين ، كي يتم بشكل عادل ، تتطلب تقدير قيمتيهما بوحدات حسابية تخدم كقاعدة للمقارنة . وهذه الوحدة الحسابية أخذت عبر التاريخ أشكالاً

متنوعة . وتاريخيا وجدت في حضارة سومر (٤٠٠٠ ق.م) وحدات نقدية حسابية تستخدم كنقود مجردة ^(١).

لقد تناولت النظرية التقليدية في تحليلها ، النقود بصفاتها وحدة حسابية مجردة . وفي الاقتصاديات المعاصرة ، تعبر الوحدة الحسابية بالوحدة النقدية كالدولار الأمريكي والليرة السورية والجنه المصري الخ . حيث تتمتع الوحدة الحسابية بصفتين هما ^(٢):

أ- الوحدة الحسابية ليست لها قيمة إلا داخل الحدود الوطنية : ففي سورية تقدر القيمة بالليرة السورية وليس بالدولار الأمريكي . ولهذا فإن كل عملية مبادلة خارج الحدود الوطنية ترتدي طابعها الحسابي الخاص .

ب- بقاء الوحدة الحسابية ثابتة عبر الزمن : وفي هذه الحالة نقوم بمقارنة ١٠٠٠ ل.س تعود لعام ١٩٢٠م مع ١٠٠٠ ل.س تعود لعام ١٩٧٠م ، فالنقود عامة ، تنخفض قيمتها عبر الزمن ، حيث أن تضخماً بطيئاً يسري على جميع النقود في العالم ^(٣) . مما ينتج عنه ، أن المقارنة لسنوات مختلفة غير ممكنة ، إلا إذا استبعدنا أثر انخفاض قيمة النقود ، وهذا ما نقوم به المحاسبة القومية ، عبر تقويم جميع المجاميع الرئيسية بأسعار ثابتة . ومن الواضح أن تضخماً سريعاً يجعل الوحدة النقدية غير مؤهلة أن تلعب دورها كوحدة حساب ، حيث تظهر وحدات أخرى مثل النقد الأجنبي والذهب ... الخ .

وفي قياس القيم لابد من قاعدة لقياس قيم المبادلات ومقارنتها . فوحدة الحساب *unité de compte* وظيفتها مقارنة القيم عبر المكان ، وأضاف إليها أرسطو وظيفة النقود عبر الزمن ، والتي تحافظ النقود بموجبها على قيمتها بمرور الزمن ، أي أن تعتبر النقود مخزناً للقيم . فالحياة تتمثل بالديمومة والاستمرار ، التي تنتج فائضاً يجب الحفاظ عليه عبر الزمن . وهذا يعبر عنه بتجسيد القيم القديمة غير المستهلكة ، وهي فكرة منسجمة مع الحاجة الأزلية *un besoin éternel* فالأسهم والسندات والعقارات ، والأصول عامة ، هي مخزون من الماضي ، يمكن أن ينفق في المستقبل . وتعتبر النقود مستودعاً للقيمة لتمتعها بالسيولة والثبات ، ومستودعاً ممتازاً إذا حافظت على الثبات ، وبالتالي فهي تعبر عن الذاكرة

(1) André chaineau, 1974, mécanismes et politiques monétaires, op., cit., P.31 .

(2) Marcel Rudloff, 1969, Economie monétaire national et développement, eujas, Paris, P.71 .

(3) H. guiton et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., P.645 .

الاقتصادية La mémoire économique⁽¹⁾.

إن النقود ، وهي تستخدم مقياساً للقيم ، لم تبلغ في أي وقت ، مستوى المقياس المطلق ، كما هو الحال في العلوم الطبيعية ، مثل وحدات قياس الأطوال والأوزان ، التي تتمتع بالثبات المطلق ، ولا تتغير عبر الزمان والمكان ، بل نجد أن النقود تتغير قيمتها ارتفاعاً وانخفاضاً حسب الظروف والأحوال ، وفق المستوى العام لأسعار السلع والخدمات . فالقوة الشرائية للوحدة النقدية يعبر عنها بكمية السلع والخدمات التي يمكن اقتناؤها في زمان ومكان محددين بهذه الوحدة النقدية . ولهذا اتفق الاقتصاديون على استخدام تعبير الثبات النسبي لقيمة الوحدة النقدية .

إن تجسيد هذه الأداة ، يمكن أن يتم بشكل مادي ملموس ، كسلعة مثلاً ، تختار من مجموعة من السلع المتوفرة ، وعبر وضع إشارة أو علامة *signe* أو مظهر أو شكل بسيط ليس له وجود مادي . ولكنها ذات قيمة حقيقة *une valeur concrète* تتمتع بالثقة ، أو الائتمان . لأن كلمة الثقة *la croyance* مشتقة من الكلمة اللاتينية *credere* ، والتي اشتقت منها كلمة *crédit* وهي التي بني عليها الائتمان⁽²⁾.

ومجمل القول ، إن الوحدة الحسابية ، هي وحدة قياس المبادلة ومقارنة القيم ، لأنها ليست لحظية ، بل تتم وتتجزأ عبر الزمن ، فالثقة حلت محل المادة تدريجياً ، وأصبحنا نتقبل هذه الثقة من العادات والتقليد العفوي أو العدوى *La confiance née de la contagion* فالوحدة الحسابية سهلت وطورت وزادت المبادلات .

وللتوضيح ، فإننا نشير إلى أنه ، إذا كان هناك سلع متعددة في اقتصاد ما يمكن مبادلتها . وتتطلب تحديد قيمة كل سلعة . فإذا ما تم مبادلة هذه السلع ببعضها بترتيبات بسيطة ، فيمكننا اعتماد سعر سلعة ما في قياس أسعار جميع السلع الأخرى عليها ، وهذه السلعة المعتمدة تسمى معيارية أو قيمية *numéraire* كما تسمى كمية الوحدة منها قاعدة *étalon* .

٢- النقود وسيط للمبادلات : *La monnaie, intermédiaire des échanges* إذا كانت النقود أداة فنية لتجزئة المقايضة ، فإن دورها الأساسي يتمثل في فصل عملية المقايضة إلى عمليتي بيع وشراء منفصلتين ، وتسهيل إتمام الصفقات . فنور النقود في التبادل يتضح على مستوى المبادلات الفردية ، أي على مستوى التحليل الجزئي ، لأنه أصل مقبول من الجميع في كل زمان ومكان لتسديد الذمم

(1) I bid, P.15 .

(2) Henri guitton et Gérard bramoullé, *La monnaie* , op., cit., P.20 .

الناجمة عن التبادل . ويتم تحليل تعبير (في كل زمان ومكان) بناءً على الثقة
الممنوحة لحاملي النقود .

إن النقود عبر وظيفتها كأداة تبادل ، تحدد بقوتها الشرائية ، أو كقوة
شرائية لاكتساب السلع والخدمات أو كائتمان على الاقتصاد . أي قوة شرائية عامة
مقبولة من الجميع ^(١) . وإذا كانت جميع السلع والخدمات قابلة للتبادل مع سلع
أخرى ، في أوقات معينة وأشخاص محددين . إلا أنه بصفتها محددة حسب درجة
سيولة هذه السلع ، لأن بعض السلع قابلة للتحويل بسهولة أكثر إلى سلع أخرى ،
دون أن نطلق عليها صفة معيارية مطابقة للتمييز بين سلع قابلة للتحويل إلى نقود ،
وأخرى غير قابلة . ففي اقتصاد المقايضة تتمتع السلع الاستهلاكية كالقمح والماشية
بدرجة أكبر من السيولة ، فالفكرة تعتمد على سهولة وسرعة مبادلتها بالسلع
الأخرى . وفي الاقتصاديات المعاصرة نتج عن وساطة النقود ما يلي :

- اكتساب النقود السعر القانوني ، فكل دين يمكن أن يسدد بالنقود .
- البيع غير مجبر على إعادة إنفاق المبلغ الذي يتلقاه فوراً .
- يمكن للنقود أن تقوم بتغطية أي عرض آخر في السوق لتمتعها بقوة
شرائية عامة .

ويضيف البعض لوظيفة الوسيط في التبادل ، عمليات المبادلة من طرف
واحد ، كسواء الهدايا ودفع الضرائب ، لخزينة الدولة ، والتي تعدّ عنها بوسائل
الدفع التي سنقوم ببحثها لاحقاً ^(٢) .

إن قيام الحائز على النقود باستخدامها في شراء سلع وخدمات ، قد منحته
مجالاً واسعاً للاختيار في الزمان والمكان والأشخاص المناسبين له ، وفي هذا
تخفيف لتكاليف وعيب نفقات المعاملات المتمثلة في المشقة والضيق . كما أنه
ليس هناك ترابط حتمي ووثيق بين قيام النقود بوظيفة وحدة حسابية ومسار للقيم
وسيط في التبادل ، فعندما اتخذت الكثير من الدول في أنظمتها النقدية ، قاعدة
الذهب مقياساً ، لم تستخدم النقود الذهبية وسيطاً في التبادل ، بل النقود الورقية
والردائع وسيطاً في التبادل .

وفي الحقيقة ، إن قيام النقود بوظيفة وسيط في التبادل ، قد خلصت على
إحدى صعوبات المقايضة المتمثلة بصعوبة توافق رغبات المتعاملين . وهذا بهذا
تعتبر إحدى الأعمال الهامة المساهمة في تقدم المجتمع الاقتصادي . التي
التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والمهن ، وتبادل المنتجات الذي أدى إلى

(1) Michel Jolart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op, cit.,
P.81 .

(٢) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

زيادات هائلة في الناتج القومي ، وبالتالي فإن النقود تكون قد ساهمت بوظيفتها كوسيط في التبادل ، في تطور المجتمع الإنساني .

٣- النقود أداة للاحتفاظ بالقيم والادخار :

ويقصد به تأجيل تبادل النقود بالسلع والخدمات إلى وقت لاحق ، لاستمرار الحياة ، وعدم إمكانية فصل الحاضر عن الماضي أو المستقبل ، فما هو مقبول حالياً ، كوسيط للتبادل ، يكون مرتبطاً بتوقعات الأفراد بقبولها العام في المستقبل . وهكذا يحتفظ الفرد ببعض القيم التي اكتسبها اليوم ، كي يستخدمها في المستقبل . ومنها تظهر أهمية النقود عبر قيامها بتخزين القيم خلال فترة معينة من الزمن ، وهذا الأمر يتضح في الاقتصاد الحديث ، حيث لا تتفق مواعيد الدخل مع مواعيد الإنفاق ، مما يضطره أن يحتفظ بجزء من دخله لينفقه فيما بعد ، فالنقود تصبح هكذا أداة للادخار .

وينطبق هذا الإجراء على الأوراق المالية واللوحات الفنية النادرة والأراضي والعقارات ، أو أية سلعة أخرى ، يحصل الفرد منها على دخل بشكل ريع أو إيجار أو فائدة أو ربح ، نتيجة لارتفاع قيمتها السوقية لأسباب اقتصادية أو نقدية أو منفعة ما ، مقابل احتمال مساوئ ومحاذير كنفقات التخزين أو تدهور القيمة السوقية . بالإضافة إلى أنها أصلاً أقل سيولة من النقود ، نتيجة عدم تمتعها بالقبول العام وصعوبة تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة بالسهولة والسرعة اللازمتين .

بالإضافة إلى ما سبق ، وفي كل اقتصاد غير حركي ، هناك فائض من المنتجات لا يستهلك ولا يهتلك فنياً ، كالرز أو الحبوب ... الخ . وهذا الادخار الطبيعي له فترة محددة في الحفظ والتخزين . أما في الاقتصاديات الحركية المتعاملة بالنقود، وذات التوسع المصرفي ، فتحصر وظيفة الوحدة النقدية في الاحتفاظ بقوة شرائية احتياطية وأداة ادخار وإيداع في المصارف ، وصناديق الادخار والمؤسسات المالية ، حيث تلعب هذه المدخرات دوراً منتجاً في الاقتصادات الحديثة .

وهكذا ، تتوقف قيمة النقود على ثبات قيمتها النسبية أو قوتها الشرائية عبر الزمن ، وعلى توافر المنتجات المرغوبة وقت الحاجة إليها . وتعتبر الوظائف الثلاثة التي أتينا على ذكرها ، الأساس للنقود الحقيقية ، وإلا اعتبرت وهمية .

٤- النقود أداة دفع : La monnaie, instrument de paiement

إذا كانت الوحدة الحسابية تصورية ودون وجود حقيقي . فإن وحدة الدفع لها وجود حقيقي عبر الأرصدة ، وتمثلت قديماً بالمعدن الثمين ، وتمثل اليوم بالأوراق النقدية والنقود الكتابية ، وتتدخل بفعالية في الحياة الاقتصادية .

ويقصد بالدفع ، التحرر من التزام ، عبر عملية مبادلة من طرف واحد ك تقديم هبة أو تنفيذ عمل لصالح متلق . ففي المجتمع الإقطاعي كان الفلاحون يقومون ، إما بتأدية أعمال السخرة ، وإما بتسليم جزء من منتجاتهم أو محاصيلهم للسيد الإقطاعي . ونتيجة استخدام النقود أدخلت تسهيلات في أمور الدفع ، ل تمتع النقود بالسيولة ، فالأصل السائل يمكن تحويله بسرعة عن طريق وسيلة الدفع دون فقدان شيء من قيمته .

ووفق الأنظمة النقدية القديمة ، كانت الوحدة الحسابية متميزة عن وحدة الدفع ، وفي العصر الحديث استخدم الايكو Ecu كوحدة نقدية حسابية بين بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي لاحقاً) ، دون استخدامها كوحدة دفع تتميز بسيولتها ⁽¹⁾ . ففي فرنسا تشمل أدوات الدفع وسائل المدفوعات الدولية ، وتضم في حصيلتها كمدفوعات خارج الأراضي الوطنية الفرنسية : الذهب والنقد الأجنبي وحقوق السحب الخاصة D.T.S والحسابات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ⁽²⁾ .

٥- النقود أداة للمدفوعات الآجلة : La monnaie, instrument des paiements futures

وتتمثل هذه الوظيفة في تسهيل عمليات العقود الآجلة لتسويق المنتجات وتحديد أثمانها ، وتسليمها في وقت لاحق ، وتوفير سبل تيسير عمليات الاقتراض في تحديد أو تقدير ما يجب على المقرض دفعه في المستقبل إلى المقرض ، وهكذا تلعب النقود دوراً بارزاً في توسيع عمليات الائتمان الآجل .

وبوساطة النقود ، تستطيع الحكومات وكذلك الأفراد ، أن تمسك مشروعاتها عن طريق الاقتراض ، أو إصدار السندات التي تؤمن لها الأموال اللازمة ، وسداد قيمة هذه القروض أو السندات في آجال لاحقة . وبهذا تقوم النقود بتسهيل عمليات التبادل التي تتم في المستقبل ، كما تسهل تماماً عمليات التبادل الاقتصادي في الوقت الحاضر .

وفي رأي البعض ⁽³⁾ ، أن البضائع لا تباع دائماً بنقود جاهزة ، لأسباب منها عدم تطابق الفترات الزمنية لإنتاج السلع وتصريفها ، أو الطابع الموسمي للإنتاج . ولهذا تتم عمليات البيع والشراء دون ظهور النقود مباشرة في عمليات التبادل ، بل تحل محلها مؤقتاً بأشكال أخرى من المدفوعات الآجلة .

(1) G. Jacoud, 1994, la monnaie dans l'économie, op., cit., P.15 .

(2) I bid, P.35 .

(3) د. كمال شرف ود. هاشم أو عراج ، ١٩٩٣-١٩٩٤م ، النقود والمصارف . مصدر سابق ، ص ٢٢ .

٦- النقود أصل سائل : La monnaie – active liquide

يفضل الأفراد الاحتفاظ بجزء من ثروتهم في صورة نقود سائلة ، وخاصة إذا ما توقعوا انخفاضاً في أسعار السلع في المستقبل ، حتى يتمكنوا من تلبية حاجاتهم المختلفة بوحدة نقدية أقل . ويرى البعض ^(١) أن بذور فكرة السيولة تعود لاقتصاد المقايضة ، فالسلع الاستهلاكية كالقمح والماشية تمتعت بدرجة عالية من السيولة ، لإمكانية مبادلتها بسهولة وسرعة بالسلع الأخرى . وبهذا تعتبر النقود بمثابة ثروة أكثر سيولة . ولما كانت الأصول المالية قد عرفت توسعاً سريعاً بسبب انتشار الشركات المساهمة ، ولجوء الحكومات إلى القروض العامة كأدوات الخزينة . وبهذا فإن النقود تشكل السيولة الكلية ، تليها الأصول المالية . وكون الأخيرة لا تقوم بالوظائف المالية والاقتصادية نفسها للنقود ، فإنه من المفيد التمييز بين مكوناتها وفق معيار درجة السيولة ... فالنقود أكثر سيولة من أدونات الخزينة ، وهذه أكثر سيولة من الأسهم . بالإضافة إلى معايير أخرى تكميلية مثل كلفة التملك أو الاكتتاب ومخاطر انخفاض القيمة والإيراد المالي ، وضمن هذا التصور فإننا نواجه ثلاثة أنواع من السيولة :

أ- الدرجة الأولى :

وهذا النوع يستجيب لتعريف النقود المتمثل في كونها وسيلة دفع غير محددة وعامة وفورية ، بما فيها النقود المساعدة والأوراق المالية المتداولة والودائع تحت الطلب ، وفتح الحسابات الائتمانية لدى بعض البلدان الصناعية المتقدمة .

ب - الدرجة الثانية :

وهي ليست من السيولة الفورية ، ولكن التمويل يتم بطريقة شبه آلية دون تكاليف تذكر ، كالودائع لأجل والمجمدة والخاصة ، والأصول المالية ذات الاستحقاق القريب كخطابات التبادل و warrant .

جـ الدرجة الثالثة :

وهي الأصول المالية ذات الاستحقاق المتوسط والطويل الأجل وذات الدخل، والسندات العامة .

٧- النقود منشطة أو كابحة للنشاط الاقتصادي :

La monnaie stimulant ou frein de l'activité économique :

تقوم النقود بتسهيل الصفقات وتنشيط الإنتاج وتمويل الاستثمارات . ويمكن للنقود أن تكون فائضة أو في حالة عجز بالنسبة لاحتياجات السيولة . ففي حالة الفائض النقدي يمكن أن يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى انتعاش الاستثمارات وبالتالي الإنتاج والتشغيل . شريطة ألا يؤدي هذا الفائض إلى نتائج تضخمية . أما في حالة عجز السيولة ، بالنسبة للطلب عليها ، فإنه يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع

(1) Henri guitton et gérard bramoullé, la monnaie, op., cit., P.81 .

أسعار الفائدة ، الذي يجعل القروض أكثر كلفة ، ويقلل من اعتماد المنشآت على المصارف ، مما يمكن أن ينتج عنه انخفاض الاستثمارات أو ثباتها ، فتراجع للإنتاج والتشغيل ، فالانكماش الاقتصادي . وهكذا ، فإننا عبر الاستخدام الرشيد للنقود يمكن أن نزيد الدخل ، والإنتاج والتشغيل . فسياسة الائتمان ، أداة للتنظيم الاقتصادي ، والاقتصاد الأوربي في القرن التاسع عشر تطور ونما بفضل السياسات المالية السليمة والتدخلات المصرفية ، فالنقود وسيلة للهيمنة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي ⁽¹⁾ .

٨- النقود تعيد توزيع الدخل القومي : La redistribution des revenus
إن القروض الممنوحة من قبل المصارف ، تسمح للأفراد والمنشآت المستفيدة منها ، زيادة حجم أعمالها وأرباحها . كما أن حجبها عن بعض القطاعات الاقتصادية ، يعني إعاقة تطورها ، فسياسة الائتمان ، أو السياسة النقدية بالمعنى الواسع ، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية ، يمكن أن تعيد التنظيم الاقتصادي ، عبر تأثيرها المباشر على كمية النقود المتداولة في المجتمع ، وتأثيرها غير المباشر على الأرباح ، تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي ، وتعمل النقود بهذه الوسيلة على خلق الدخل .

وخلال فترات التضخم ، يمكن للائتمان النقدي أن يعمل على إعادة توزيع الدخل ، فالمدخرون ومالكو الأصول ، وأصحاب الدخول الثابتة تتجه القوة الشرائية لدخولهم نحو الانخفاض ، والمقترضون يستفيدون من التضخم ، لدى قيامهم بتسديد فوائد وأقساط هذه القروض بنقود ذات قيمة منخفضة ، بعد أن تكون هذه النقود قد أنهت مهمتها في تنفيذ الأعمال التي استقرضت من أجلها . وبالمقابل تتكيف دخول المنشآت مع التوترات التي تظهر في الأسواق ، حيث سيتم إعادة توزيع القوة الشرائية لمصلحة مالكي هذه المنشآت . وبالمقابل تلحق الخسارة بالادانين ، نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقود ، ويحدث العكس في فترات الركود والكساد ، ففي حالة ارتفاع قيمة النقود يتحسن المركز الاقتصادي للدائنين ، ويتم إعادة توزيع الدخل لصالح المدينين .

(1) Marcel Rudloff, 1969, Economie monétaire nationale et développement, op , cit, P. 75 .

وفي رأي آخر ، هناك أنواع من الثروة ترتفع أسعارها بسرعة في فترات التضخم ، ومنها ما يرتفع ببطء ، أو بعد فترة طويلة ، الأمر الذي ينجم عنه تغير في مراكز أصحابها ومالكها^(١).

٩ - طبيعة النقود تنسب لوظائفها :

La nature de la monnaie se rapporte à ses fonctions :

يعتبر الاقتصادي كتاب " Knapp " ^(٢) أفضل من غير عن طبيعة النقود ، من حيث التمييز بين الوحدة الحسابية المجردة ، ووحدة الدفع الحقيقية وقيمة الوحدة المعيارية ، وأن النقود لدى قيامها بالوساطة بين سلعتين وشخصين ، تقوم بتجزئة العملية إلى بيع وشراء ، وتسمح بالانتقال من اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد المبادلة ، وعبرها تختلط قيمة النقود بقوتها الشرائية .

وبهذا فإن قيمة النقود في عملية التبادل هي قوتها الشرائية . ولطالما أن التبادل ليس متوافقاً ، لأنه يتم عبر عمليتين منفصلتين عبر الزمن . فهي وسيطة بين الأفراد ، ووسيط بين الحاضر والمستقبل . حيث تضاف وظيفة جديدة للنقود تتمثل في دورها كأداة للادخار un instrument d'épargne ومخزن للقيمة La réserve de valeur ، قائمة بدور الاحتفاظ بالثروة .

وبعد هذا التحليل لوظائف النقود ، يمكننا استخلاص تعريف دقيق لها يعبر عن وظائفها : أي شيء يحظى بالقبول العام في التداول ، وله قوة شرائية عامة ، ويستخدم وسيطاً في التبادل ومقياساً للقيم ومستودعاً لها ، ووسيلة للمدفوعات الحاضرة والأجلة.

أي أنه مجموع وظائف النقود التي أتينا على ذكرها وتحليلها ، ضمن المفاهيم والتسميات المختلفة الممنوحة من قبل الكتاب ، فقد طور سيميائيد المفهوم الاجتماعي للنقود ، ونوغارو المفهوم التشريعي ، واقتاليون المفهوم النفسي وغيرهم ، وعبر ظهور أشكال جديدة للنقود ، ظهر للباحثين ، مفهوم خلق القيمة عبر قوتها الشرائية ، كأداة للتبادل ومخزن للقيمة والادخار ، إضافة إلى الوظائف الأخرى^(٣).

(١) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(2) Michel lebart, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit., P.34 .

(3) R. barre, 1970, économie politique, op.,cit, P.520-524 .

ثانياً - خصائص أو شروط النقود : Les caractères de la monnaie
يشترط في النقود ، كي تقوم بوظائفها كما يجب ، أن تتمتع بالموصفات التالية :

١- القبول العام من جميع أفراد المجتمع ، أي أن تتمتع بالثقة ، ويتضمن هذا اعتبار النقود وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات وتسوية جميع المعاملات الاقتصادية بين الأفراد .

٢- أن تكون وحدات النقود متجانسة متماثلة تماماً ، تحل الواحدة منها محل الأخرى إجمالاً تاماً . وإلا فإن الأفراد سوف يضطرون إلى تقدير بعض الوحدات بأكبر من قيمتها أو قيمة الوحدات الأخرى . وهذا سيكون مدعاة لظهور أكثر من قيمة واحدة للسلعة أو الخدمة الواحدة موضوع التبادل .

٣- أن تكون وحدات النقود قابلة للتجزئة والانقسام إلى وحدات صغيرة ، لا تتأثر قيمتها بعد التجزئة ، ولا تختلف عن قيمة الوحدات الأساسية للنقود ، التي تمت تجزئتها ، وذلك لتسهيل حساب وإتمام المعاملات الاقتصادية صغيرة الحجم والقيمة إلى جانب المعاملات الاقتصادية كبيرة الحجم والقيمة . وأن تحل الوحدات الصغيرة المجزأة ، محل الوحدات الأساسية لوحدة النقود حلولا تاما دون اختلاف في القيمة .

٤- أن تكون النقود صعبة التلف ، وأن تقاوم الاهتلاك السريع نتيجة التداول ، وانتقالها بين أيدي الأفراد من يد لأخرى . ولهذا تستخدم الدول في إصدار النقود الورقية نوعاً خاصاً من الورق ، أكثر قوة ومتانة وتحملأ لعمليات التداول ، وممنوعاً للتزوير ، يختلف عن الورق العادي المستخدم في الكتابة .

٥- أن تكون النقود خفيفة الوزن ، صغيرة الحجم ، سهلة الحمل ، وذات فئات نقدية مختلفة ، تساعد في انتقالها ، وتساهم في إتمام المعاملات الاقتصادية بسهولة ويسر .

٦- أن تتمتع النقود بثبات نسبي في قيمتها في الأمد القصير . ولهذا تسعى مختلف الدول إلى الحرص الدائم بالمحافظة على قيمة النقود ، سعياً وراء قبول وثقة الأفراد في الحاضر والمستقبل ، وهذا الموضوع سيكون موضوع معالجة ضمن عناوين متعددة عبر الأبحاث القادمة .

الفصل الثاني الأنظمة والقواعد النقدية

Les systemes et les étalons des monnaies

هناك نوع من التداخل بين مفهومي النظام النقدي والقاعدة النقدية ، الأمر الذي دفع بعض الكتاب إلى دراستهما كمفهوم واحد ، وإظهار الأهمية الخاصة لكلا المفهومين من داخل التحليل .

فالنظام النقدي ، يقصد به جميع النقود المتداولة ، ومجموعات المؤسسات ذات السلطة ، والمسؤولة عن إصدار النقود أو خلقها ، ومجموعة التشريعات واللوائح والقوانين والإجراءات التي تحكم كمية النقود وتحدد حجم الإضافة إليها أو السحب منها في الوقت المناسب .

أما القاعدة النقدية ، فتعني ذلك التنظيم الذي يتحدد بموجبه إصدار النقود والعلاقة بين الأنواع المتداولة منها في الداخل ، والصلة أو الترابط بين النقود الوطنية والأجنبية . وسنقوم بمعالجة المفهومين وفق المبحثين التاليين :

المبحث الأول النظام النقدي

إن الأنظمة النقدية المعاصرة ، مؤلفة من وسائل الدفع المختلفة ذات القبول الجماعي ، ونسبها . والعلاقات بين مختلف أشكال النقود تشكل بنية النظام النقدي الذي يعتمد حسب رأي بعض الكتاب على ^(١) :

١ - المؤسسات النقدية في البلاد .
٢ - الأنظمة التشريعية التي تحكم وتنظم التداول (تداول مختلف وسائل الدفع ذات القبول الجماعي) .

٣ - عادات الدفع لدى الجمهور : Les habitudes de paiement du public .

ويلاحظ بأن هذا الرأي قد أضاف للتعريف السابق ، شرطاً جديداً يتمثل في إقبال الناس على التعامل ، أي أسلوب تعامل الناس بالنقود المتداولة ، بالإضافة إلى ما يحدث حالياً من تطور في أسلوب التعامل بالأصول السائلة غير النقدية ، والتي هي قريبة جداً من النقود ، والتي أسميناها " شبه النقود " .

ومع التطور الاقتصادي ، تطورت النقود ، ومع تطورها عبر الزمن ، شكلت ما يعبر عنه بالنظام النقدي ، الذي تكون عبر التاريخ ، وخضع للكثير من النظريات والمناظرات ، فالاختيار بين حرية إصدار النقود وتنظيم الإصدار مثلاً ، لم يجد الإجماع لدى أصحاب النظريات النقدية .

وتختلف الأنظمة النقدية من بلد لآخر حسب النظام والبنية الاقتصادية ، والمرحلة التي وصل إليها هذا الاقتصاد ، فطبيعة النظام النقدي ، تعكس طبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والمرحلة التي وصل إليها اقتصاد ما .

ولهذا نلاحظ تشابه الأنظمة النقدية في البلدان الصناعية المتقدمة التي شهدت تطورات واسعة في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي ، ترافق معها تطورات مماثلة في الأنظمة النقدية التي سادت عبرها . كما نلاحظ تشابه الأنظمة في البلدان النامية إلى حد كبير ، كون اقتصاداتها تشترك بعدد من مظاهر التخلف ، وتعيش مرحلة قريبة الشبه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . وسوف ندرس الأنظمة النقدية بخصائصها النقدية وعناصرها وأنواعها وفقاً لما يلي :

أولاً - خصائص النظام النقدي :

إن الحديث عن النظام النقدي ، لا يكتمل دون الحديث عن النظام المالي ، فالنظام النقدي والمالي لبلد ما ، يمثل مجموعة متداخلة من المؤسسات التي ولدت

في فترات مختلفة من تاريخ هذا البلد ، حسب الحاجات التي تطورت وتقدمت مع التطور الاقتصادي لهذا البلد .

وفي أيامنا هذه ، يتضمن النظام النقدي والمالي المصارف التجارية ، وأحياناً مصارف الأعمال ومصارف التنمية ، والمؤسسات المالية المختصة ، والخزينة العامة والمصرف المركزي . حيث يربط بين هذه المؤسسات نسيج مترابط من العلاقات حول الأموال والثروات والقروض .

لقد تكونت النظرية النقدية ، نتيجة المحاولات المستمرة للاقتصاديين ، بمؤازرة الرياضيين والإحصائيين والعلوم الاجتماعية ... الخ ، لتحليل العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي ، وخلال القرنين الماضيين تطور النظام النقدي تطوراً هائلاً ، بالرغم من الانتقادات العديدة التي توجه إليه بين الحين والآخر .

وينطلق بعض الاقتصاديين ^(١) في تحليلهم للأنظمة النقدية ، من التمييز بين نظام نقدي جيد وآخر رديء ^(٢) . وليس المقصود أن هناك سلة من الخيارات تتضمن أنظمة جيدة وأخرى رديئة . بل المقصود أن الدولة عندما تتبنى نظاماً نقدياً ، تهدف منه أن يؤدي وظائفه بكفاءة عالية . إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد تتغير وتحول هذا النظام الجيد إلى رديء ، الأمر الذي يدفع القائمين على الأمور النقدية إلى البحث عن بديل يتلاءم مع الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة . وكي يكون النظام النقدي جيداً يجب أن يتضمن الخصائص الأساسية التالية :

١- الفاعلية في إدارة عرض النقود :

يعتبر القرن التاسع عشر ، المرحلة التي توجه فيها تفكير الباحثين ، نحو تكوين أنظمة نقدية ، عبر المقولة الأساسية المتمثلة في أن النقود تتمثل في وسائل الدفع التي تعتبر مفيدة ومطلوبة وتلبي حاجة .

لقد شكلت النسب والعلاقات بين الأشكال المختلفة للنقود بنية النظام النقدي المنشود . بالإضافة إلى التطور في الأصول المسألة القريبة من النقود والتي أسميناها أشباه النقود ، المتميزة بتطورها السريع في الوقت الحاضر . ولتسهيل وخلق الانسيابية في النشاط الاقتصادي ، توجهت معظم الدول نحو توحيد النظم المصرفية وتسهيل العمليات التنفيذية داخل المصارف .

وتعني الإدارة النقدية ، محاولة السلطات النقدية استخدام الآليات النقدية للتأثير في الكتلة النقدية ، وبالتالي في أداء الإنفاق القومي ، بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة ، مثل ثبات المستوى العام للأسعار .

(١) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .
(٢) - لا علاقة لهذا الوصف للأنظمة النقدية ، بالنقود الجيدة والرديئة ، التي أوردها غريشام ضمن قانونه الشهير ، والذي سنبحثه ببعض التفصيل عبر بحث القواعد النقدية .

إن عرض النقود ، يتمثل بكمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والمصرف المركزي . ويقصد بالفعالية ، حسن التحكم بالإدارة والسيطرة النقدية ، أي قيام المصرف المركزي بالتحكم بكمية النقود المصرفية ، وإحداث التغييرات المطلوبة بالزيادة أو النقصان أو التوسع أو الانكماش في كمية النقود وسرعتها المطلوبة ، بغية الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار ، وتحقيق المعدلات المرسومة للنمو الاقتصادي .

٢- مرونة النظام النقدي : *Elasticité du système monétaire*
إن مرونة النظام ، يقصد بها ، استخدام آليات تتصف بالدانة في ضبط وتنظيم الاحتياجات النقدية والمالية . والتي تختلف في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية . ففي الأولى يبحث دائماً عن التكامل فيما يسمى بالمثلث السحري *Le triangle magique* ، المتضمن تأمين معدل مناسب من النمو دون التسبب في خلق تضخم داخلي ، وتدهور في الميزان التجاري ^(١) .

أما في البلدان النامية ، فإن خطط التنمية والرغبة في تطوير القطاع الزراعي تصطدم غالباً ، بغياب أو نقص في البنية المصرفية ، وعدم كفاية التسهيلات الائتمانية لتأمين التمويل اللازم ، وسوء استخدام آلية أسعار الفائدة . فالنظام الاقتصادي يجب أن يستجيب للتغيرات الداخلية والخارجية ، أي تغيير النقود بالزيادة والنقصان بمرونة كاملة ، فالكثلة النقدية عموماً تتجه إلى الزيادة والتنوع ، وبالتالي إلى التغيير الهيكلي لصالح النقود الخطية (الكتابية) ، مع توسيع في الشبكة المصرفية وغزو الشيك المصرفي والبريدي ، وتسارع هذا الأداء لدى تدخل الدولة وتنظيمها لحركة المبالغ الهامة بالشيكات ، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة هيكلة المؤسسات النقدية وتعدددها ، *La tendance à la restructuration des institutions monétaires* وبالتالي منحها المرونة اللازمة .
أمام هذا التعقيد والتداخل في المؤسسات ، يتطلب من النظام النقدي ، أن يكون في وضع يسمح بالاستجابة إلى رغبات الأفراد والهيئات الاقتصادية بيسر وسهولة .

إن النظام النقدي ، يحول الأصول النقدية إلى ائتمان منتج . وهذه هي وظيفة المصارف ، وهي أيضاً وظيفة الخزينة العامة . وهذه المؤسسات تدير معظم السيولة الوطنية وفق قواعد وإجراءات تنظيمية وقسرية أحياناً ، مع مراقبتها لشيء من المرونة وحرية الحركة بغية عدم إعاقة الأداء الاقتصادي .

(1) M. Rudloff, 1969, *économie monétaire nationale et développement*, op., cit., P.19 .

٣- تساوي القوة الشرائية لجميع فئات النقود المتداولة وأنواعها^(١):

يقصد بتساوي القوة الشرائية ، قدرة الأفراد على تحويل أي نوع من أنواع النقود المتداولة إلى الأنواع الأخرى بسهولة ويسر ، وذلك بالقيمة أو القوة الشرائية نفسها . وألا يترتب على هذا التحويل أو التبادل أي ربح أو خسارة . فالورقة النقدية من فئة الألف ليرة سورية ، يجب أن تكون مساوية لقيمة ورقتين من فئة خمسمائة ليرة سورية ، وإلى قيمة عشر وحدات من فئة المائة ليرة سورية وإلى قيمة عشرين وحدة نقدية من فئة الخمسين ليرة سورية وهكذا ، يتم التأكد من إحدى صفات النقود ، وهي قابليتها للتجزئة والانقسام والمضاعفة ، مع إمكانية حلول الواحدة محل الأخرى حلولا تاما .

ولا تقتصر هذه المساواة على النوع الواحد من النقود المتداولة (ورقية أم معدنية) ، بل ينسحب ذلك على التحويل والانتقال من نقود إلى أخرى ، ورقية أو معدنية ، ضمن النسبة التي حددتها الدولة في اللوائح والقوانين النافذة ، والتي يجب أن تحافظ عليها حتى تضمن استمرار وجودها والتعامل بها في الاقتصاد القومي .

وتتضمن أهمية هذه الخاصة للنظام النقدي ، عندما يتواجد نوعان من النقود الإلزامية في التداول جنباً إلى جنب ، لكل منهما قيمة نقدية تحددها الدولة وتلتزم بها . وإذا حدث واختلقت القوة الشرائية لأحدهما عن الآخر في السوق ، فإن النوع الذي تنخفض قوته الشرائية يطرد الآخر من التداول . وهو ما يعرف بقانون غريشام ، الذي انتشر عالمياً بتسمية مختصرة مفادها " أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول " ، معبراً عن الميل البسيكولوجي النفسي الصحيح عبر الزمن ، وبالرغم من وجود هذا التحليل على يد الإغريق ، فإنه ارتدى الطابع العالمي على يد غريشام ، ولكن السؤال المطروح هنا ، أين تذهب النقود الجيدة ؟^(٢) .

• إلى الاكتناز .

• لتسديد المدفوعات الخارجية .

• الصهر من أجل السك ، والعودة ثانية على شكل نقود رديئة .

ويجب أن هذا القانون ، سواء أكانت النقود المتداولة نقوداً معدنية ، أم ورقية أو أحدهما ورقية والأخرى معدنية ، مادامت العلاقة القانونية بينهما ، تختلف عن العلاقة التجارية في السوق .

(١) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

(2) R. barre, 1970, économie politique . op., cit., p.328 .

٤ - استقرار قيمة وحدة النقود : La stabilité monétaire

من المهام الأساسية للنظام النقدي ، الحفاظ على ثبات واستقرار القوة الشرائية لوحدة النقود ، والمقصود بالثبات ليس الثبات المطلق ، بل الثبات النسبي عبر الزمن ، لأن الثبات النقدي ليس هدفاً بذاته ، بل وسيلة لتحقيق النمو والتنمية لأن القوة الشرائية للوحدة النقدية مرتبطة بالمستوى العام للأسعار وتقلباتها في الأسواق ، والاضطرابات المسببة من قبل العالم الخارجي ، نتيجة لانفتاح الأسواق وتحركات رؤوس الأموال ^(١) . وقد أصبحت مقدرة النظام النقدي في الحفاظ على الاستقرار المنشود تزداد صعوبة يوماً بعد يوم ، لأن الوحدة النقدية تتجسد فيها ما سبق ، بالإضافة إلى كونها مؤشراً للأسعار ، ومقياساً ومخزناً للقيمة ، وأداة للمدفوعات الآجلة ، وبالتالي فهي آلية معقدة .

ويرافق النمو عادة ، ارتفاع خفيف في الأسعار ، ومعظم الدول التي تتبع برامج تنمية تدرك هذا الأمر ، دون تحديد درجة السماح في ارتفاع الأسعار أو انخفاض القيمة المتوقع .

٥ - قابلية تحويل النقود إلى عملات أجنبية :

في هذه الحالة ، نكون أمام سوق لها مزايا خاصة : هذه السوق لا تباع ولا تشتري فيها السلع والخدمات . بل النقود تبادّل مقابل النقود ، والتي لها أسعار تجاه بعضها . وكلمة تبادّل هنا ، تعني تحويل نقد إلى نقد آخر . فإذا كان هناك نقد واحد دولي فليست هناك مشكلة تبادّل .

في القرن التاسع عشر ، كانت جميع العملات قابلة للتحويل إلى ذهب ، وبالتالي لم تكن هناك مشكلة تبادّل . وعندما جرى تحديد النقود قانوناً ، ظهرت مشكلة معدلات التبادل القانونية ومعدلات التبادل التجارية في الأسواق . وبأية عملة يجب أن يجري التبادل ؟ وهنا تطرح مشكلة النقد الأجنبي الذي جرى تعريفه من قبل الباحثين ^(٢) بأنه " كل وثيقة يمكن التعبير عنها بنقد أجنبي ، يمكن نقله وتحويله بسهولة ويسر ، في اللحظة التي يمكن التعبير عن قيمة نقد بقيمة نقد آخر ، حيث ستتم عملية البيع والشراء " . إذاً ، كل وثيقة معنونة بنقد أجنبي قابلة للتحويل ، يمكن أن تقوم بهذه الوظيفة .

ويبقى هناك شرط أساسي يرافق عملية التحويل ، هو ثبات قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى ، وذلك لبيع وشراء السلع والخدمات ، أو للقيام باستثمارات جديدة ، أو في صورة سندات مالية ، أو لدى قبول المنح والإعانات الدولية .

(1) M. Rudloff, 1969, économie monétaire nationale et développement, op., cit., P.243.

(2) H. guiffon et Gérard bramoullé, 1987, La monnaie, op., cit., P.57 .

إن قابلية التحويل هذه ، ترتبط بقدرة وإمكانات الاقتصاد الوطني ، وعلى حالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتنوعهما ، وتحقيق معدلات النمو المطلوبة ، بالرغم من اختلافها من دولة لأخرى ومن نظام نقدي لآخر .
أما فيما يتعلق بالبلدان النامية (عدا البلدان المنتجة والمصدرة للنفط) ، فإنها قد كتفت وعتلت الأمور المذكورة السابقة بما ينسجم وواقعها الاقتصادي والاجتماعي ، والتي تعاني في معظمها ، مما يسمى بأزمة النقد الأجنبي .

٦- الثقة في وحدة النقود :

الثقة هي أساس التداول النقدي ، فنقود اليوم ، هي عبارة عن علامة أو إشارة بسيطة ليست لها دلالة مادية ، ولا تمثل قيمة ملموسة ، ونحتطى بنقوتنا ، بالرغم من عدم توفر قيمة ذاتية فيها . وقد اعتاد الناس شيئاً فشيئاً على قبولها ، عبر توالي الأحداث والأجيال ، وتستمر في قبولها بحكم الاعتياد والاستخدام المتكرر ، حيث تلد الثقة من العدوى أو التقليد العفوي ، لطالما أن الجميع يتقون بالنقود فإننا نتق بها . ويشير أحد الكتاب إلى أننا نقبل النقود ، لأننا نعلم أن الآخرين يقبلون بها أيضاً^(١) . كما أن الثقة يمكن أن تولد من الضرورة ، فالناس كي يعيشوا ، فإنهم اكتسبوا العادات ، وبالنتيجة أجبروا على منح الثقة للنقود .

وهكذا ، فإن الثقة تبقى ظاهرة بسلوكولوجية نفسية ، وحقبة متميزة تساهم في تفسير القيمة اليوم ، وهي مستمدة من العادات والتقاليد العفوية والضرورية .

من الناحية التاريخية ، تعتبر الثقة منبثقة من المعادن الثمينة التي استخدمت كنقود تحمل قيمة اسمية تساوي تماماً قيمة المحتوى من المعدن الثمين ، ومع استخدام النقود الورقية أصبحت الثقة مستمدة من السلطة النقدية التي أصدرتها ، ومن قوة القانون الذي ألزم الأفراد على استخدامها في التداول ، ولذلك سميت بالنقود القانونية الإلزامية . بالإضافة إلى الثبات النسبي لقيمة النقود بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .

فإذا حدث وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والنقدية في دولة ما ، فإن الأسعار سترتفع ارتفاعات تضخمية مستمرة ، معبرة عن تدهور قيمة النقود ، حيث يسرع الأفراد للتخلص من النقود باستبدالها بالسلع التي ترتفع أسعارها نتيجة زيادة الطلب عليها ، فتتخفص قيمة النقود وتتدهور قوتها الشرائية وتتشكل " ظاهرة الهرب من النقود " ، وعندها يفقد الأفراد ثقتهم بالنقود والنظام النقدي القائم .

تلك كانت أهم الخصائص الأساسية للنظام النقدي ، ورأينا أن تدخل الحكومات والجانف البسلوكولوجي النفسي يحتلان حيزاً كبيراً من الخصائص .

(1) Michel Ielart, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit., P.239 .

ثانياً - عناصر النظام النقدي :

انطلاقاً من مكونات النظام النقدي ، يمكننا التعرف على عناصر هذا

النظام ، وفقاً لما يلي :

١ - النقود المتداولة^(١) : La monnaie en circulation

يقصد بالنقود المتداولة ، كمية النقود المعروضة من جميع الأنواع المعدنية والورقية والمساعدة ، التي تتم تداولها خارج الجهاز المصرفي في فترة زمنية معينة ، أو في تاريخ محدد ، ويضاف إليها نقود الودائع التي تتولى مسؤوليتها المصارف التجارية لتسوية المبادلات والمدفوعات وتسديد الصفقات . ويضيف بعض الاقتصاديين الودائع الآجلة والودائع الحكومية . والبيانات التالية توضح الأسلوب المتبع في فرنسا في ٣١ لك ٢ من كل سنة ، من قبل المجلس الوطني للائتمان^(٢) :

• المبالغ في نهاية الفترة :

- النقود المتداولة .

- النقود المساعدة المتداولة .

• الودائع تحت الطلب :

- المصرف المركزي .

- الجهاز المصرفي .

- الخزينة العامة .

• الودائع لأجل والحسابات الخاصة .

• أشباه النقود .

كما يضيف البعض^(٣) مرادفات الكتلة النقدية المتمثلة في :

• الذهب والنقد الأجنبي (الأصول الخارجية) ، وهو الاحتياطي المدار من

قبل المصرف المركزي لتغطية الالتزامات الخارجية .

• الائتمان الاقتصادي المنتج : ويتضمن الائتمان قصير الأجل لتسهيل

المبيعات والدفع الشهري أو الأسبوعي لأجور اليد العاملة .

• ائتمان الخزينة العامة : ويتضمن السلف المباشرة وخصم السندات

المكفولة .

وهكذا نحصل على ما يسمى "إجمالي السيولة المحلية" ، المتضمنة

المعروض من جميع الفئات والأجزاء والمضاعفات النقدية الوطنية .

(١) - د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق . ص ٤٣ .

(2) M. Rudloff, 1969, économie monétaire nationale et développement, op., cit., P.88

(3) 1 bid.p.75.

٢- المؤسسات النقدية والائتمانية :

في الاقتصاديات الحديثة ، تتكون من المصرف المركزي ووزارة المالية والمصارف التجارية والمتخصصة ، والتي تتولى قيادتها المصرف المركزي ، الذي يتولى إصدار النقود الورقية ويشرف على إدارتها ، ومراقبة نشاط المصارف التجارية ، التي تقوم بخلق نقود الودائع .

إن المصرف المركزي يتحكم في كمية النقود المعروضة زيادة ونقصاناً ، بما يتناسب مع السياسة الاقتصادية والنقدية المتبعة ، وبما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي .

وتتجه الدول اليوم إلى تطوير المؤسسات النقدية ، وفق ما ينسجم مع التبدلات والتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الوطني والعالمي ، الأمر الذي دفع إلى إحداث مؤسسات تهتم بالاقتصاد النقدي والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتكيف مع الظروف المالية والاقتصادية والنقدية الدولية .

٣- التشريعات والقوانين والقرارات والتنظيمات :

تهدف التشريعات الناظمة إلى حسن توجيه وترتيب وتنظيم وتحسين كفاءة وإدارة النقود داخل المجتمع ، بما ينسجم مع أهداف السياسة النقدية ، ويضمن تسهيل وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو الدولة إلى تحقيقها . من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمستوى العام للأسعار داخلياً وخارجياً ، ورفع معدلات النمو والتنمية وفق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

ويعتبر تطور النظام النقدي اليوم مؤشراً لتطور المجتمعات وتقدمها. ومن المعايير المستخدمة للتمييز بين الأمم المتقدمة وتلك النامية . إضافة إلى المزايا الأخرى التي تحققها الأنظمة النقدية الحديثة لتوفير الجهد والمال والوقت .

ثالثاً - أنواع الأنظمة النقدية :

تتبنى فكرة النظام النقدي ، من بنية القاعدة النقدية . وهكذا جرت العادة على تسمية النظام النقدي باسم القاعدة النقدية ، كقاعدة المعادن المتعددة ، أو قاعدة المعدنين أو قاعدة المعدن الوحيد . وبناءً على ذلك ، يمكننا تقسيم الأنظمة النقدية إلى أنظمة سلعية وأنظمة نقدية ورقية ، وفقاً لما يلي :

١ - الأنظمة النقدية السلعية :

يتفق معظم الاقتصاديين ، على أن الوحدة النقدية الحسابية تجسدت شيئاً فشيئاً في سلعة حقيقية ، أخذت الشكل المعدني مع الزمن . ويدعي أنصار النظرية السلعية ، أن النقود كـي تؤدي رسالتها ، يجب أن تتضمن شيئاً ذا قيمة ، كالسلعة مثلاً ، بحيث أن القيمة الذاتية لهذه السلعة تسبق استعمالها كوحدة نقدية ، مع نية مبادلتها فيما بعد لتسديد حاجة . وبالرغم من الانتقادات التي وجهت ، لوجهة النظر هذه ، من قبل دعاة النظرية الحكومية التي تدعي ، بأن النقود من صنع الدولة التي تمنحها القيمة عبر تدخلها ^(١) . فإن النظرية السلعية أو المعدنية لا تزال لها أنصار إلى اليوم .

وفي ظل هذه الأنظمة ، تصدر الدولة قانوناً ، تقرر فيه قيمة وحدة النقود

(كالليزة السورية أو الدولار الأمريكي) بكمية محددة أو وزن معين من سلعة ما ، أو سلعتين أو أكثر ، شريطة تساوي القوة الشرائية لوحدة النقود المستخدمة في التداول ، مع القوة الشرائية لمعيار القيمة لهذه السلعة أو تلك . ووفقاً له . الأنظمة تكون القيمة النقدية للوحدة النقدية (القيمة الاسمية أو القيمة المكتوبة عليها) ، مساوية تماماً لقيمة ما تحتويه الوحدة النقدية من سلعة ما ، متخذة معياراً وقاعدة للنظام .

ومن الأنظمة السلعية التي سيطرت في النهاية ، نظام المعدن الوحيد (الذهب) ^(٢) . كما اتخذت بعض الدول من الذهب والفضة في آن واحد قاعدة معيارية للقيمة . وكل هذا يعني أن تكون النقود المستخدمة في التداول ، مخرقة من الذهب أو من الفضة ، أو من المعدنين معاً في آن واحد .

(١) د. أحمد الحسان ، ١٩٦٠ م ، موجز الاقتصاد السياسي ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ٤١ .

(2) H. guiton et Gérard bramoullé, 1987, la monnaie, op, cit., P 2 10.

بدءاً من عام ١٨١٦ م ، تخلت بريطانيا عن نظام القواعد الموازية : ببنّي نظام المعدن الوحيد ، وفق مرسوم اقترن باسم اللورد " ليفربول " ، وهكذا ظهرت الليرة الذهبية بوزن ٧,٣٢ غ / ذهب / صاف . شيئاً من وزن ٥,٣٢ غ / فضة / صافية . مع نسبة تبادل بين الذهب والفضة ١٤,٢٩ غ .

٢- الأنظمة النقدية الورقية :

وتتضمن الأوراق النقدية القانونية والنقود الخطية أو الكتابية ، وترتكز هذه الأنظمة على إعلان الدولة، الذي تحدد بموجبه وحدة النقود المتداولة (جنيه، ليرة ، دينار..... إلخ)، دون أن تفترن الوحدة النقدية بسلعة من السلع، كالذهب أو الفضة ، أو غيرهما ، محددة القيمة لوحدة النقد، بقوة القانون ، وهنا يعتمد التداول أو الطرح على الإلزام والسيادة اللتين تتمتع بهما الدولة . ولهذا دعيت بالنقود الإلزامية أو القانونية.

إن التغطية بالذهب أصبحت لا معنى لها ، طالما لا يستطيع حامل الأوراق النقدية تحويلها إلى المعدن الثمين وفق القيمة المحددة لها . حيث أصبحت الأنظمة انئمانية ، أي مرهونة بالثروة الوطنية ، وذلك عندما قام وزير المالية الألماني بطباعة مارك افتراضي ، دون تغطية معدنية ، حيث أصبح النقد الوطني لأول مرة مرهوناً بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، الأمر الذي أدى إلى تغيير النظرة إلى ما كان متبعاً في الماضي . ففي السوق الداخلية تعتمد قيمة الوحدة النقدية على القوة الشرائية الحقيقية من السلع والخدمات في السوق الوطنية ، وخارجياً ، على حالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

لقد أثبتت تجربة شاخت، أن قيمة النقود تعتمد على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني ، وكل قرار يتعلق بالأسعار والدخول يتعلق بقيمة الوحدة النقدية ^(١) .

ولهذا ، ونتيجة عجز الدول عن الوفاء بالتزاماتها ، بقيت قيمة مختلف العملات محددة بأوزان من الذهب ، ترتبط بين بعضها البعض ، دون أن تكون لها معنى في الداخل . وبقي التعامل معتمداً على الثقة .

(1) M. Jellart, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op.cit ., P242 .

المبحث الثاني القواعد النقدية

Les étalons monétaires

يقصد بالنظام الاقتصادي عادة ، مجموعة متناسقة ومتراصة من الآراء والأفكار والقوانين والتشريعات ، تنبثق منها الآليات الاقتصادية . وبطبيعة الحال عندما نتكلم عن النظام النقدي المعدني أو الائتماني ، فإن الأمر يتعلق بمجموعة متناسقة رشيدة ومتراصة تعتمد عليها الآليات النقدية ، والتي منها القواعد النقدية . فيشير البعض إلى أنه " لكل نظام نقدي ، قاعدة نقدية موضوعية ، يتخذها المجتمع أساساً لقياس القيم الاقتصادية ، ويتوقف الاستقرار النقدي والاقتصادي على مدى نجاحها في أداء وظائفها " (١) .

والمقصود بتعبير الموضوعية ، أن الاختيار قد تم بالإرادة الحرة ، بالرغم من أن الأمر مفروض بحكم الواقع ، أو بقوة القانون . وفي تعريف آخر مختصر " أن القاعدة النقدية ، تتمثل في الوحدة النقدية التي تمارس مهمات مقياس القيم ومعيار الأسعار " (٢) ، وهنا اكتفى التعريف ، باعتبار النقود كمؤشر ، دون الاهتمام باعتبارها جزءاً من النظام الاقتصادي . وسوف نحلل فيما يلي ، معنى النقود الائتمانية ، أي نقود القاعدة النقدية ، ومفهوم ووظائف وأنواع القواعد النقدية :
أولاً - معنى النقود الائتمانية :

في مجال التداول النقدي في بلد ما ، يمكن استخدام عدد غير محدد من النقود ، من ذهبية وفضية وورقية في آن واحد ، حيث حدث هذا الأمر نتيجة كثرة المبادلات الاقتصادية ، واتساع دائرة التعامل النقدي بين الأفراد والمؤسسات .

ونظراً لوقوع خلافات ومنازعات بين المتعاملين حول نوع النقد المستخدم في الإيفاء ، حيث أن هذه الأنواع من النقود لا تمثل موقعاً واحداً في النظام النقدي . الأمر الذي دفع المشرع إلى منح أحد أنواع هذه النقود صفة قانونية متميزة عن الأنواع الأخرى من النقود المتداولة ، مطلقاً عليها النقود الائتمانية . وتتمثل الأساس الذي يركز عليه النظام النقدي بمجمله ، وترتبط به جميع النقود المطروحة في التداول .

(١) د. أحمد زهير شامية . اقتصاديات النقود والمصاريف ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .

(٢) د. كمال شرف ، ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصاريف ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

إن قيام المشرع بمنح أحد أنواع النقود قوة الإبراء القانونية ، لتكسب بها صلاحية القبول المطلق في الإيفاء والقبول بكامل قيمتها الاسمية ، ولتسديد الالتزامات بين الأفراد ، مطلقة عليها تسمية "النقود القانونية " . أي أن هذه الوحدة النقدية ، تتمتع بالقيمة الوفائية غير المحدودة ، من بين الوحدات النقدية الأخرى المتداولة . وهذا لا ينتج عنه الحصول على الصفة القطعية في التداول . فإذا ما أعطى المشرع صفة النقود الإنتهائية للنقود الورقية المتداولة في المجتمع ، ووضع لها نسب تبادل بالسعر الإلزامي ، أصبحت القاعدة "قاعدة نقود ورقية " .

فالقاعدة النقدية ، هي النقود الإنتهائية التي يركز عليها النظام النقدي في بلد ما ، تنصرف بها جميع الأنواع الأخرى من النقود القابلة للصرف . فإذا كانت النقود الإنتهائية معدناً ، كانت القاعدة معدنية ، وإذا كانت ورقية ، تصبح القاعدة ورقية . والقيمة المعيارية لهذه الوحدة النقدية ، تقارن ، وتقاس بها قيم سائر السلع والخدمات في التبادل والنقود المتداولة الأخرى . ويمكن توضيح مفهوم القاعدة النقدية عبر تحليلنا لوظائفها التالية :

ثانياً – وظائف القاعدة النقدية :

تعود فكرة القاعدة النقدية إلى العصر المعدني من الذهب والفضة ، فقد كانت تعني نوع المعدن المتخذ أساساً للنظام النقدي المتبع ، فنقود القاعدة النقدية ، هي وحدة القيمة المعيارية لقياس ومقارنة سائر القيم الاقتصادية للسلع والخدمات في التبادل . فإذا كان معدن الذهب ، هو المعيار المتخذ من قبل المشرع كقاعدة ومقياس للقيمة ، أصبحت قيمة ما تساويه الوحدة النقدية (الليرة أو الدينار أو الجنيه) من معدن الذهب هو المعيار النهائي . أي ارتبطت قيمة الوحدة النقدية بما تحتويه من معدن الذهب . إذ تتطابق في ظل هذه القاعدة القوة الشرائية للنقود مع القوة الشرائية ، لكمية الذهب التي تحتويها الوحدة النقدية .

ولم يتفق الاقتصاديون تماماً ، على مضمون موحد للقاعدة للنقدية ، إلا أنهم اتفقوا على أنها يمكن أن تقوم بما يلي :

- وسيلة لتحديد عرض النقود في الاقتصاد القومي .
- ربط الأنواع المختلفة للنقود المتداولة في بلد ما ببعضها ، وإلزام الأفراد على قبولها .
- تحديد العلاقة بين النقد الوطني في الداخل والنقد الأجنبي .

إن جميع النقود المتداولة في المجتمع ، ترتبط قيمتها الإجمية ، بالقيمة الاسمية لوحدة النقود القانونية ، أي بالقاعدة المعيارية ، وفقاً لعلاقات تبادل ثابتة ، مما يقرتب عليه ارتباط قيمة جميع أنواع النقود المتداولة بالقيمة الاقتصادية للذهب في الاقتصاد القومي . وتتمتع القاعدة النقدية وكفاءتها بأهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي داخلياً ، وتوفير عوامل الاستقرار في التعامل الخارجي

بين الدول . ففي القرن التاسع عشر ، أتاح ارتباط عملات دول عديدة بالذهب أو الفضة ، القيام بدور إيجابي في تثبيت أسعار الصرف ، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الاستثمار الخارجي وعلى التجارة الدولية ، وتقليل المخاطر في هذين النوعين من المعاملات الدولية . ونظراً ، لهذه الأهمية لقواعد النقد ، فإننا سوف نستعرض أنواعها ، بإيجاز فيما يلي :

ثالثاً - أنواع القواعد النقدية : les sortes des étalons de monnaie

هناك سؤالان يطرحان باستمرار : ماذا يعني النقد الوطني ؟ Que vaut la monnaie nationale

وتحت تأثير أية عوامل تتغير قيمة النقود ؟

sous l'action de quels facteurs la valeur de la monnaie se modifie-t-elle?

والإجابات تتغير عبر التاريخ وحسب الأنظمة النقدية المعتمدة من حيث هي أنظمة سلعية ، أو أنظمة انتمانية . وسنقوم بدراسة القواعد النقدية عبر هذين النوعين :

١- قواعد النقد السلعية :

والتي بموجبها ، يتم ارتباط قيمة وحدة النقد ، بمقدار معين من سلعة ما ، متخذة كمقياس للقيم الاقتصادية . إلا أن قواعد النقد السلعية أصبحت اليوم موضوعاً تاريخياً .

ففي فرنسا ، وخلال الستينات طرحت في التداول ، نقود فضية من فئة ٥ و ١٠ فرنكات ، اعتبرها البعض بمثابة العودة إلى القاعدة المعدنية ، حيث حدث انتعاش للمعدن القديم الثمين مجدداً ، ولكن دون جدوى ، لأن قانون غريشام أخذ يفعل فعله ، ومن ثم اختفت هذه النقود من التداول^(١) . ولا يزال هناك بعض الاقتصاديين من يطالب بالعودة إلى قاعدة الذهب .

إلا أن هذه الأصوات تعتبر صرخة في واد . والهدف من دراستنا لهذه القواعد ، هو فقط لإلقاء الأضواء على أسباب التطور التدريجي للأنظمة النقدية وقواعدها ، بغية الاستعانة بها في تحليل بعض الأمور والمشكلات التي تواجه النظام النقدي المعاصر . وفيما يلي تحليل لتلك القواعد النقدية :

أ- القواعد الموازية (عدة قواعد) : les étalons parallèles

ويتضمن استخدام عدة معادن ، كالذهب والفضة والبرونز والنحاس والنيكل ، أو الذهب والفضة والبرونز بشكل خاص ، ففي فرنسا مثلاً ، كان الذهب يمثل لويس louis ، والفضة الريال Ecu ، والبرونز الفليس le sou وفق التسميات الفرنسية القديمة ، وخاصة في القرنين التاسع عشر والعشرين .

(1) Henri guitton et Gérard bramoullé ,1987,la monnaie ,op.,cit.,P.,204 .

وفي ظل القواعد الموازية ، استخدمت جميع المعادن بصفقتها قاعدة تمثل الوحدة النقدية الأساسية^(١).

إن العيب الأساسي في هذا النموذج ، هو التغير المستمر للقيمة التجارية لكل معدن كأساس . فسر الريال يمكن ألا ينطبق مع سعر لويس ، لعدم وجود نسبة محددة بين قيم هذه النقود ، وبهذا عودة إلى عيوب المقايضة . أي أن الأسعار يمكن أن تختلف حسب استخدامنا لهذه أو تلك الوحدة النقدية . وبذا لم يتمكن نموذج القواعد الموازية من الاستمرار ، وجرى الانتقال إلى نموذج آخر .

ب- قاعدة المعدنين ، أو المعدن الثنائي : le bi-métalisme or et argent . وهي تلك القاعدة الثنائية التي تتحدد في ظلها قيمة الوحدة النقدية بعلاقة ثابتة ، مع قيمة وزن محدد ، بعيار محدد ، من كل من الذهب والفضة في آن واحد ، وهكذا ، فإنه في القرن التاسع عشر ، حددت العلاقة القانونية بين الذهب والفضة بنسبة (١) إلى (١٥,٥) ، أي ١٥,٥ كغ من الفضة تعادل ١ كغ ذهب .

إلا أن هذه القاعدة تعرضت لهزات ، بالرغم مما عرف عن الثبات النقدي المعدني خلال القرن التاسع عشر . فخلال الفترة ١٨٤٨ - ١٨٥١ م ، ونتيجة اكتشاف مناجم كبيرة للذهب في كاليفورنيا وأستراليا ، ازدادت كميته المتداولة ، مما سبب انخفاضاً في أسعاره ، لصالح ارتفاع قيمة النقود الفضية ، الأمر الذي أدى إلى تدخل الدولة وتعديل نسبة التبادل القانونية على حساب الذهب . كما أنه بعد عام ١٨٧٣ م ، اكتشفت مناجم كبيرة للفضة في نافادا ، فانقلبت الأمور ، وكثرت النقود الفضية في التداول ، حيث تعدلت نسبة التبادل على حساب الفضة وظهرت هكذا آثار قانون غريشام الشهير ، المتضمن قيام النقود الرديئة بطرد النقود الجيدة من الأسواق .

ولكي تكذب لهذه القاعدة النجاح ، فإن على الدولة توفير الشروط التالية :^(٢)

- ١- أن يتمتع المعدنان بترتيبات النقد الرسمي .
- ٢- قيام الدولة بتحديد نسبة تبادلية بين المعدنين .
- ٣- أن يتمتع المعدنان بقوة الإبراء غير المحدودة .
- ٤- أن يخضع المعدنان لنظام السك الحر .
- ٥- توفير حرية استيراد وتصدير المعدنين .

لقد تعرضت القاعدة لصعوبات كبيرة ، أهمها وجود نسبة تبادل قانونية بين المعدنين محددة قانوناً ، ونسبة تجارية محددة بالأسعار التجارية للمعدنين ، مما نتج عن الأمر ، سريان قاعدة الذهب أحياناً ، وقاعدة الفضة حيناً آخر ، وفقاً لمفعول قانون غريشام .

(١) Ibid., P., 205 .

(٢) د . أحمد زهير شامية : اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .

ومن الأمثلة التاريخية ، أنه نتيجة تسرب الفضة ، قررت السلطات النقدية في البلدان المنبوعة لقاعدة المعدنين (فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا ، وفيما بعد الولايات المتحدة ، وكونت ما سمي بالاتحاد اللاتيني في عام ١٨٦٥ م) ، وانتقوا على تحويل النقود الفضية إلى نقد ردي وتخفيض العيار ، وتحديد حرية السك ، وتحديد السعر الإلزامي القانوني ، وتحديد القوة الوفائية للوحدة النقدية الفضية بمبلغ ٥/٠ فرنكا فضيا^(١) . ولم يمنع هذا الاتحاد من استعمال نقود مساعدة من معادن رخيصة ، مع عدم تمتعها بقوة الإبراء غير المحدودة ، ولا بحرية السك . ونتيجة الاضطرابات والعيوب التي ظهرت خلال تطبيق هذه القاعدة ، توجهت الأنظار نحو القاعدة التي تعتمد على المعدن الواحد .

ج- قاعدة المعدن الواحد : *un seul étalon*
تتضمن هذه القاعدة ، تبني الذهب أو الفضة ، وكون الفضة قد انخفضت قيمتها بالنسبة إلى الذهب ، فقد سيطرت القاعد المعدنية الوحيدة - الذهب ، وأصبحت القاعدة المتجانسة التي تبعتها مجمل الدول الحديثة تقريبا . ولما كان الذهب معدنا نادرا ، فإن بعض الدول اتخذت من الفضة معدنا رديفا للنقود المساعدة ، خوفا من عدم كفاية معدن الذهب .

ولما كانت المعادن بمجملها لا تبدي المرونة الكافية ، فقد جرى التوجه نحو استخدام الورقة النقدية لتحل محل المعدن ، وهذا ما أدى إلى سيطرة المعدن الوحيد - الذهب ، لأن النقود الائتمانية استطاعت تأمين العجز في كمية النقود المطلوبة .

وبقصد بعبارة المعدن الواحد ، تلك القاعدة التي ترتبط بموجبها القيمة الاقتصادية للنقود المتداولة بالقيمة الاقتصادية لمعدن واحد . وحالما اتخذ المعدن قاعدة ، فإنه يتمتع بالقوة الوفائية غير المحدودة وحرية السك والصهر .

ولا يكفي أن تصدر الدولة تشريعا تحدد بموجبه التكافؤ أو التعادل أو الارتباط بين قيمة وحدة النقود ، وقيمة مقدار أو وزن معين من المعدن ، وتحديد سعر ثابت للمعدن بالوحدة النقدية ، بل يجب أن تضمن وتكفل فعلا وتطبيقا ثبات ذلك السعر ، سواء باحتواء النقود المتداولة على ذلك الوزن بالفعل ، أم بضمان الدولة صرف وتحويل مختلف أنواع النقود المتداولة وفقا للعلاقة القانونية الثابتة بينهما ، والمحددة بحكم التشريع الصادر .

إن حرية السك والصهر تحافظ على المساواة بين القيمة القانونية والقيمة التجارية للمعدن ، الأمر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي . ولهذا يجب على الدولة

(1) G. Jacoud, 1994, la monnaie dans l'économie ,op.,cit.,p.19 .

القيام بتأمين الحرية الكاملة للأفراد لتحويل ما لديهم من سبائك إلى نقود ، أو العكس ، ووفق الحاجة النقدية السائدة .

لقد كانت الكثير من الدول خلال القرن الثامن عشر ، تتبع قاعدة الفضة ، والتي أشارت إليها الفقرة " ب " من هذا المبحث . واتجهت في معظمها نحو قاعدة الذهب ، بعد اكتشاف العديد من المناجم خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد تبنت بريطانيا ، قاعدة الذهب ، كأول دولة ، ثم تبعتها بعد ذلك دول كثيرة ^(١) . وكأمثلة سوف ندرس تجارب كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، حيث لكل منها خصوصيتها :

● بريطانيا - المعدن الوحيد (الذهب) : le mono - métallisme - or
لقد اكتشفت بريطانيا عيوب نظام القواعد الموازية باكراً . مما اضطرها إلى اتباع قاعدة الذهب ، وفقاً لما أشرنا إليه سابقاً .

● فرنسا : المعدن الثنائي : le bi-métallisme
كانت فرنسا ، تتبع نظام القواعد الموازية ، قبل الثورة ، بشكل عفوي ، مع سيولة الفضة ، لأنه المعدن الوحيد الذي كان يتمتع بحرية السك . إلا أنها في عام ١٨٠٣ م ، قاعدة المعدن الثنائي ، بنسبة تبادل بين الذهب والفضة ١٥,٥ غ . وهذه القاعدة نتيجة الاضطرابات التي تعرضت لها ، لصالح قاعدة المعدن الوحيد - الذهب . إلا أن الإقرار جاء متأخراً جداً . ففي ٢٥ حزيران ١٩٢٨ م ، صدر قانون باسم "بوانكاريه " ، متضمناً تبني قاعدة الذهب ، مع تحديد الفرنك الفرنسي بوزن ٦,٥٥ غ / ذهب ^(٢) .

● الولايات المتحدة : المعدن الوحيد - الذهب - le mono-métallisme - or
كانت الولايات المتحدة مترددة بين اتباع قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة ، أو المعدنين ، إلا أنه استقر بها الأمر ، بتبني قاعدة الذهب في عام ١٩٠٠ م . وبالرغم من الاضطرابات التي خلقتها القواعد النقدية المعدنية ، في البلدان الثلاثة أعلاه ، وفي غيرها ، فإن هناك من يأمل بظهورها ثانية ، للقضاء على ما تواجهه القواعد الائتمانية المتبعة حالياً من اضطرابات .

ونظراً للأهمية والظروف التي مرت بها قاعدة - الذهب ، خلال فترة طويلة من الزمن ، يكتفي المحللون بدراستها للتعبير عن القواعد النقدية المعدنية التي سبقت ظهور القواعد النقدية الورقية .

(1) I bid, P., 20.

(2) H. guitton et Gérard bramoullé, 1987, la monnaie , op., cit, P., 212.

لقد تعرضت النظرية النقدية المعدنية لانتقادات عديدة ، منها أن النقود عبارة عن شيء يقبضه المرء مع نية مبادلتها فيما بعد . بينما السلعة عبارة عن شيء يرغب به الإنسان ليسد به حاجته ، ولهذا ليس ضرورياً أن تكون للنقود قيمة ذاتية . كما أن استعمال الذهب كنقود هو الذي يكسبه قيمته التجارية العالية . وأن الدولة بتدخلها تكسب النقود قوة تتيح لها القيام بمهمتها . فقد تعطى قوة التدخل هذه ، للنقود مصنوعة من مادة ذات قيمة ذاتية ، وقد تعطى لمادة لا قيمة ذاتية لها ، فالأمر سيان . ولذا فإننا سوف نكتفي بدراسة قاعدة الذهب ، كنموذج للقاعدة المعدنية (المعدن الواحد) مع ما لها وما عليها ، وفقاً لما يلي :

١- قاعدة الذهب^(١) : Étalon-or :

وفق هذه القاعدة تحدد قيمة الوحدة النقدية بقيمة محتوياتها الذاتية . فالوحدة النقدية تساوي ما يساوي المعدن المحتوى فيها . وقد كان المعيار صحيحاً ، بأعين النقد بين من القرن التاسع عشر ، وغير صحيحاً بأعين أصحاب النظرية النقدية الحديثة . التي اعتبرت القيمة الذاتية عبارة عن أسطورة اجتماعية un mythe social للوقائع النقدية .

وفي ظل قاعدة الذهب بشكلها التقليدي ، تدرج أربع مواصفات أساسية مستقلة عن بعضها، هي :

- أ- تحديد قيمة الوحدة النقدية بثقل وعيار محدد من الذهب .
- ب - تداول حر للقطع الذهبية .
- ج - تغطية ذهبية إلزامية لتداول الانتماء المثبت فوق المعدل الأدنى القانوني .
- د- تسديد المدفوعات الدولية بالذهب .

لقد اختلف اليوم ، التداول الحر للقطع الذهبية في جميع بلدان العالم . أما التغطية الإلزامية لتداول الانتماء المحكوم بكميات الذهب المتوفرة ، فإنها قد اختلفت كلياً أو جزئياً ، عدا بعض الإجراءات القانونية في معظم بلدان العالم ، أما فيما يتعلق بتسديد المدفوعات الدولية ، فإن هناك بعض التحويلات ذات الاتجاه الوحيد .

ويبقى ما يتعلق بتحديد الوحدة النقدية بثقل معين وعيار محدد من الذهب . فهو يبقى إجراء غير ضار ، ففي الولايات المتحدة يطبق على الذهب دون أي أثر لصالح الدولار ، أي إعطاء قيمة للذهب دون السماح له بمساواة أو معادلة الدولار ، الذي يتم تحديد قيمته بقوته الشرائية الداخلية . فإذا ما بقي هذا المؤشر ثابتاً ، يبقى

(١) د. أحمد المسمان ، ١٩٦٠م ، موجز الاقتصاد السياسي ، مصدر سابق ، ص. ٤٠ . ويستخدم معدن الذهب عادة للغايات التالية :- الاستعمال الصناعي يشكل نسبة ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمي . ولغايات طبية وللاكتشاف واحتياطي مصارف الإصدار ولغايات الزينة ، وصنع الصفائح والخبوط والطلاء لغايات علمية .

الدولار ثابتاً ، وإذا تغير ، تغيرت قيمة الدولار ، وبالتالي تتغير قيمة الذهب ، فيما إذا ارتبطت بالدولار .

وقد لخص الباحثة قاعدة الذهب بأنه : "ذلك التنظيم النقدي الذي يحدد فيه المشرع قيمة وحدة النقود بوزن معين وعتبار محدد من الذهب ، حيث يتمتع الذهب وحده في ظل هذه القاعدة ، بمميزات النقود الانتهائية . ومن ثم ترتبط النقود الرئيسية فيه ارتباطاً وثيقاً بالذهب ، سواء مباشرة أم بطريقة غير مباشرة ، وهي صورة متقدمة من صور قاعدة المعدن الوحيد " (١) .

إن ربط الوحدة النقدية بوزن معين وعتبار محدد ، يفرض وجود علاقة بين كمية النقود المتداولة داخل الدولة وكمية الذهب التي في حيازتها ، ويفرض أيضاً وجود علاقة قانونية ثابتة بين الوحدة النقدية الأساسية والوزن المعين والعتبار المحدد من الذهب ، بحيث يصبح لوحدة النقود سعر ثابت بالنسبة للذهب . ويرافق ذلك كلمة وجوب توافر الحرية الكاملة لسك الذهب وصهره .

وقد اتخذت قاعدة الذهب صوراً متعددة في التطبيق ، أهمها مايلي :

أ- صورة المسكوكات الذهبية (١٨٢١-١٩١٤ م) : *Étalon en pièces d'or* : وهي قطع ذهبية مسكوكة لاستخدامها كنقود ، ومن الصعب معرفة القطع الأولى التي ظهرت في التاريخ بدقة تامة . ففي الصين يعود استخدامها إلى القرن ١١ ق . م ، وفي حوض المتوسط اعتباراً من القرن ٨ ق . م ، وفي الهند اعتباراً من القرن ٧ ق . م ، وكانت مربعة الشكل (٢) .

وتعتبر المسكوكات المرحلة الثالثة في تطور النقود المعدنية ، بعد نقود الزنة *la pesée* والحسبة *la comptée* ، وتنهى المرحلة الأخيرة التي جسدت الشكل الأساسي للنقود ، عبر تجسيد الدولة التي أصدرتها ، بعد طبع الرسوم المعروفة ، مثل قيصر ولويس ونابوليون إلخ . وظهرت في البداية كشأن خاص ، وعبر الزمن أصبحت شأناً للدولة ، مستمرة إلى بداية الحرب الكونية الأولى ، الأمر الذي حدا بكنيز إلى إطلاق تعبير الهيمنة المطلقة للذهب *la monarchie absolue de l'or* . إلا أن ظروف الحرب أدت إلى تقييد تداول المعدن ، مع ظهور أشكال جديدة للنقود (٣) .

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .

(2) G.Jacoud,1994 , la monnaie dans l'économie ,op. cit., p.16.

(3) R.Barre, 1970,Économie politique ,op.,cit,p.329

وفي ظل هذه الصورة يتم تداول المسكوكات الذهبية ، وإلى جانبها أنواع أخرى ، أقل أهمية بطبيعة الحال ، من قطع نقدية معدنية مصنوعة من البرونز أو النحاس أو النيكل أو الفضة ... إلخ ، ومن نقود ورقية قابلة للتحويل إلى ذهب فوراً ، لدى الجهة المصدرة ، مهما كانت كميتها وقيمتها ، وفي الوقت الذي يراه الفرد مناسباً .

إن المسكوكات الذهبية في ظل هذه الصورة ، تعتبر نقوداً انتهائية ، والنقود الأخرى مساعدة واختيارية ، تتحدد قيمتها بالنسبة لوحدة النقود الأساسية ، مع حرية تحويلها إلى نقود ذهبية مسكوكة وفق النسب المقررة قانوناً . وكفي تقوم المسكوكات بوظيفتها كاملة يجب توفر عدد من الشروط ، أهمها :

- تحديد وزن وعتار الوحدة النقدية من قبل المشرع .
- توفر حرية ملك وصهر المسكوكات ، أي تحويلها بسهولة ويمر إلى سيائك ذهبية ، وبالعكس ، وعلى أساس سعر التبادل الثابت الذي حددته السلطات النقدية بين المسكوكة والسيكة ، وذلك للمحافظة على تبادل القيمة الإسمية القانونية للوحدة النقدية مع قيمة ما تحتويه من ذهب ، أي قيمتها التجارية ، إذا بيعت بشكل معدن مستخدم لأغراض غير نقدية .
- إقرار المشرع قابلية تحويل جميع أنواع النقود المتداولة الأخرى ، معدنية أو ورقية إلى نقود ذهبية أو سيائك وبالعكس . وذلك بسعر ثابت محدد وبدون تكاليف ، ويحقق هذا الشرط التعادل بين قيم النقود المتداولة المختلفة ، وثبات قيمة هذه النقود بالنسبة إلى بعضها البعض الآخر .
- ضمان الدولة لحرية استيراد وتصدير الذهب ، دون قيود ، لضمان تعادل السعيرين الداخلي والدولي ، وبحيث لا يزيد عن $\pm 1\%$ ⁽¹⁾ ، بغية استقرار أسعار الصرف لمختلف عملات الدول التي تتبع قاعدة الذهب ، الأمر الذي انعكس إيجاباً في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأمنت أسباب استقرارها لفترة طويلة .

ونتيجة للظروف التي خلفتها الحرب الأولى ، وتزايد النشاط الاقتصادي العالمي والقصور النسبي في كميات الذهب المعروضة ، أدت إلى التخلي عن هذه الصورة التي أوقف العمل بها عملياً في بداية الحرب . حيث أصبحت النقود في تطورها وسيلة لتمويل التوسع في النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري ، وتمويل العمليات الخارجية والانفاق الحكومي ، وتلبية متطلبات نمو الدخل القومي .

(1) Henri guitton et Gérard bramoullé, 1987, la monnaie , op .cit., p. 214 .

الأمر الذي دعا بعض الدول إلى استخدام المزيد من النقود الورقية إلى جانب المسكوكات ، مع أن هذا التطور كان بطيئاً وتدرجياً ، اتبعته الدول مضطرة ، مساهمة السبيل للانتقال إلى الصورة الثانية ، وهي صورة السبائك الذهبية .

بـ صورة السبائك الذهبية : l'étalon - or lingot وهي صورة السبائك القابلة للتحويل ، أي السبائك الذهبية المعيارية Gold Bullion standard ، وهذا يعني أن الأوراق النقدية لم تعد قابلة للتحويل إلى مسكوكات ذهبية بل إلى سبائك ، وتسمى أحياناً بالقاعدة الجماعية ، حيث يجب تحديد كمية معينة كبيرة غالباً لإمكانية مبادلتها بالذهب . وإذا لم يتم تأمين الحد الأدنى ، لا يمكن مبادلتها .

وقد طبقت هذه القاعدة في فرنسا عام ١٩٢٨ م ، ولم تكن من الأدوات المستخدمة يومياً لإتمام الصفقات ، بل تقدم الطلبات إلى المصرف المركزي لتلبية الاحتياجات الخارجية . وعن طريق هذه الآلية أحكم الرباط بين الورقة النقدية ومعدن الذهب ^(١) .

ومع بداية الحرب الثانية عام ١٩٣٩ م ، وتزامناً مع الإجراءات السابقة ، أوقفت جميع الدول إجراء التبادل . ونتيجة إصدار الدول لكميات كبيرة من النقود الورقية لتمويل الحرب ، والدعوة لإنهاء الاستعمار ، وظهور دول كثيرة وحاجتها لمعدن الذهب للأغراض النقدية ، وتزايد الطلب للأغراض الصناعية ، اتجه "تفكير نحو نظام ذهبي بديل .

لقد كان ريكاردو ، أول من أشار إلى اتباع هذا النظام ، عبر استخدام الذهب كغطاء للأوراق النقدية ، التي تصدرها المصارف المركزية ، لتسديد المدفوعات الخارجية ، مع توفر حرية استيراد وتصدير الذهب ، وعدم الخروج عن العلاقة القانونية بين الوحدة النقدية ، ومقدار أو وزن معين من الذهب ، وقيام المصارف المركزية بالاحتفاظ بكمية من السبائك في خزائنها ، تعادل في القيمة نسبة النقر الموجودة في التداول أو بنسبة محدودة منها .

لم يعد للأفراد حرية السك والصهر المعترف بها في ظل المسكوكات الذهبية . وبهذا ظهرت الاختلافات بين صورة المسكوكات الذهبية وصورة السبائك . كما تمتعت هذه القاعدة بالخاصتين التاليتين ^(٢) :

• استمرار ارتباط قيمة الوحدة النقدية ، بوزن معين من الذهب ، وبالتالي تحديد سعر ثابت للنقود الوطنية بهذا المعدن .

(1) Ibid, p.214et 215 .

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٥٧ .

• استمرار حرية استيراد وتصدير الذهب ، الأمر الذي نتج عنه استمرار بقاء أسعار صرف العملات مستقرة وثابتة ، كما هو الحال في ظل صورة المسكوكات .

ومع ذلك يبقى هناك نوع من التسرب بشكل سبائك ، لاستعماله لأغراض الاكتناز والمضاربة في سوق النقد الأجنبي ، وهي أغراض لا تخدم الصالح العام . الأمر الذي دفع السلطات النقدية والمختصة لإجراء فحص دقيق لطلبات شراء الذهب ، ووضع قيود كمية وكيفية على استخدام الذهب لأغراض المبادلة .

إلا أنه ، بكل الأحوال أدى اتباع صورة السبائك الذهبية إلى التقليل والاقتصاد في استعمال الذهب ، وتركيز الاحتياطات الذهبية لدى المصارف المركزية ، مما سمح بدقة الرقابة على الحركات الدولية للذهب ، والمحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي .

ج- صورة الصرف بالذهب : Etalon- or devises
وقد عرفت بتسميتها الانكليزية Gold Exchange standard ، وتعتمد على النقد الأجنبي القابل للصرف بالذهب . وهو يتعلق بقابلية التحويل الدولية التي تعتمد على نقود الآخرين .

لقد ظهر هذا النموذج بعد الحرب الأولى ، بعد أن فقدت دول كثيرة احتياطاتها ، وأضحت فقيرة ، وبغية إعادة بناء اقتصادياتها ، تطلب منهم إقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة . في وقت سيطرت النقود الموجهة للمبادلات الدولية كالดอลลาร์ والإسترليني وتحولت إلى نقود احتياط في الأوساط الدولية ⁽¹⁾ ، والرصيد الذهبي أصبح يخدم كاحتياطي لدعم الإصدار النقدي ، ومحفظة للنقود الأجنبية من أجل إصدار جديد لدولة أخرى . وذلك عبر قيام المصارف المركزية في البلدان غير المالكة للذهب والراغبة في اتباع قاعدة الذهب ، بالاحتفاظ بسندات وأوراق نقدية أجنبية لدول تتبع قاعدة الذهب ، بمثابة غطاء للنقود المصدرة .

فالارتباط غير المباشر يتم عبر قيام الدولة التي تتبع صورة الصرف بالذهب ، بتحديد قيمة وحدة النقود الأساسية فيها ، بوزن معين من الذهب ، كما هي العادة ، وأن ترتبط هذه الوحدة النقدية بوحدة نقدية أخرى تختارها من بين وحدات النقد الأجنبي ، القابل للتحويل إلى ذهب ، وفقاً لسعر صرف ثابت . وأن تحتفظ باحتياطي مناسب من النقد الأجنبي الذي اختارته ، وأن تقبل تحويل نقودها الورقية الوطنية ، إلى هذه النقود الأجنبية ، على أساس سعر الصرف الثابت المحدد بينهما .

(1) Henri guitton et Gérard bramoullé, 1987, la monnaie., op., cit., p.215 et 216 .

ويمكننا تلخيص أهم خصائص هذه الصورة فيما يلي (١):

- ١- عدم وجود مسكوكات أو سبائك ذهبية متداولة ، وعدم إمكانية تحويل النقود المتداولة إلى ذهب داخل المجتمع .
 - ٢- قبول السلطات النقدية بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت مع العملة الوطنية .
 - ٣- تغطية الإصدار ، بالنقود والأوراق المالية الأجنبية .
- وهي صورة متممة بالمرونة ، ومفضلة على الصور الأخرى لقاعدة الذهب ، كونها تتبع قاعدة الذهب بغير الذهب . فالمقصود هو توفر الذهب وتخصيصه لأغراض التجارة الخارجية ، بالرغم من أن المبادلات الخارجية لم تكن تدفع في واقع الأمر بالذهب . بحيث يظل الذهب المقياس الأخير للقيم بالنسبة للمعاملات الخارجية .

وبذا فإن الصورة تؤمن الاقتصاد في الذهب للبلدان الصغيرة الناشئة ، بالإضافة إلى إمكانية توظيف جزء من الاحتياطي النقدي الأجنبي ، في السوق المالية لدولة النقد الأجنبي ، مما يدر عائدا سنوياً للدولة المستثمرة .

أما عيوب هذه الصورة ، فيمكن حصرها فيما يلي :

- ١- خلق نوع من التبعية الاقتصادية للدول الصغيرة تجاه الدول الكبيرة .
- ٢- إمكانية انتقال التقلبات النقدية التي تتعرض لها الدول الكبيرة إلى الدول التي تتبع هذه الصورة .
- ٣- تجعل النقود التابعة تحمل تقلبات ميزان المدفوعات دون النقود الرئيسية .
- ٤- تتسم بالطابع الدولي دون المحلي ، حيث لم تتمتع الأنظمة النقدية القائمة على أساسها بأي نوع من الاستقلال ، وخضعت طوال فترة العمل بها لظروف الأنظمة النقدية القوية .

إن حركات النقود الأجنبية ، يمكن أن تسبب توسعاً أو تقلصاً في وسائل الدفع ، حسب حالة العلاقات مع الخارج . فعندما تزيد مدفوعات بلد ما إلى الخارج عما يتلقاه البلد من الخارج (العجز الخارجي) ، يجب على المستقرضين الوطنيين الحصول على النقود الأجنبية مقابل النقود الوطنية . وبالعكس عندما يكون دائناً للخارج ، فإنه يتلقى نقوداً أجنبية أو يتلقى الذهب ، وينتج عن ذلك خلق للنقود الوطنية .

لقد قدمت هذه الصورة مثالا نموذجياً عن الأداء الجيد في المناطق النقدية ، بحيث تحافظ هذه الصورة على علاقة غير مباشرة مع الذهب عبر نقد أجنبي قابل

(١) د. احمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

للتحويل إلى ذهب ، وظهرت هذه الصورة جلية في منطقتي الإسترليني والفرنك الفرنسي .

د- حقوق السحب الخاصة: les droits de tirage spéciaux D.T.S: رغبة من حكام صندوق النقد الدولي في خلق أداة جديدة توفر الثقة نفسها الممنوحة للذهب . فقد انصب اهتمامهم على الدولار القابل للتحويل إلى ذهب والنقود الاحتياطية .

وقد اتجهت تبريراتهم حول دراسة سلسلة زمنية عن الفترة الممتدة من ١٩٤٩/ إلى ١٩٦٧ م ، زادت فيها الأرصدة المعدنية الرسمية بمعدل سنوي وسطياً بنسبة ١% ، بينما ازداد الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، وسطياً بنسبة ٤% ، في السنة والناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة ٦-٧% ، والتبادل التجاري الدولي بنسبة ٧% ، وبالاتعداد عن الحلول المقترحة المتعلقة برفع سعر الذهب ، اقترحوا خلق آلية أو أداة تحل محل الذهب ، بالإضافة إلى استخدامها كوسيط في المبادلات الدولية^(١).

لقد شكلت مجموعة باسم مجموعة العشرة (le groupe des dix)، منبثقة عن البلدان الصناعية المتقدمة الأكثر أهمية . حيث قدمت المجموعة اقتراحات ، قبلها مجلس حكام الصندوق في الدورة المنعقدة في ريودي جانيرو عام ١٩٦٧ م ، ثم استوكمو لم ١٩٦٨ ، معلناً البيان الختامي في ٢٩ تموز ١٩٦٩ م^(٢) :

أنه يمكن لحقوق السحب الخاصة أن تحل محل حصة المساهم من الذهب في الاحتياطيات الدولية لدى صندوق النقد الدولي . وأول حق استخدم جرى تشكيله من سلة لـ ١٦ عملة . وبغية التبسيط ، تقرر الاكتفاء بسلة من ٥ عملات في عام ١٩٨١ م ، مع تثقيل قيمة الصادرات . وبالإضافة إلى كون D.T.S. قاعدة فإنها تقوم بوظيفة وحدة نقدية حسابية ومخزن للقيمة ، وأخيراً وسيطاً في المبادلات^(٣).

إن المبادلات بين المصارف المركزية تمر بحسابات خاصة لدى الصندوق . ويأمل الاقتصاديون بأن يجدوا تلك السلعة الثمينة التي أسماها البعض بالذهب الورقي l'or - papier الذي يمكن أن يخلق الاستقرار النقدي ، ويشكل جزءاً من احتياطي البلد ، ويلبي احتياجات السيولة الدولية ، ويوفر في استخدام الذهب على المستوى العالمي^(٤).

(1) Jean Marchal et Huguette Durand ,1969,Monnaie, et Crédit ,op.,cit.,p.127.

(2) Ibid ,p.128et 129.

(3) Henri guitten et Gérard bramoullé,1987,la monnaie ,op.,cit.,p.725et 726.

(4) R.Barre,1970,Économie politique , op.,cit.,p.718.

هـ- النظام ذو التحويل الحر دون قاعدة دولية :

حدثت هذه الواقعة تاريخياً خلال الفترة ١٩٣١-١٩٣٩ ، بعد التخلي عن قاعدة الذهب من قبل معظم دول العالم الرئيسية في عام ١٩٣١ . ويتم تحديد سعر الصرف تحت تأثير العوامل الكمية والكيفية . والعوامل الكمية للعرض والطلب على النقد الأجنبي تحكمها حالة ميزان المدفوعات . وتتدخل العوامل الكيفية والنفسية أحياناً ، للتأثير على التغيرات في أسعار الصرف ودرجة الثقة بالعملية الوطنية ، والتوقعات حول مستقبل النقد ، والتجربة الفرنسية خلال ١٩٢٤-١٩٢٨ م ، توضح حالة الثقة بالنقد الوطني ، والتغيرات في سعر الصرف لنقاط دخول وخروج الذهب من وإلى فرنسا .

و- قاعدة - الدولار : L'étalon - Dollar

نتيجة تدهور ميزان المدفوعات الأمريكي ، وكي تحافظ على مخزونها من الذهب ، أصدر الرئيس نيكسون قراراً في آب ١٩٧١ م ، يقضي بوقف تحويل الدولار إلى ذهب . بحيث أصبح السعر الرسمي ٣٥ دولاراً أمريكياً للأونصة الواحدة سعراً وهمياً^(٢) .

وبالرغم من هذا القرار الأحادي الجانب ، فإن الدولار بقي محافظاً على مكانته كعملة احتياطية دولية .

و يستنتج مما سبق ، كيف أن قواعد النقد السلعية ، وأهمها قاعدة الذهب ، احتلت مكان الصدارة عبر التاريخ ، وكيف حلمت بعض الدول ، فيما بعد الحرب العالمية الأولى بالعودة إليها للمزايا التي كانوا يعتقدون أنها تتوفر فيها بالقياس لأية قاعدة أخرى بما يحقق مصالحهم الخاصة ، وسوف ندرس فيما يلي مزايا وعيوب هذه القاعدة تباعاً :

٢- مزايا وعيوب قاعدة الذهب :

١- مزايا قاعدة الذهب :

أ- ثبات القوة الشرائية للنقود :

يعتقد بعض الاقتصاديين^(١) ، أن كفاءة القاعدة النقدية تتمثل في تحقيق درجة معقولة من الثبات في القوة الشرائية للوحدة النقدية . وهذا الثبات أمر نسبي ، وليس مطلقاً ، كي تؤدي وظيفتها مقياساً للقيم الاقتصادية وأداة للمدفوعات الآجلة ، متفادية بذلك التقلبات التي تتعرض لها القوة الشرائية للنقود ، وما تؤدي إليه من اختلال في التعامل ، وما يترتب عليها من إحجاف بحقوق المدينين أو الدائنين حسب الحال .

(2) H.Guitton et G.bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p.600.

(١) د. احمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

وفي ظل الصيغة التقليدية لقاعدة الذهب ، يتم تحديد الوحدة النقدية بنقل محدد من الذهب وتداول حر للقطع الذهبية ، وتغطية إلزامية بالذهب للتداول الائتماني المثبت فوق المعدل الأدنى القانوني ، بالإضافة إلى تسديد المدفوعات الدولية بهذا المعدن . وفي عالم اليوم اختفى التداول الحر ، وبقيت التغطية الجزئية خاضعة لبعض الإجراءات القانونية ، في بعض دول العالم فقط .

أما المدفوعات الدولية فقد بقيت منها بعض التحويلات ذات الاتجاه الواحد ، وبقي من هذه القاعدة قيامها بتحديد قيمة الوحدة النقدية .

إلا أنه لا يزال هناك أنصار لهذه القاعدة التي هي رهن بكمية الذهب المرتبطة بإنتاجه وعرضه في السوق . وطالما أن الإنتاج والعرض محدودان ، فإن التقلبات لن تكون عنيفة ، الأمر الذي أدى وسيؤدي إلى استقرار مستوى الأسعار ، ويحقق للقوة الشرائية درجة معقولة من الثبات النسبي . وسنرى لاحقاً أن هذا الأمر غير دقيق ، وأن قيمة النقود مرهونة بالمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، لأنها ترتبطة بالقوة الشرائية الحقيقية من السلع والخدمات وعلى حالة الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

ب- الثقة بالنقود :

كان هناك سؤال يطرح نفسه باستمرار ؟ هل النقود سادة أم معتقد ؟ ولطالما أن النقود عبارة عن إشارة أو علامة ، فإنها تتطلب الثقة بها . ولما كان المعتقد يعتبر أكثر تطوراً من المادة ، فإنها (أي المادة) قد سبقت الله ، ومع التطور حلت الثقة محل المادة (٢) .

وفي تصور آخر ، أن النقود يجب أن تكون قابلة للصرف إلى ذهب ، أي ذات قيمة ذاتية ، تتمتع بالقبول العام في التداول وتحقق الاستقرار في الداخل والخارج . وهذا التصور مصدره النظرية المعدنية ، فالدولة إذا كان من واجبها ، ولها الحق في مراقبة إصدار وتداول النقود لتضمن قيمتها الإسمية ، فإن الثقة الجماعية تمنح النقود قيمتها الحقيقية الصحيحة .

إلا أن نقود اليوم فقدت محتواها المعدني وأصبحت الأنظمة المالية ، ومتعلقة بالثروة الوطنية وبمؤشر الأسعار ، فارتفاع الأسعار يعني انخفاض قيمة الوحدة النقدية والعكس صحيح (٣) .

ج - تلقائية إدارة النقود :

(2) P. Guillon et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p.20.

(3) M. Jéart, 1994, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit., p 247

وفقاً لآلية قاعدة الذهب ، تتمتع النقود بالقوة الوفائية غير المحدودة ، وحرية السك المتضمنة أحقية الأفراد القيام بسك السبائك التي بحوزتها ، والمساواة التامة بين قيمة المعدن كنفد وقيمته كسبيكة . وأن الارتفاع في قيمة الذهب من حيث هي نقود ، يؤدي ألياً إلى حمل الناس للسبائك إلى مركز الإصدار وتحويلها إلى نقود ذهبية ، والعكس صحيح . كما أن شرطي القيمة وحرية السك ضروريان لتحقيق التعادل بين السعريين التجاري والقانوني للمعدن .

وبهذا فإن أنصار هذه القاعدة ، يرون في الآلية الذاتية أو التلقائية ، في إدارة النقود ، تخفيفاً للعبء على السلطات النقدية في التدخل المستمر في إدارة الإصدار النقدي ، لأن القاعدة تنظم نفسها بنفسها ، وتجنبها اتباع سياسات نقدية خاطئة . كما تمنع الحكومات من العبث بالقوة الشرائية للنقود ، ومطالبتهم للخزينة العامة تزويدهم بالأموال بما يتجاوز حدود كمية النقود المتداولة والمقررة .

إن زيادة كمية النقود وفق سياسة الدين العام ، أصبحت اليوم إحدى الأشكال الرئيسية المستخدمة للتدخل في الحياة الاقتصادية ، وأصبحت خدمات الدين العام تؤثر في توزيع وتحويل الثروة من مجموعة لأخرى . إلا أن هذا التحليل مثالي إلى حد ما ، لأن السلطة بما تتمتع بها من هيمنة ، يمكن أن تمنح للقطع المعدنية قيمة اسمية أعلى من قيمتها الذاتية ، فالنقود المساعدة المخصصة لإتمام الصفقات الصغيرة ، خير مثال على ذلك . وأن القاعدة المعدنية ، ضمن نظام نقدي مختلط ، رافقتها دائماً تدخلات إدارية في الأوقات المستعصية لتقويم الأمر وتصحيح الخلل ، ففي نهاية الحرب الأولى فقدت القاعدة كل ما لديها من تلقائية .

د- تثبيت أسعار الصرف :

خلال الفترة ١٨٧٠ - ١٩١٤ م اعتبر نظام قاعدة الذهب ، نظام ثبات المبادلات ، نتيجة لاتباعها ترتيبات تنظيمية دقيقة ، مما دعا معظم دول العالم لاتباعها . وقد تعطلت القاعدة نتيجة الحرب الأولى ، واكتفي باتباع قاعدة السبائك ضمن إصدار مصرف الإصدار .

وفي عام ١٩٣١ م تخلت بريطانيا عن تلبية طلبات الذهب ، تبعها بلدان أخرى . وفي آذار ١٩٣٣ م ، منع الرئيس روزفلت تصدير الذهب ، وأمر بقطع الصلة بين الدولار والذهب (١) .

إن ثبات سعر الصرف أهمية كبيرة في تسوية المدفوعات النقدية بين الدول في حال انضمامها إلى قاعدة ذات أسس ثابتة وواضحة . وقد لعب الذهب دوراً

(1) H. Guitton et G. Bramoulé 1987, la monnaie .op., cit ., 670et 671.

فاعلا ، مع ما رافقه من مرونة للجهاز المصرفي . فهو لكونه سلعة نادرة ومحدودة الإنتاج ، لم يكن ممكنا أن يحدث تغييرات كبيرة تخل بالتوازن .
يضاف إلى ما سبق ، أن الذهب قد لعب دورا نفسيا ، لأنه كسلعة نادرة لم يستطع أن يتجاوز التغيرات الخطرة في الأسعار .
٢ - عيوب قاعدة الذهب :

لقد تعرضت هذه القاعدة لانتقادات عديدة ، يمكن أن نجملها فيما يلي :
أ- إن استعمال الذهب كنقود ، هو الذي يكسبه قيمته التجارية العالية ، وبهذا ليس من الضروري أن يكون للنقود قيمة ذاتية .

ب- إن الذهب الموجود في العالم ، كمياته محدودة ، واستعمالاته تزداد يوما بعد يوم ، فالنشاط الاقتصادي في تزايد مستمر ، ويحتاج لكميات كبيرة غير متوفرة في الحياة العملية ، وعند حلول النقود الورقية محله مع قابلية التحويل ، تصبح آلية هذا المعدن خاضعة للشك ، وفق النموذج المستخدم من قبل والراس Walras والمطبق على نقد معدني واحد (٢) .

جـ - لا يزال معدن الذهب يستخدم كمرجع ، إلا أن القاعدة لم تعد لها وجود .

د - في مجال استخدامات صندوق النقد الدولي le fonds Monétaire International F.M.I لم يعد الذهب مستخدما ، حيث توقفت الصلاحيات الممنوحة للصندوق فيما يتعلق بقبول الذهب (٣) .

هـ - نتيجة تعرض بلدان العالم لأزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٣ م ، اتجهت معظمها إلى التوسع في الاستثمار لتنشيط الوضع الاقتصادي ، متوسعة في إصدار النقود ، دون مقابلة في زيادة الاحتياطيات من الذهب بقدر كاف ومناسب ، كغطاء للنقود المتداولة ، مما اعتبر خروجاً عن تعليمات وشروط القاعدة . الأمر الذي دفع المصارف المركزية إلى التشكيك في سلامة السياسات التي تتبعها ، دافعة إلى ظهور سياسات جديدة حرة في التفكير ، واختيار البرامج التي تكفل لها تحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي بعيداً عن حالة ميزان المدفوعات .

و- يتطلب نجاح أية قاعدة نقدية دولية ، وجود مركز واحد يوجه ويدبر هذه القاعدة ، حيث تمثلت تاريخياً في مدينة لندن ، وكان من صالحها أن تعمل على ثبات واستقرار هذه القاعدة ، وتتفادى الخسائر الناجمة عن توقف التجارة الخارجية وانهايار وحدة النقود .

وتغير هذا الترتيب فيما بعد الحرب الأولى ، نتيجة ضعف مركز لندن في ميدان الإقراض الدولي ، وتحول بريطانيا من دولة دائنة إلى مدينة ، واحتلت الولايات المتحدة مركز بريطانيا ، بالإضافة إلى تقوية مركز فرنسا كدولة

(2) G.Jacoud ,la monnaie dans l'économie ,op., cit ., p.20.

(3) H. guitton ,et G. bramoullé , 1987, la monnaie ,op.cit .,p.723

مقرضة ، وأصبحتا تنافسان بريطانيا ليس في مجال رأس المال طويل الأجل ، بل في مجال رأس المال قصير الأجل .

وانهار بذلك ركن أساسي من أركان قاعدة الذهب المتمثل في وجود مركز رئيسي يوجه ويدير هذه القاعدة. ونتيجة تواضع الاحتياطيات من الذهب لدى بريطانيا وألمانيا وبلدان أوروبا الشرقية ، الأمر الذي دفعهم إلى اتخاذ إجراءات لوضع القيود على خروج ودخول الذهب منها وإليها ، وانهار بذلك ركن آخر من أركان قاعدة الذهب المتمثل في حرية استيراد وتصدير الذهب دون قيود .

ز- إقامة الحواجز الجمركية أمام الواردات الأجنبية من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا ، وفرض القيود الضريبية بهدف حماية تجارتها الخارجية وتحسين أوضاعها الاقتصادية الداخلية ، وانعكس هذا الأمر على أسعار صرف عملات مختلف الدول ، وانهار بذلك ركن آخر من أركان قاعدة الذهب المتمثلة في العلاقات الثابتة بين قيمة النقد الوطني ، وقيمة الذهب المتمثل في الوحدة النقدية محلياً ودولياً .

ح- إن الضعف في مرونة الأسعار أدى إلى انخفاض الأسعار ، وأصبحت نقابات العمال القوية في المجتمع الرأسمالي ، تقاوم تخفيض الأجور عن الحد الأدنى المعلوم ، وأصاب الملل أرباب العمل من المنافسة الحادة . فتكونت نتيجتها الاتحادات والاحتكارات ، وظهر الاتجاه العالمي المنادي بتثبيت الأسعار والدخول ، وهو أمر يتعارض مع قاعدة الذهب ، المعتمدة على تعديل الأسعار عن طريق حركات الأسعار لتصحيح العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات . لقد أدى كل هذا إلى المناداة باتخاذ سياسات نقدية وطنية تهدف إلى السيطرة على كمية النقود في الداخل ، والمحافظة على مستويات عالية من التشغيل والدخل القومي ، أي تفضيل التوازن الداخلي على التوازن الخارجي ، وهذا يعني ببساطة الخروج عن متطلبات قاعدة الذهب .

وختلاصة القول ، فإن التطورات الاقتصادية والسياسية قد أبعدت العمل على الانصياع لأركان قاعدة الذهب ، فخرجت معظم الدول عن هذه القاعدة دولة بعد أخرى ، وكان آخرها الولايات المتحدة في آب ١٩٧١ م .

٢- قاعدة النقود الورقية :

تعتبر الورقة المصرفية ظاهرة قديمة جداً ، فالمصريون الرومان كانوا يصدرون وصولات استلام ، تمثل قيمة الوديعة المودعة في صناديقهم ، قابلة للتداول من يد لأخرى . وفي العصور الوسطى مارس المصرفيون الإيطاليون والهولنديون وصاغة لندن السلوك نفسه .

لقد كانت هذه الودائع دون فوائد ، بل وتدفع عنها رسوم حراسة وتأمين للمستلم . ولم تكن هذه الوصولات تشكل نقوداً حقيقية ، فالمعدن لو حده كان يشكل نقداً . وفي عام ١٦٠٩ م ظهرت مبادرة من قبل مصرف امستردام بمبادلة المعادن المختلفة بوصولات قابلة للتداول . الأمر الذي كان بداية لظهور تداول النقود المصرفية ^(١) .

وفي البداية تمثلت في الورقة القابلة للتحويل إلى قطع معدنية معيارية ، ومتوقفة في بداية الحرب الأولى ، نتيجة توقف الأنظمة النقدية ذات القواعد المعدنية . حيث ظهرت الأنظمة الجديدة ذات السعر الإلزامي ، والمتمتع بقوة الوفاء غير المحدودة ، والتي يمكن أن تكون ورقة دولة صادرة مباشرة عن الحكومة . ولا تعتمد الأوراق المصدرة على مبادئ الإصدار نفسها ^(٢) .

وتعرف قاعدة النقود الورقية القانونية ، بأنها تلك القاعدة التي لا تعرف فيها وحدة التحاسب النقدية بالنسبة إلى سلعة معينة ، بل تعرف بنفسها ، وبالتالي لا يصبح النقد الانتهاءي سلعة ذات قيمة تجارية ، وأصبحت نقود الودائع ، نقوداً اختيارية متداولة ^(٣) .

وفي ظل هذه القاعدة انفصلت العلاقة بين وحدة النقود الورقية وما كانت تساويها من ذهب . ولم يعد التغير في حجم ما تحتفظ به السلطات النقدية من احتياطي الذهب ، يحدد التغيرات في كمية النقود الورقية المصدرة ، واقتصر دوره في الوقت الحاضر على كونه مستودعاً للقيمة ووسيلة دفع دولية ، ونبحث فيما يلي مزايا وعيوب القاعدة النقدية الورقية على غرار ما فعلناه في قاعدة الذهب :

- ١- مزايا قاعدة النقود الورقية : تتمثل مزايا قاعدة النقود الورقية ، فيما يلي :
 - يتمتع الإصدار النقدي وعرضه وحجم وسائل الدفع ، بمرونة أكبر عما هو الحال في ظل قاعدة الذهب المحكومة بندرة المعدن الثمين .
 - يمكن استخدام إدارة النقود المتداولة لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك تظهر مرونة التدخل في الشؤون النقدية .
 - تسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي ولا تعطي الأفضلية للتوازن الخارجي ، كما هو الحال في ظل قاعدة الذهب .
 - تتميز هذه القاعدة بالرقى ، والاستخدام الأمثل للمقدرة الذهنية للإنسان بدلاً من التوجيه الآلي ، وفق كمية المعدن الثمين التي تمتلكها الدولة .
 - وجود أشباه النقود التي تؤثر في الطلب الكلي على السلع والخدمات : الأمر الذي كان مفقوداً في قاعدة الذهب .

(1) J. Marchal et Huguette Durand, 1969, monnaie et crédit , op., cit., p.143

(2) R. Barre, 1970, Economie politique , op.cit., p.331 .

(٣) د . أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص . ٧١-٧٢ .

- عدم التقيد بالتغطية الذهبية في حال الأزمات والحروب ، ففي الأول من أيلول ١٩٣٩ م ، ألغى التزام مصرف فرنسا باحترام نسبة الحد الأدنى للتغطية والمحددة بـ ٣٥ ٪^(١) ، مما أفسح المجال لسيطرة القاعدة الورقية .

٢- عيوب قاعدة النقود الورقية :

أظهرت هذه القاعدة السلبيات التالية :

- خطر انتشار الفوضى في المعاملات المالية الدولية ، فالنقود المحلية لا تكفل تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، كما كان الوضع في ظل قاعدة الذهب ، فقاعدة النقود الورقية لا تقدم مقياساً قيمياً دولياً كالذهب ، وبالتالي لا تحقق الاستقرار في المعاملات الدولية^(٢) .

لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية صحة مثل هذا التحليل ، لبقاء الذهب وسيلة لتسديد المدفوعات الدولية ، بالإضافة إلى وظيفته كمخزن للقيمة .

- عدم تقيد الحكومات بكمية النقود المصدرة ، كما كان الحال في ظل قاعدة الذهب ، التي اعتمدت نظام ثبات المبادلات ، نتيجة لإخضاعها لقواعد استراتيجية دقيقة ، بالرغم من تعطيل هذه الآلية خلال فترات الأزمات والحروب . مما كان السبب في ضعف الاسترليني كنقد دولي ، حيث كانت لندن ، هي المركز المالي والتجاري للنظام النقدي العالمي ، نتيجة ظهور قوى اقتصادية جديدة كالولايات المتحدة واليابان وكندا ، وظهور الأفكار المتعلقة بتحقيق السياسات الاقتصادية غير النقدية^(٣) .

- نتيجة تبني الدول سياسات تنموية طموحة ، وطرح البلدان النامية استثمارات تفوق إمكاناتها ، أدى إلى اضطراب في قاعدة النقود الورقية ، وتناوب في الثبات النقدي والركود الذي أدى في بعض الأحيان إلى عرقلة التنمية . وبهذا فقد أدركت هذه الدول أن الثبات النقدي ليس غاية ، بل هو وسيلة لتسهيل النمو والتنمية^(٤) .

نخلص مما سبق إلى نتيجة مفادها ، أن قاعدة النقود الورقية ، تتسم بالمرونة وتسمح بالإفراط في إصدار النقود ، الأمر الذي يتطلب من السلطات النقدية الرشد وحسن الإدارة في كمية النقود المتداولة .

٣- أوجه الاختلاف بين قاعدة النقود الورقية وقاعدة الذهب :

تختلف قاعدة النقود الورقية عن قاعدة الذهب ، في الأمور الرئيسية التالية :

(1) J.Marchal et H. Durand ,1969 ,Monnaie et crédit ,op., cit .,p157.

(2) H.Guitton et G. Bramoullé. 1987,cit ., pp.,670 -673.

(1) M.Jelart , 1964 , les fondements actuels de la monnaie, op., cit., p.243.

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٧٣ - ٧٤ .

أ- انفصال القيمة النقدية عن القيمة الاقتصادية لأية سلعة مادية ، ولهذا ليس للنقود الورقية الإلزامية قيمة في ذاتها . وهي بهذا تعبر عن الحكمة الشائعة بأن الدول تخلق النقود وأن المجتمعات تمنحها القيمة .

ب- اعتبار النقود مقياساً للقيمة في الاقتصاد الداخلي ، وهذا يتوقف على درجة الثقة في السلطة التي أصدرتها .

ج - طالما أن النقود تتمتع بقوة الإبراء غير المحدودة ، فإن النظرة إلى النقود الورقية ، كمقياس مجرد للقيمة تقتصر على النطاق المحلي ، وليس له طابع دولي .

د- يتحدد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب ، عند مستوى ثابت ، على أساس كمية المعدن المحتواة ، بينما سعر الصرف في ظل قاعدة النقود الورقية يتحدد بالعوامل التي تحكم العرض والطلب على وحدة النقود الوطنية في أسواق الصرف الحرة .

هـ - تتم التسويات الدولية المتعددة الأطراف بعقد اتفاقيات بين حكومات الدول المعنية في ظل القاعدة الورقية .

و- لا تتطلب القاعدة الورقية ، أية احتياطات معدنية لدى مصارف الإصدار ، ومع ذلك تطلب بعض الهيئات كصندوق النقد الدولي ، الاحتفاظ بقدر من الذهب ، كإجراء احتياطي للحد من كمية النقود المصدرة ، أو يمكن استخدامه لسد عجز قد يصيب ميزان المدفوعات .

ز- في ظل القاعدة الورقية ، يصبح النقد الائتماني أو الأساسي نقداً مداراً ، تتولى السلطات النقدية كالمصرف المركزي أو الخزينة العامة أو الجهتين معاً على الغالب ، مسؤولية تحديد معدل تغييره .

ولهذا تسمى أحياناً بقاعدة النقود المدارة ، والتي تبتغي تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وربط التغير في حجم النقود المتداولة بالنشاط الاقتصادي والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها السياسة النقدية .

إن الورقة النقدية ، والحساب المصرفي ، دخلتا الحياة الاقتصادية شيئاً فشيئاً ، حتى اعتاد الناس عليهما ، إلى أن أصبحت في بداية القرن العشرين ، النقود الوحيدة المستخدمة : فالنقود المبنية على الثقة حلت محل النقود السلعية ، وهكذا فإن تاريخ النقود هو تاريخ كل الإنسانية . ولطالما الأفراد يتقنون بالورقة النقدية المصرفية ، فإنها أصبحت ذات قيمة حقيقية ، يقبلون باستخدامها في علاقاتهم اليومية لقناعتهم بقيمتها ، والتي تشكل حقيقة سيكولوجية نفسية .

والوقائع التاريخية النقدية تشهد على ما أشرنا إليه أعلاه ، ففي بريطانيا التي تبنت المعدن الوحيد ، يعود تاريخها في الإصدار النقدي المصرفي إلى عام

١٦٦٨ م، حيث صدرت حينها كنقود تمثيلية ليست لها قيمة ذاتية la valeur intrinsèque. وفي عام ١٦٩٤ تأسس مصرف بريطانيا ، وفي نهاية القرن الثامن عشر كان معظم المدفوعات في لندن يتم بالنقد الورقي . وسنرى عبر الفصل الآتي كيف تكونت قيمة الوحدة النقدية بالتزامن مع التطور الاقتصادي .

الفصل الثالث

قيمة النقود وتقلباتها

La valeur de la monnaie et leur perturbation

المبحث الأول

قيمة النقود

• ماذا تعني قيمة النقود :

لم يتفق الاقتصاديون حول مضمون قيمة النقود . إلا أنهم تجاوزوا الخلافات فيما بينهم ، باعتبار النقود حيادية ، وأن الأسعار هي التعبير النقدي عن القيمة التبادلية .

ومن الاقتصاديين من اعتبر النقود ، وحدة قياس للقيمة ، ليس باعتبارها حقيقة ، بل باعتبارها فعلاً واقعاً *un fait* ، كونها أداة مقيضة تجارية بمفهوم التبادل ، ومخزن للقيمة بمفهوم السيولة ⁽¹⁾ .

وإذا كانت الدولة لها الحق ومن واجبها ، إصدار ومراقبة النقود لتضمن قيمتها الاسمية ، فإن الثقة الجماعية تمنح النقود قيمتها الحقيقية الصحيحة ، بل وتحول قيمتها الاحتمالية إلى قيمة حقيقية .

وخلال سيطرة المدرسة التجارية "الميركانتيلية" في القرن السادس عشر ، اعتبرت قيمة النقود الأساس المعنوي لقبوله في التداول : (الذهب والفضة ذات حجوم صغيرة ، وبهاء لا مثيل له ، وسهل النقل وقابلة للتجزئة والطبع دون هدر ، وسهلة الحفظ وذات ديمومة لانهاية) ⁽²⁾ .

وهناك من يعتبر أن قيمة الوحدة النقدية ، مشتقة من قوة الدولة المصدرة لها ، وأن تدخلها ، إنما هو منشئ القيمة ، وأن الناس لا يتعاملون بالنقود إلا في حدود رضا الدولة الذي يتجلى في التعامل القانوني . وهذه النظرية المعروفة بالحكومية ، ترى أن النقود هي أداة دفع ووفاء ، مكتسبة هذه الصفات نتيجة دعم الدولة لها . ويمكن أن تمنح الدولة هذه القوة لمادة ذات قيمة ذاتية ، كما يمكن أن تمنحها لمادة لا قيمة ذاتية لها ، كقطعة ورق ، تكتسب القوة نتيجة تدخل الدولة .

⁽¹⁾ M. Jellart , 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit.,

⁽²⁾ R. Barre , 1970 , Économie politique , op., cit., p.326.

وقد يراد بقيمة النقود ، نسبة مبادلتها بالنقود الأجنبية ، أي نسبة تبادل النقود الوطنية بالنقود الأجنبية ، الأمر المعروف بـ "سعر الصرف" ^(١).

إلا أن نظرية كمية النقود ، تخضع قيمة النقود لفكرة الندرة ، التي تعني أن كل شيء نادر هو غال ، فالنقود يمكن أن تخضع لتأثير الكمية على القيمة . وتعني أيضاً أن النقود إذا زادت كميتها ، تفقد قيمتها ، أي أن زيادة عرض النقود تخفض من قيمتها . وهنا نجد بداية فكرة العلاقة بين العرض والسعر ، فإذا لم يتغير الطلب على النقود ، فإن الاتجاه هو نحو انخفاض سعر النقود ، أي انخفاض قيمة النقود ، وبالتالي ، فإن النقود تماثل أية سلعة أخرى ، حيث يحكمها عامل الندرة . فعندما ينخفض سعر النقود ، يزداد سعر السلع الأخرى .

إن ندرة النقود تخلق قيمتها ، وهي سلعة ، إلا أنها تختلف عن السلع الأخرى ، في أن منفعتها غير مباشرة (كونها تستخدم للحصول على السلع ذات المنفعة) ، أي تسهيل التبادل للحصول على السلع التي تلبى حاجة ^(٢).

وقد يراد بقيمة النقود ، القوة الشرائية لوحدة النقود ، أي مدى الهيمنة والسلطان ، لوحدة النقود في المبادلات على مختلف السلع والخدمات ، وهذا ما سوف نأخذ به في دراسة قيمة النقود ، وفقاً لما يلي ^(٣) :

١- قيمة النقود و مستوى الأسعار :

يعود هذا الارتباط إلى جان بودان ، كما اعتبر التجاريون (الميركانتليون) ، أن عدم كفاية النقود يلحق الأذى بالتجارة الداخلية ، ويعيق المبادلات ، الأمر الذي يتوجب على الاقتصاد توفير كمية كافية من المعادن الثمينة لتفعيل النشاط الاقتصادي . كما أن ديفيد هيوزم قدم عرضاً لياً لآثار تغيرات المخزون النقدي على الأسعار ، وبهذا جعلنا نقرب من نظرية كمية النقود .

وأصبح من المتعارف عليه في عالم النقود ، أنها لا تطلب لذاتها ، بل لاستعمالها كأداة للمبادلة بغيرها من السلع ، وهكذا فهي تؤمن منفعة غير مباشرة عبر التبادل ، سواء في الحال أو بعد أجل . ومن وظيفة النقود كأداة مبادلة يستنتج وجود ثمن أو قيمة معينة لكل سلعة أو خدمة . فالنقود قوة شرائية عامة ، تسهل المبادلات بين مختلف السلع والخدمات في مجتمع ما . وتحدد قيمة النقود أو قوتها الشرائية بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة في زمان ومكان محددين .

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٨٣.

(2) H.guitton et G.bramoullé, 1964, la monnaie , op.cit., p.334.

(٣) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٨٣.

فإذا ما ارتفعت الأسعار في الأسواق نتيجة لزيادة العرض أو الطلب ، معنى ذلك أن الوحدة النقدية أصبحت تقابل عدداً أو كمية أقل من السلع والخدمات نفسها ، ومعلوم أن التبادل ليس متزامناً ، بل هو منفصل إلى عمليتين عبر الزمن بين الحاضر والمستقبل ، وبهذا تظهر وظيفة النقود الادخارية ، ومخزن للقيمة كوسيلة للحفاظ على الثروة .

وإذا قمنا بمقارنة أسعار مجموعة من السلع في وقت ما ، بأسعارها في تاريخ سابق ، لوجدنا أن هناك ارتفاعاً في أسعار طائفة من السلع وانخفاضاً في أسعار طائفة أخرى ، وثباتاً في أسعار مجموعة ثالثة ، وهكذا فإنه عند البحث عن قيمة النقود يجب النظر إلى تغير أسعار السلع والخدمات المختلفة ، الأمر الذي يعبر عنه بالمستوى العام للأسعار . بحيث يمكننا القول ، أن القوة الشرائية للنقود ، تتأثر بالتغيرات التي تحدث لأسعار السلع والخدمات في الأسواق ، ولكن من الملاحظ أن السلع والخدمات كثيرة ومتنوعة ، في الكميات والأسعار والمقدار ، ومن يتابع التغيرات في الأسعار ، يكتشف وجود ارتباط بين هذه الأسعار في الحركة والاتجاه . أي وجود اتجاه عام للأسعار يعكس تقلبات القوة الشرائية للنقود .

لقد طور بولدينغ Boulding ⁽¹⁾ ، نظرية للأسعار مبنية على نسبة تفضيل السيولة ، وهي تمثل النسبة التي يحتفظ بها الفرد من مجمل موارده بشكل نقود سائلة . كما هي العلاقة التي تعبر عن النقود كمخزن للقيمة أو الاحتياط من قيمة ثروة الفرد الكلية . فزيادة كمية النقود ، لها آثار في الأسعار ، إذا وقعت هذه النقود بيد الأفراد ذوي الرغبة الضعيفة في الاحتفاظ بالسيولة ، أي الرغبة في المزيد من الإنفاق ، وبالعكس إذا وقعت بين أيدي الأفراد المدخرين ، فإن الزيادة في الإنفاق سوف تكون أضعف .

ويستنتج من هذه النظرية ، أن النقود كأداة مبادلة ليست لها علاقة بقرار النفقة ، وتحت تأثير الأجور المرنة يتحدد المستوى العام للأسعار . فالأثر العام للسيولة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . وبالاعتماد على عينة مؤلفة من أسعار عدد من السلع ، التي يمكن أن تمثل الاتجاهات العامة لأسعار السلع والخدمات بشكل أكثر عدالة . فإذا ما بدا أن معظم أسعار هذه السلع قد ارتفعت بالمقارنة مع أسعارها في تاريخ سابق ، جاز لنا القول أن هناك ارتفاعاً في المستوى العام لأسعار هذه السلع . وبالعكس إذا تبين لنا أن معظم أسعار هذه السلع قد انخفض بالنسبة لتاريخ سابق ، يمكننا القول أن هناك انخفاضاً في مستوى الأسعار .

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار ، يعني انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية عما سبق . أما انخفاض مستوى الأسعار ، فيعني ارتفاع القوة الشرائية

(1) M.lart, 1964, les fondements actuels de la monnaie, op.cit., p115et 116.

لوحدة النقود . أي أن هناك علاقة عكسية بين تغيرات قيمة النقود وتغيرات مستوى الأسعار ، بحيث يمكن التعبير عنها بالعلاقة العكسية التالية ^(١) :

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

أي أن قيمة النقود ، هي مقلوب المستوى العام للأسعار ، فإذا ما ارتفعت قيمة النقود بنسبة ١٠٠% ، فهذا يعني أن المستوى العام للأسعار انخفض ٥٠% ، أو إذا ما انخفضت قيمة النقود إلى النصف ، فإن المستوى العام للأسعار يرتفع إلى الضعف .

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك ، أن هذه العلاقة العكسية بين القوة الشرائية للنقود والمستوى العام للأسعار ، هي علاقة سببية ، ناتجة عن أن انخفاض الأسعار هو السبب في انخفاض قيمة النقود . أو أن انخفاض الأسعار ، هو السبب في ارتفاع قيمة النقود ، لأن المستوى العام للأسعار وقيمة النقود هما تعبيران مختلفان عن حقيقة واحدة ، هي نسبة مبادلة النقود بالسلع والخدمات الأخرى ، والحقيقة الواحدة لا تكون سبباً وأثراً في وقت واحد .

ومن أجل دراسة قيمة النقود وتقلباتها لجأ الاقتصاديون إلى الاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار التي تعبر عن التغيرات التي تلحق بظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة ، مقارنة بفترة اعتبرت أساساً للمقارنة . وعادة يتم اختيار سنة الأساس ، بالاعتماد على قدر من التحكم العلمي الموضوعي ، أو اختيار يعتمد على حدث طاع كحالة حرب ، أو حالة حدوث قوة قاهرة لها وقع خاص بين الناس . ولما كان ما يعتبره بعض الباحثين فترة عادية ، أو سنة ذات أهمية خاصة ، قد لا يعتبره البعض الآخر كذلك . فالحياة الاقتصادية والظروف المحيطة بها تتميز بالتغير الدائم المستمر .

ولهذا يلجأ بعض الباحثين إلى الاعتماد على متوسط الأسعار في سنة الأساس ، واعتباره قاعدة للمقارنة ، وهذا الاعتبار نفسه يتحمل جميع الانقادات التي توجه للمتوسط ، منها اعتبار جميع السلع والخدمات التي تدخل في حسابه بأهمية واحدة في التجانس والتأثير على مستوى الأسعار . ولتلافي هذا الأمر ، تتم الاستعانة بألية الأسعار المرجحة أو طريقة التثقيل ، بمنح أهمية نسبية لكل سلعة أو خدمة كأهميتها في الإنفاق الحكومي أو التجارة الداخلية أو أهميتها في حياة الأفراد .

ولما كان هناك متوسط عام ، لأسعار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالنقود ، فإن هناك متوسطاً خاصاً لكل طائفة هامة من الأسعار ، كمتوسط أسعار

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص. ٨٥ .

الجملة وأسعار التجزئة ومتوسط إيجارات المساكن الخ ، وبالرغم من ذلك ، فإنه لا تعطى للأرقام القياسية سوى أهمية نسبية .

٢- العوامل التي تتوقف عليها قيمة النقود :

نشير إلى أن الاقتصاديين لم يتفقوا حول طبيعة النقود ، ولا على وظائفها ، ولا على إدخالها في النظرية العامة للقيمة . إلا أنهم اتفقوا على أن الأسعار هي التعبير النقدي عن القيمة التبادلية ، التي عبرها يتم التعبير عن القوة الشرائية . إلا أن فريدمان أشار إلى أن النقود هي نوع من السلع ووسيلة للحفاظ على الثروة ، وأداة تبادل ومخزن للقيمة ، مخالفاً بذلك موسيه Mosse^(١) ، الذي أشار إلى أن النقود هي مخلوق للدولة التي تمنحها الأساس الشرعي لقيمتها وقوتها في الوفاء . فهي إذن ليست سلعة ، لأن قوة الدولة المانحة هي معنوية تمثل عبر الهيمنة والسلطان^(٢) .

ومن الطبيعي أن ينساب عبر اقتصاد ما ، تيار من الإنفاق الممثل بالنقود والحيازات المالية ، وتيار من السلع والخدمات المعروضة في الأسواق ، والمستوى العام للأسعار يتوقف على العلاقة بين الإنفاق النقدي والحجم الحقيقي من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة . فإذا ما كان هناك توافق بين الإنفاق والحجم الحقيقي من السلع والخدمات خلال تلك الفترة ، كان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار . وإذا ما زاد الإنفاق النقدي وبقيت كمية السلع والخدمات على حالها ، ارتفع المستوى العام للأسعار . وبالعكس ، إذا ما بقي الإنفاق على حاله وزادت كمية السلع والخدمات ، انخفض المستوى العام للأسعار .

وبالعودة إلى مبادئ العرض والطلب ، وإذا كان المقصود بالطلب هو الرغبة المقرونة بالملاءة المالية ، وهي الإنفاق النقدي . فإن الإنفاق النقدي لمجتمع ما ، خلال فترة زمنية معينة ، هو الطلب النقدي الكلي على السلع والخدمات المعروضة للبيع خلال تلك الفترة . وبالمقابل ، فإن الحجم الحقيقي للسلع والخدمات ، هو حجم المعروض منها ، خلال تلك الفترة .

وهكذا يتأثر المستوى العام للأسعار بالتغيرات التي تطرأ على الطلب الكلي المتمثل بتيار الإنفاق النقدي ، أو العرض الكلي المتمثل بالحجم الحقيقي للسلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق ، فيتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع حين يزيد الطلب الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في العرض الكلي .

(1) M.lclart , 1964 , les fondements. Actuels de la valeur de la monnaie ,op. cit., p.29et 30

(2) Joan Robinson ,1963,Exercices d 'analyse économique,,traduit, par: B., sechmitt,puf ,Paris,p,26.

وبالعكس يميل المستوى العام للأسعار للانخفاض حين يزيد العرض الكلي بنسبة أكبر من الزيادة في الطلب الكلي . وبذا فإن المستوى العام للأسعار ، أو الاتجاه العام للأسعار يعتمد على العلاقة بين الطلب النقدي الكلي والعرض الحقيقي الكلي من السلع والخدمات المعروضة للبيع في الأسواق ، وفيما يلي فكرة موجزة عن كل منهما :

أ - تيار الإنفاق النقدي : يمثل الإنفاق النقدي ، مجموع النقود المتداولة ، خارج الجهاز المصرفي ، والتي يستخدمها مجتمع ما ، في تبادل السلع والخدمات المعروضة في السوق ، خلال فترة زمنية معينة ، وفي مكان محدد .

ويعتبر فيشر ، أنه بفرض ثبات سرعة تداول النقود ، تصبح كمية النقود في المجتمع ، هي الكمية المتداولة ، وأضاف الاقتصادي Kemmerer ، مفهوم الائتمان إلى نظرية كمية النقود ، محدداً تأثير الائتمان على الأسعار كتأثير النقود ^(١) . فاستخدام تعبير الثبات يعني أن هناك تعبيراً آخر يتمثل في الحركة ، لأن كل وحدة نقدية تنتقل عدة مرات من فرد لآخر في تسوية المبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة ، حسب النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة .

وبالتأكيد ، فإن حجم الإنفاق النقدي خلالها يزيد من كمية النقود المتداولة ، ومن ثم يصبح تعريف حجم الإنفاق النقدي خلال هذه الفترة ، بأنه : عبارة عن حاصل ضرب كمية النقود المتداولة في متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها ، وحدة النقود من فرد لآخر ، في تسوية المبادلات الاقتصادية خلال تلك الفترة الزمنية المحددة . ويطلق على متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقود من يد ليد ، سرعة تداول النقود ^(٢) .

وبهذا يمكننا القول ، أن كل ما يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود يؤدي إلى زيادة التيار النقدي ، وبالمقابل كل ما يؤدي إلى تخفيض سرعة تداول النقود ، يؤدي إلى تخفيض تيار الإنفاق النقدي ، كتوقعات الأفراد بارتفاع الأسعار أو انخفاضها .

وبالنتيجة ، فإن المحافظة على نقد ثابت ومستقر وقوي ، يتطلب وجود مؤسسات مالية قوية تمنح الثقة كيبوت الخصم ، و توفر جهاز مصرفي يعمل ضمن المنافسة التامة ^(٣) .

(1) M.lalart ,1964,les fondements actuels de la monnaie ,op.,cit.,p.66et 67.

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .
(٣) ولا علاقة لهذا الأمر ، بتخفيض قيمة العملة ، الذي إما أن يكون ضمناً ناتجاً عن التفاعلات الاقتصادية التي تؤدي إلى خسارة الوحدة النقدية لجزء من قيمتها ، وأما أن يكون صريحاً ، من قبل الدولة التي تعلن تخفيض قيمة الوحدة النقدية .

ب- تيار الحجم الحقيقي من السلع و الخدمات :
هو ذلك التيار العيني المعروض من السلع و الخدمات التي تدخل في عمليات التبادل ، خلال فترة زمنية معينة ، بوحدات القياس الطبيعية . ولا يتضمن هذا التيار المقايضة ، والاكتفاء الذاتي ، كقيام المزارعين باستهلاك جزء من السلع المنتجة من قبلهم ، و الخدمات التي تؤديها ربوات البيوت أو التي يؤديها الأفراد لأنفسهم و لأسرهم .

و يتوقف حجم هذا التيار على حجم الإنتاج من السلع و الخدمات ، و الذي يتوقف بدوره على حجم الموارد المتاحة للاقتصاد القومي ، و على درجة تطور الفن الإنتاجي ، و على مستوى تشغيل الموارد الإنتاجية ، و الطلب على المنتجات النهائية وهكذا فإن حجم الإنتاج الحقيقي من هذا التيار يزداد بازدياد مستوى الاستخدام والتشغيل في الاقتصاد القومي ، مفترضين بقاء العوامل الأخرى على حالها .

المبحث الثاني

آثار تغيرات قيمة النقود

لقد خضع هذا الموضوع لمناقشات مستفيضة دارت في معظمها حول كمية النقود ، وأثرها في حركة الأسعار . ففي رأي البعض ⁽¹⁾ ، أن النقود ليس لها تأثير في العناصر الحقيقية للاقتصاد ، كمستوى النشاط أو الاستخدام أو هيكل توزيع الدخل القومي . فهي برأيهم مجرد أداة قيمة ، أي أداة لقياس القيمة ووسيط للمبادلات . وفي رأي آخر ، أن النقود لا تظهر قيمتها ، إلا في سوق السلع ، وأن جميع نظريات قيمة النقود هي جزئية ، وهذا ما يتطلب وجود نظرية عامة لقيمة النقود ، فحسب التقليديين أن الوحدة النقدية هي ثقل معين لمعدن يتمتع بحرية المسك ، والأسعار ما هي إلا تعبير عن علاقة حرة للتبادل بين السلع والمعدن الثمين ، أي الذهب ، الذي يبقى سلعة بالرغم من قيامه بالدور النقدي ، فهذا الرأي ساد حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وما بعده بقليل ، حيث سيطرت أفكار أخرى ⁽²⁾ . وسوف ندرس آثار تغيرات قيمة النقود ، فيما يلي تباعاً :

أولاً - أثر تغير قيمة النقود في إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي :

لقد أشرنا فيما سبق ، إلى أنه من الوظائف الأساسية للنقود ، قيامها بوظيفة المقياس أو المعيار المشترك لجميع القيم ، في الحاضر والمستقبل . وكي تقوم بوظيفتها على الوجه الأفضل ، يجب أن تتمتع قوتها الشرائية بثبات نسبي تحميها من المخاطر التي تنجم عادة عن تقلبات قيمة النقود عبر الزمن . فالالاقتصاد الرأسمالي يخضع دائماً للتقلبات الدورية ، بما فيها من فترات انتعاش وركود ، بحيث يمكننا القول ، أن ما قد يعتبره البعض فترة عادية ، قد لا يعتبره البعض الآخر كذلك ، فكل الفترات تخضع للتغير والتطور ، فالتغير هو الحالة العادية . وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن جانباً هاماً من الحوادث والمعاملات الاقتصادية في المجتمعات الحديثة ، تقوم على ما تنص عليه من دفع مبالغ نقدية محددة في المستقبل ، كأصل القرض وفوائده واحتياطات التأمين وإيجار العقارات وأجور ورواتب العمال والموظفين والمستخدمين ، وغيرها من الالتزامات التي تستمر عبر فترة من الزمن .

ومن الطبيعي ، أن أي تغيير أو تبدل في القوة الشرائية للوحدة النقدية ، سيحدث تغييراً في الموقع الاقتصادي لجانبي العقد ، الدائن والمدين . وبهذا فإن

(1) Emile James, 1970, problèmes monétaires d'aujourd'hui, sirey , 2^e édition paris, PP. 11-13.

(2) M. leclercq, 1964, les fondements actuels de la valeur de la monnaie, op., cit., p. 152.

تقلبات القوة الشرائية للنقد ، تخلق نوعاً من الإخلال بالعدالة الاجتماعية ، و ما ينتج عن هذا الإخلال من إعادة توزيع للثروة والدخل الحقيقي بين الأفراد^(١) . وفيما يلي تحليل لأثار هذه الإعادة :

أ- إعادة توزيع الثروة :

تصنف الثروة عادة بالنقد والأسهم والسندات والسلع الحقيقية ورأس المال البشري^(٢) . فالمشروع الاقتصادي أو الفرد يحتفظ بتركيبات تعتمد على السعر السائد في السوق ، وعلى أهمية تدفقات الدخل . وتعتبر النقود المتغير الأول الذي يعتمد عليه في الطلب الكلي على النقود ، والذي يعتمد على الشرط التوازني للهيئات الاقتصادية وأسعار النقود . وبهذا فإن الثروة الكلية تتضمن جميع مصادر الدخل و الخدمات القابلة للاستهلاك .

وعندما يتغير المستوى العام للأسعار فإن هذا التغير يؤدي إلى تغيير توزيع الثروة أي قيمة الثروة ، فانخفاض المستوى العام للأسعار ، يزيد قيمة الثروة ، لأنه يمكننا حيازة كمية أكبر من الأشياء بالمبلغ نفسه من النقود . فالأرصدة الاسمية l'encaisse nominale ليست إلا مشهداً من الأشياء ، وبهذا يمكن النظر إلى القوة الشرائية الحقيقية لهذه الأرصدة . والأرصدة الحقيقية المملوكة من قبل الأفراد تتغير تبعاً للمستوى العام للأسعار^(٣) .

وهكذا يترتب على انخفاض القوة الشرائية للنقد إلحاق الخسارة بالمركز الاقتصادي للدائنين .

وإعادة توزيع الثروة بين المتعاقدين لصالح المدين . ويقابل الخسارة التي تلحق بالدائنين في فترات انخفاض القوة الشرائية للنقد ، تحسن المركز الاقتصادي للمدينين ، نظراً لما يصاحب ذلك الانخفاض من انتقال للقوة الشرائية من الدائن إلى المدين .

وينعكس الوضع في حالة ارتفاع القوة الشرائية للنقد . فيصاحب انخفاض الأسعار تحسن المركز الاقتصادي للدائنين ، وتدهور المركز الاقتصادي للمدينين بانتقال القوة الشرائية للنقد من المدينين إلى الدائنين . وهكذا في الوقت الذي يترتب على انخفاض القوة الشرائية للنقد ، ارتفاع الأسعار ، إعادة توزيع

(١) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ٧٦ : ففي أوقات الأزمات يتركز الاهتمام بالدخل الحقيقي ، فتغير القوة الشرائية للنقد يتسبب في إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي . نتيجة اختلاف معدلات الزيادة في الدخل النقدية للفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع ، لأن الاختلاف في معدلات زيادة الدخل النقدية تعود لعوامل عشوائية لا علاقة لها بالكفاءة والعدالة الاجتماعية .

(2) H.Guillon et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p.384 .

(3) Ibid. p.417.

الثروة لصالح المدينين . يترتب على ارتفاع قيمة النقود وانخفاض الأسعار ، إعادة توزيع الثروة لصالح الدائنين .

ووفقاً لأشكال ولأنواع الثروة التي حددناها في البداية ، فإنها تختلف في الاستجابة والتكيف لتيار الارتفاع أو الانخفاض من نوع لآخر ، بالإضافة إلى إمكانية نسبة التغيير ، فهناك أنواع من الثروة ترتفع أسعارها بسرعة خلال فترات ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ومنها ما يرتفع ببطء ، الأمر الذي ينتج عنه تغيير في المراكز الاقتصادية لأصحاب ومالك هذه الثروة ⁽¹⁾ .

وبالنتيجة فإن نسب العرض والطلب في السوق الحقيقية سوف تصيبها الاضطراب أو الخلل بسبب التغيرات التي تصيب الأرصدة الحقيقية أو عناصر الثروة .

ب- إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي :

يمكن أن تصبح النقود خالقة للدخول ، فالانتماء المصرفي أو القروض تسمح للأفراد وللمنشآت المستفيدة بزيادة حجم أعمالهم ، وبالتالي زيادة أرباحهم الصافية . كما أن حجب القروض عن بعض القطاعات ، يمكن أن يسبب تراجعاً في تنميتها . ولهذا تقوم سياسة الانتماء كأداة في التنظيم الاقتصادي من حيث التأثير المباشر على الانتماء نفسه ، والتأثير غير المباشر على حجم الأرباح وبالتالي على الدخل القومي .

في فترات التضخم ، أو الارتفاع المستمر للأسعار ، يقوم الانتماء المصرفي بإعادة توزيع الدخل ، من حيث التأثير على المدخرين وأصحاب الدخل الثابتة ، حيث تنخفض مقدرتهم الشرائية ⁽²⁾ .

ومن الجدير بالذكر ، وجود علاقة ثابتة بين الكتلة النقدية والناتج القومي الإجمالي ، لأن النقود كوسيلة للمبادلات الحالية أو المؤجلة ، تستخدم عادة بوتيرة منتظمة على المدى القصير ، أي ثابتة ، لثبات العادات وطرق المدفوعات . وهناك متغير يقوم بتكييف الناتج الكلي مع كمية النقود : وهو المستوى العام للأسعار ، فالزيادة في كمية النقود ، كما هو حال التقليديين ، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، الذي يؤدي إلى ارتفاع القيمة الاسمية للناتج الإجمالي ويجعله متناسباً مع الكتلة النقدية الموجودة . وهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يعادل الانخفاض في معدل تبادل النقود .

إن أثر التغيرات في قيمة النقود يمتد ليشمل إعادة توزيع الثروة ، بل لإعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي بشكل سلع وخدمات بين أفراد المجتمع . و

(1) د. أحمد زهير شامية ، ٢٠٠٠م ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(2) H. Guitton et G. Bramoullé, 1987, la monnaie, op., cit., p. 418 .

هذا الأثر يختلف حسب طبيعة ومصدر الدخل والطبقات الاجتماعية التي تحصل عليه ، الأمر الذي حدا بالبعض ^(١) ، أن يستخدم تعبير أثر التغير في قيمة النقود في التمايز الاجتماعي ، بالإشارة إلى التغييرات المهمة التي تحدث في المراكز النسبية والاجتماعية ، وما يرتبط بهما من تحولات في العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة . وهنا نميز أثر هذا التغير في قيمة النقود ضمن الأنواع التالية :

١ - أصحاب الدخل الثابتة : يحتل مالكو السندات ، مركز الصدارة في لائحة أصحاب الدخل الثابتة ، حيث تسجل الفائدة على السند مقدماً ، وتبقى ثابتة طوال فترة سريان السند . كما الأمر بالنسبة لمالكي العقارات المؤجرة لقاء مبلغ ثابت لا يتغير إلا بتغير العقد بين المؤجر والمستأجر ، وأصحاب التوفير وأصحاب الدخل الدائمة والمعاشات والإعانات الاجتماعية ، التي تستمر مدى الحياة ويصعب تغييرها . وينجم عن انخفاض القوة الشرائية للنقود (ارتفاع الأسعار) ، تدهور المركز الاقتصادي لهذه الفئات الاجتماعية ، حيث تنخفض مقدرتهم على اقتناء السلع والخدمات . وبالمقابل فإن أصحاب هذه الدخل يستفيدون في حالة ارتفاع القوة الشرائية للنقود (انخفاض الأسعار) لازدياد مقدرتهم في الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات . وهكذا تجري عملية إعادة توزيع للدخل القومي الحقيقي ، في غير صالح أصحاب الدخل الثابتة ، عند انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وبتضائل نصيبهم نسبياً من الناتج القومي . أما عند ارتفاع القوة الشرائية للنقود ، فيزيد نصيبهم من الناتج القومي ويعاد توزيع الدخل القومي الحقيقي في صالحهم .

٢ - أصحاب الدخل المتغيرة ببطء (الرواتب والأجور) ^(٢) :

لهذه الدخل قابلية محدودة للتغير ، حيث تزداد حسب السلم الوظيفي للعمال والموظفين كل عام أو عامين حسب الأنظمة السائدة ، وبنسبة نقل ، في غالب الأحيان ، عن نسبة التغير في المستوى العام للأسعار (نسبة التضخم) ، فإذا كانت المنظمات النقابية قوية في البلدان الصناعية المتقدمة ، وتستطيع تعويض ما فقده هؤلاء ، فإنها في البلدان النامية تفتقر إلى المصداقية ، وتتهج نهج الحكومات في أغلب الأحيان ، فهذه الحكومات ، لا تراعي عادة ، أوضاع الموظفين والعمال ، الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا الإجراء متبع سواء على مستوى العاملين لدى الدولة ، أو لدى العاملين في القطاع الخاص .

وهكذا يتدهور الوضع الاقتصادي لهؤلاء العاملين خلال فترات انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وتبقى هناك فجوة زمنية فاصلة بين الدخل والأسعار . وبالمقابل يتحسن الوضع الاقتصادي لهؤلاء العاملين في حالة ارتفاع القوة الشرائية

(١) د. كمال شرف ود. هاشم أبو عراج . النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١١٦ .

(٢) د. أحمد زهير شامية ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ٩٨ - ٩٩ .

للنقد (وهذا نادراً ما يحصل) ، ولا يتساوى ما يحصل عليه العاملون من فئات الدخل المحدود ، من مزايا في هذه المرحلة ، مع ما يتعرضون له في فترات الأزمات الاقتصادية لارتفاع الأسعار وتزايد معدلاته وسرعته المصحوبة بتدهور النشاط الاقتصادي ، وانخفاض مستوى التشغيل وانتشار البطالة ، بحيث لا يمكن للعامل أن يطالب بزيادة أجره لتحسين وضعه الاقتصادي فحسب ، بل يصبح مهدداً بتسريحه وانقطاع مورد معيشته .

٣- أصحاب الدخل المتغيرة (المنظمون ورجال الأعمال) :

وهي تلك الفئة أو الطبقة الثالثة لأصحاب الدخل والذين تختلف أوضاعهم بالنسبة للطبقتين السابقتين . طبقة المنظمين ورجال الأعمال تستفيد عامة ، في حال ارتفاع مستوى الأسعار ، وتعرض للخسارة في حالة الانخفاض . لأن نصيب المنظمين النسبي من الناتج الإجمالي ، يتوقف على حجم الفائض أو الربح بعد توزيع دخول عناصر الإنتاج ، وتزداد الأرباح ، كلما ارتفعت أسعار البيع ، بنسبة أكبر من زيادة التكاليف ، والعكس صحيح .

خلال فترات الارتفاع غير المتوقع في الأسعار ، تزداد الأرباح نظراً لتخلف تكاليف الإنتاج عن أسعار السلع تامة الصنع في الحركة والتغيير . فمن المعروف أن معظم تكاليف الإنتاج تتحدد على أساس أسعار اليوم ، وتباع المنتجات تامة الصنع طبقاً لأسعار الغد . فإذا ارتفعت الأسعار في هذه الأثناء حقق المنتجون الأرباح ، وإذا انخفضت الأسعار ألحقت بهم الخسارة . والسبب في ذلك ، هو أن الأجور والرواتب تحدد مسبقاً ، وتعدل بالنسبة نفسها ، كلما تغيرت قيمة النقود . كما أن عقود الإيجار للعقارات والأراضي تتحدد وفق عقود طويلة الأمد ، بالإضافة إلى أن الضرائب وأقساط التأمين بطيئة التغيير .

من هذا التحليل ، نخلص إلى نتيجة مفادها ، أنه خلال فترات ارتفاع الأسعار والتضخم ، يعاد توزيع الدخل القومي لصالح طبقة المنظمين وأرباب الأعمال ، حيث يزداد نصيبهم النسبي من الناتج القومي . ويزداد أيضاً نصيب أصحاب الدخل الثابتة ، والدخل المتغيرة ببطء في حالة انخفاض الأسعار ، شريطة ألا يؤدي الإنكماش الاقتصادي إلى إفلاس المدينين أو توقفهم عن الدفع ، والإطاحة بأمل الدائنين في السداد والوفاء . بالإضافة إلى احتمال انقطاع مورد عيش العمال ، نتيجة انتشار البطالة ، وبالتالي توقف النمو في الاقتصاد القومي .

ثانياً - أثر تغير قيمة النقود في مستوى التشغيل والإنتاج :

لقد أشرنا إلى أثر تغير قيمة النقود في إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي في الاقتصاد القومي . مدركين أن هذا الأثر يمكن أن يدرك عملية خلق الثروة ، أي تأثير تقلبات قيمة النقود في حجم الناتج القومي عبر تشغيل الموارد الاقتصادية .

وتظهر آثار تقلبات قيمة النقود عبر حالات الازدهار الاقتصادي والانكماش . ولم يتفق الاقتصاديون حول أسباب هذه التقلبات ، إلا أنهم اتفقوا حول ما تصاحب هذه التقلبات من آثار خلال فترتي الازدهار والانكماش . وسوف نناقش هذا الموضوع عبر الحالتين التاليتين :

١- حالة الازدهار الاقتصادي :

سوف نستخدم تعبير الازدهار تجاوزاً ، فالتعبير الأدق هو جذب الطلب ، أي الارتفاع الكبير في مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات ، أكثر بكثير من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات . وهذا التقلب يعود للفرق بين أسعار المنتجات النهائية ، وأسعار عوامل الإنتاج المكونة لها .

وفي حالات الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، يتجه المنظمون والمستثمرون إلى استخدام المزيد من عوامل الإنتاج لتحقيق المزيد من الأرباح ولما كانت أسعار عوامل الإنتاج ، أو تكاليف الإنتاج ، لا تتميز بالمرونة الكافية ، وبالتالي تتباطأ في الارتفاع ، مما ينجم عنه تمكن المستثمرين والمنظمين من تحقيق المزيد من الأرباح . وعندئذ يتهافون على تشغيل عوامل الإنتاج ، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى التشغيل وزيادة في مستوى الإنتاج .

إن هذا التحليل المتفائل يصاحبه عادة ، آثار اقتصادية واجتماعية سيئة ، تنتج عما يسمى بالتضخم الذي يسبب تبدلات وتغيرات غير عادية على هيكل الجهاز الإنتاجي ، وما تؤدي إلى تبدلات بنيوية وخلل اقتصادي ، واتجاه رؤوس الأموال إلى المضاربة وشراء الأراضي والعقارات ، واكتناز الذهب وشراء العملات أو النقد الأجنبي ، وابتعاد المنظمين والمستثمرين في استثمار أموالهم في المشروعات الصناعية والزراعية ذات النفع للمجتمع بأكمله . بل يتوجهون لاستثمار أموالهم في الصناعات المنتجة للاستهلاك المحلي بما يؤدي إلى تبديد جانب هام من المدخرات القومية ، ويسبب أحياناً الانهيار الاقتصادي .

إن تحليل فرضية جذب الطلب ، أي الارتفاع الحاد في الطلب على السلع والخدمات ، يعود للاقتصادي السويدي فيكسل ، والذي اكتمل عبر النظرية العامة للاقتصادي كينز ، حيث قدم صورة للتضخم من خلال الطلب المقرون بحلقة حلزونية ، تبدأ بالزيادة في فائض الطلب على النقود ، يفوق الزيادة في العرض . وهذا الفائض يؤدي إلى زيادة الأسعار ، وعندئذ تعمل المشروعات على زيادة الإنتاج ، لتحقيق المزيد من الأرباح ، وهكذا ، زيادة في الإنتاج ، تؤدي إلى ارتفاع في الأجور ، تسبب زيادة في الطلب الكلي ، ومن ثم ارتفاعاً جديداً في الأسعار ، حيث ندخل في حلقة مفرغة لا نهاية لها ، تسمى عادة بـ (لولب الأجر/السعر) ^(١) .

(١) د. كمال شرف ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

لقد ميّز كينز بين مرحلتي التشغيل الجزئي ، المتضمن وجود موارد إنتاجية غير مستغلة ، والتشغيل الكامل . ففي المرحلة الأولى ، يكون الجهاز الإنتاجي مرناً ويستطيع الاستجابة للتغيرات في الطلب الفعلي . وفي الحالة الثانية ، لا يمكن للإنتاج الحقيقي أن يزداد . فالزيادة في الطلب الفعلي سوف تنعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار .

٢- حالة الانكماش أو الركود الاقتصادي :

بعكس الحالة السابقة ، يؤدي تأخر تكاليف الإنتاج عن الانخفاض بالنسبة نفسها ، في فترات انخفاض الأسعار ، إلى انخفاض الأرباح ، واتساع دائرة الخسارة . وهنا يتجه المنظمون والمستثمرون إلى محاولة التقليل من خسائرهم ، بالإنتاج عند مستوى يقل عن المقدرة الإنتاجية السائدة ، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط مستوى الإنتاج القومي وتفاشي البطالة .

ويعرف الانكماش بأنه انخفاض للطلب الكلي الفعلي ، عن المعروض من السلع والخدمات الحقيقية ، مودياً إلى انخفاض في الأسعار ، أو نقص في تيار الإنفاق النقدي عن كمية المعروض من السلع والخدمات . ويرتبط الأمر في الكثير من الأحيان بموضوع الدورات الاقتصادية والأزمات الحادة والحروب والكوارث الخ . فالأزمات جزء متمم للنظام الرأسمالي منذ ظهوره ، حيث يحتوي بداخله بذوراً ، تتضمن استحالة استمرار التشغيل الكامل إلى ما لا نهاية في اقتصاد ما . وهذه البذور تفرض عليه حدوث نقص في مستوى الطلب الكلي الفعلي بالنسبة للمعروض من السلع والخدمات ، وتتم مكافحة الانكماش بوسائل متعددة ، منها : إزالة العقبات التي تؤدي إلى تضيق حجم الطلب الكلي ، وقيام السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة ، أو ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة ، أو توزيع الإعانات الاجتماعية أو تخفيف العبء الضريبي عن بعض الطبقات ، أو قيام الحكومة بتنفيذ مشروعات عامة بقصد توفير فرص عمالة ، وزيادة المقدرة الشرائية ، أو اتباع سياسة عجز الموازنة العامة ، التي تدخل في صلب النظرية الكينزية .

ثالثاً - آثار تخفيض قيمة النقود :

لقد تعرضنا فيما سبق ، إلى التقلبات والتبدلات التي تتعرض لها قيمة النقود ضمن آليات النظام الاقتصادي السائد . وهنا نتعرض لموضوع هام ، ينحصر في إقدام الدولة أو السلطات النقدية على تخفيض النقد أو ما يسمى بالتخفيض الصريح ، دون أن تكون خسارة الوحدة النقدية لجزء من قوتها الشرائية ناتجة عن التفاعلات الاقتصادية .

إن تخفيض قيمة الوحدة النقدية المقومة بالذهب (لا تزال معظم الدول تستخدم الذهب كوحدة معيارية) ، الذي يؤدي إلى هبوط قوتها الشرائية ، قد لا

يشعر به الفرد ، لاستمراره في شراء تلك السلع والخدمات بقيمتها الاسمية . أما في الأسواق الخارجية فإن أسعارها الاسمية تنخفض بنسبة الانخفاض الذي تعرض له النقد المخفض ، ولهذا الانخفاض أثره في ميزان مدفوعات الدولة صاحبة التخفيض ، إذ يجعل سلعها وخدماتها أكثر رواجاً في الأسواق الخارجية . الأمر الذي يشجع التصدير أكثر فأكثر في الأسواق الخارجية . وبالمقابل فإن أسعار السلع والخدمات المستوردة إلى الدولة صاحبة التخفيض ، ترتفع مع إعلان التخفيض . والأمر الطبيعي أن تحسن وضع ميزان مدفوعات الدولة التي خفضت نقدها ، يدفع الدول المتعاملة معها ، لاتخاذ خطوات مماثلة ، كي تجاريها في المزاومة في الأسواق الخارجية ، مما يجعل عمليات التخفيض سلسلة متلاحقة الحلقات . مقادعا البعض إلى استخدام تعبير "حرب نقدية وتسابق في عمليات تخفيض قيمة النقود" (1) .

إن الأثر الذي يحدثه التخفيض ، على الميزان التجاري ، مؤقت ، والنتيجة الطبيعية هي ارتفاع في الأسعار داخل الدولة التي اتبعت التخفيض ، حتى تصل إلى السوية السابقة . ولكن آلية هذا الارتفاع في الأسعار ، تتعطل إذا رافقتها تخفيضات في الدول الأخرى التي تتعامل معها ، أو ترتبط معها بروابط اقتصادية متينة .

وإلى جانب التخفيض الضامر أو الضمني la dévaluation implicite والتخفيض الصريح explicite ، هناك التخفيض الصريح الرسمي الحار à chaud ، والبارد à froid . والتخفيض الاستراتيجي الدفاعي la défensive أو الهجومية offensive المتضمن منح النقد الوطني مركزاً جديداً بالنسبة للنقود الأجنبية ، من أجل غزو الأسواق ، لاحتلال مراكز قوية في الأسواق الخارجية ، مما يسمى أحياناً بالتخفيض الغازي la dévaluation conquérante ، بالإضافة إلى الإغراق النقدي ، ذلك التعبير الرامي إلى الحرب النقدية (2) .

رابعاً - مشكلة حياد النقود : le problème de la neutralité de la monnaie

هل النقود عبارة عن حجاب بسيط يخفي خلفه الاقتصاد الحقيقي ؟ وهل الاقتصاد النقدي مطابق تماماً لاقتصاد المقايضة ، حيث يكفي فقط بقياس القيم في المبادلات بواسطة قيمة نقدية ؟ من الإجابات ، بأن النقود ما هي إلا عبارة عن قيمة نقدية لتجديد الأسعار المناسبة لإقامة التوازن العام . وأن دخول النقود في الحياة

(1) د. كمال شرف ود. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف . مصدر سابق ، ص ١٢٤ .

(2) H. guittou et G. bramoullé, 1987, la monnaie, op. cit. p. 639-641.

ويقصد بهذه التعبيرات ما يلي :

١ - التخفيض الضمني : يعني خسارة في قيمة الوحدة النقدية ، ناتجة عن الأحداث الاقتصادية ٢ - التخفيض الصريح : وهو المقرر والمصرح به علناً أمام الرأي العام من قبل الدولة ٣ - التخفيض الحار : كعملية الجراحية لا يمكن تجنبها ٤ - التخفيض البارد : يتم ضمن مظاهر هادئة ٥ - التخفيض الدفاعي : بجرعات وقائية .

الاقتصادية غيرت وظيفة المبادلات وانتقال الثروة ، حيث يعتبر الانتقال من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي بمثابة قفزة نوعية في تاريخ البشرية .

في حين يرى البعض ⁽¹⁾، أن أصل فكرة حياد النقود تعود إلى النزاع بين المصارف ودافعي أسعار الخصم . فالمصارف كانت لا ترى في النقود أي دور فاعل في الحياة الاقتصادية ، كونها تعادل الخدمات المقدمة ، وبالتالي يفترض ألا تؤثر في المستوى العام للأسعار . إلا أن الأساس النظري لحياد النقود وجد في نظرية فيكسل ، وحسبه تتماثل النقود الحياضية مع النقود الثابتة ، وليس لها أي تأثير على المستوى العام للأسعار .

وفي رأي آخر ⁽²⁾، أن مصطلح حياد النقود ، ظهر ضمن ثلاث روايات ، الأولى تقليدية ، والثانية سويدية والثالثة هولندية ، وفيما يلي إيجاز للروايات الثلاثة لهذا المصطلح :

١- المدرسة التقليدية : ساي و والراس say et walras

إن قانون والراس - ساي يعبر عن مساواة بين جميع ما تم شراؤه وجميع ما تم بيعه . هي متطابقة . والنقود سلعة مطلوبة لذاتها ومعرضة لذاتها أيضاً . والمساواة هنا مبادلة تختفي عندما تنتهي المبادلات . لأن فكرة المساواة المتحققة مع ساي يجب أن تطبق بالنسبة لجميع الأعداد المركبة السلع - النقود . ويمكن تحليل هذه المتطابقة إلى مشهد حقيقي ومشهد نقدي ، وعندما يتحقق التوازن بين المشهدين ، تكون النقود قد قامت بدور حياضي . فهي يعملها تماثل دور الزيت في حركة الآلة ، ولا تقوم بفعل المحرك أو الحركة . وهكذا نرى ضمن هذا المفهوم التقليدي أن النقود ، تضاعف الأسعار النسبية ولا تحل محل الأسعار المطلقة للسلع . فهي ليست سوى مضاعف للأسعار النسبية " مضاعف السعر " $\text{Le multiplicateur du prix}$

٢- المدرسة السويدية :

قام ويكسل ، مؤسس المدرسة السويدية ، بتبسيط الأضواء على سعري فائدة : السعر الطبيعي أو العادي أو الحقيقي ، والسعر الجاري في السوق . وسعر الفائدة هو الإيراد الذي يحققه الرأسمال المقرض أو المقترض ، منطلقاً في تحليله لتحقيق المساواة بين السعريين .

(1) M.léart ,1964,les fondements actuels de la valeur de la monnaie ,op.,cit.,p211.

(2) H.guitton et G. bramoullé,1987 ,la monnaie , op., cit ., p p. 394 - 408 .

٣- المدرسة الهولندية : كوبمان وهولتروب

لقد قام كوبمان بتركيز الأضواء على الطلب الخالص la demande pure، وهو عكس المساواة التي نادى بها والراس . كما أنه أشار إلى أن عرض السلع لا يخلق الطلب عليها ، كما كان يعتقد التقليديون .

أما فكرة هولتروب فتدور حول المتوقع والمتحقق كالاستهلاك المتوقع والاستثمار المتوقع . ولكي يتحقق التوازن يجب أن يتعادل المنفذ مع المتوقع .

مما سبق ، نستنتج أن الحياد هي فكرة مثالية ، فالتقليديون كانوا يعتقدون أن هذه الفكرة المثالية ، يمكن أن تتحقق في جميع الحالات ، وأن مطابقة ساي هي أولية ونهائية . ومع تطور المجتمع البشري ، تبين أن فكرة ساي لا يمكن تحقيقها ، وأن التوازن لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن شروط معينة . وهي شروط ويكسل ، أو شروط تغيير النقود المعروضة أو النقود المطلوبة وفق المدرسة الهولندية .